E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1994/31
6 January 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدور الخمسون

البند ١٠(أ) من جدول الأعمال المؤقت

مسألة حقوق الإنسان لجميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن وبصفة خاصة ما يلي:

التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

تقرير المقرر الخاص، السيد نايجل س. رودلي
المقدم بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٢/٣٢

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
مقدمة		١-٤	٤
أولا-	الولاية وأساليب العمل	٥-٢٣	٦
ثانيا-	المعلومات التي استعرضها المقرر الخاص عن بلدان مختلفة	٢٤-٦٦٥	١٣
	الجزائر	٢٤-٣٦	١٣
	أنغولا	٣٧- ٣٩	١٦
	بنغلاديش	٤٠- ٥١	١٧
	بوليفيا	٥٢- ٥٥	١٩
	البرازيل	٥٦- ٥٩	٢٠
	بلغاريا	٦٠- ٦٢	٢٠
	بوروندي	٦٣- ٦٨	٢١
	الكاميرون	٦٩- ٨٣	٢٢
	تشاد	٨٤- ٩١	٢٥
	شيلي	٩٢- ١٤٥	٢٧
	الصين	١٤٦-١٧٢	٣٥
	كولومبيا	١٧٣-١٨٨	٤٧
	كوبا	١٨٩-١٩٩	٥١
	الجمهورية الدومينيكية	٢٠٠-٢٠١	٥٣
	اكوادور	٢٠٢-٢٠٨	٥٣
	مصر	٢٠٩-٢٢٦	٥٥
	غينيا الاستوائية	٢٢٧-٢٣٥	٥٩
	اثيوبيا	٢٣٦	٦١
	غواتيمالا	٢٣٧-٢٤٠	٦١
	هايتي	٢٤١-٢٦٠	٦٣
	الهند	٢٦١-٣١٦	٦٦
	اندونيسيا	٣١٧-٣٤٣	٧٩
	ايران (جمهورية - الاسلامية)	٣٤٤-٣٤٧	٨٦
	العراق	٣٤٨-٣٥١	٨٧
	اسرائيل	٣٥٢-٣٥٨	٨٨
	ايطاليا	٣٥٩-٣٦٢	٩١
	الأردن	٣٦٣-٣٦٥	٩٢
	كينيا	٣٦٦-٣٦٩	٩٣
	ملاوي	٣٧٠-٣٧١	٩٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
ثانيا- (تابع)	المعلومات التي استعرضها المقرر الخاص عن بلدان مختلفة		
	ماليزيا	٣٧٢-٣٧٦	٩٥
	موريتانيا	٣٧٧-٣٨٠	٩٧
	المكسيك	٣٨١-٣٩٤	٩٧
	المغرب	٣٩٥-٣٩٨	١٠١
	ميانمار	٣٩٩-٤٠٣	١٠٢
	نيبال	٤٠٤-٤١٨	١٠٣
	نيجيريا	٤١٩	١٠٦
	باكستان	٤٢٠-٤٢٥	١٠٦
	بيرو	٤٢٦-٤٥٢	١٠٨
	البرتغال	٤٥٣	١١٤
	جمهورية كوريا	٤٥٤-٤٦٨	١١٥
	رومانيا	٤٦٩-٤٧١	١١٧
	رواندا	٤٧٢-٤٧٤	١١٩
	المملكة العربية السعودية	٤٧٥	١٢٠
	السنغال	٤٧٦	١٢٠
	سيراليون	٤٧٧	١٢١
	جنوب أفريقيا	٤٧٨-٤٨١	١٢١
	اسبانيا	٤٨٢-٤٩٩	١٢٢
	سري لانكا	٥٠٠-٥٠٣	١٢٦
	السودان	٥٠٤-٥٢٧	١٢٨
	سوريا	٥٢٨	١٣٢
	طاجكستان	٥٢٩-٥٣٠	١٣٣
	تايلند	٥٣١-٥٣٢	١٣٣
	توغو	٥٣٣-٥٣٩	١٣٤
	تونس	٥٤٠-٥٤٩	١٣٦
	تركيا	٥٥٠-٦٣١	١٣٨
	يوغوسلافيا	٦٣٢-٦٤٩	١٥٤
	المملكة المتحدة	٦٥٠-٦٥٥	١٥٨
	جمهورية تنزانيا المتحدة	٦٥٦	١٥٩
	زائير	٦٥٧-٦٦٤	١٦٠
	زامبيا	٦٦٥	١٦٢
ثالثا-	الاستنتاجات والتوصيات	٦٦٦-٦٧٠	١٦٣

مقدمة

١- اتخذت لجنة حقوق الإنسان، في دورتها الحادية والأربعين، قرارها ١٩٨٥/٣٣ الذي قررت فيه تعيين مقرر خاص للنظر في المسائل المتصلة بالتعذيب. ثم تجددت الولاية بقرارات اللجنة ١٩٨٦/٥٠ و١٩٨٧/٢٩ و١٩٨٨/٣٢ و١٩٩٠/٣٤ و١٩٩٢/٣٢. وقررت اللجنة في قرارها ١٩٩٢/٣٢ تمديد الولاية لفترة ثلاثة أعوام. وبموجب هذه القرارات قدم المقرر الخاص إلى اللجنة تقارير سنوية ترد في الوثائق E/CN.4/1986/15، E/CN.4/1987/13، E/CN.4/1988/17 وAdd.1، E/CN.4/1989/15، E/CN.4/1990/17 وAdd.1، E/CN.4/1991/17، E/CN.4/1992/17 وAdd.1، E/CN.4/1993/26.

٢- وأحاطت اللجنة علما، في قرارها ١٩٩٣/٤٠، باستقالة السيد ب. كويمانس كمقرر خاص وطلبت من الرئيس أن يقوم بعد إجراء مشاورات مع أعضاء المكتب، بتعيين شخص ذي مكانة دولية معترف بها خلفا له. ونتيجة لذلك عيّن السيد نايجل س. رودلي (المملكة المتحدة) مقررا خاصا.

٣- ووفقا لقراري اللجنة ١٩٩٢/٣٢ و١٩٩٣/٤٠، يقدم المقرر الخاص المعين حديثا بهذه الوثيقة تقريره الأول إلى اللجنة. ويتناول الفصل الأول من التقرير عدة جوانب تتصل بولاية المقرر الخاص وأساليب عمله. ويتألف الفصل الثاني بصفة رئيسية من استعراض للمعلومات التي أحالها المقرر الخاص إلى الحكومات والردود التي تلقاها على ذلك من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ إلى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ويتضمن الفصل الثالث استنتاجات وتوصيات.

٤- وبالإضافة إلى القرارات المذكورة أعلاه، اتخذت لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والأربعين عدة قرارات أخرى تتصل أيضا بولاية المقرر الخاص وتدخل في إطارها وأُخذت في الاعتبار عند دراسة وتحليل المعلومات التي استرعى انتباهه إليها فيما يتعلق بشتى البلدان. ونخص بالذكر القرارات:

(أ) القرار ١٩٩٣/٤١، وعنوانه "حقوق الإنسان في مجال اقامة العدل" الذي طلبت فيه اللجنة إلى مقرريها الخاصين وأفرقتها العاملة إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بالحماية الفعالة لحقوق الإنسان في مجال اقامة العدل، ولا سيما فيما يتعلق باحتجاز الأشخاص غير المعترف به، والعمل، حيثما يكون ذلك مناسبا، على توفير توصيات محددة في هذا الشأن، بما في ذلك تقديم مقترحات لاتخاذ ما يمكن من إجراءات ملموسة في إطار برامج الخدمات الاستشارية؛

(ب) القرار ١٩٩٣/٤٥، وعنوانه "الحق في حرية الرأي والتعبير"، الذي دعت فيه اللجنة مقرريها الخاصين إلى إيلاء الاهتمام، كل في إطار ولايته، لحالة الأشخاص الذين يتعرضون للاعتقال أو إساءة المعاملة أو التمييز ضدهم لممارستهم هذا الحق؛

(ج) القرار ٤٦/١٩٩٣، وعنوانه "إدماج حقوق المرأة في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان" الذي رجت فيه اللجنة من جميع المقررين الخاصين والأفرقة العاملة تضمين تقاريرهم بشكل منتظم منهجي ما هو متاح من معلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تمس المرأة؛

(د) القرار ٤٧/١٩٩٣، وعنوانه "حقوق الإنسان والإجراءات الموضوعية"، الذي أوصت فيه اللجنة بأن تقوم الحكومات التي وجهت الدعوة إلى أي من المقررين الخاصين المعنيين بمواضيع محددة لزيارة بلدانها بالنظر في دعوتهم إلى القيام بزيارات متابعة، وشجعت الحكومات على الرد بسرعة على طلبات المعلومات لتمكين المقررين الخاصين المعنيين بمواضيع محددة من تنفيذ ولايتهم بفعالية. وشجعت أيضا الحكومات التي تصادف مشاكل في مجال حقوق الإنسان على توثيق تعاونها مع اللجنة عن طريق الإجراءات الموضوعية ذات الصلة، ولا سيما عن طريق دعوة مقرر خاص أو فريق عامل معني بموضوع محدد إلى زيارة بلدانها. وشجعت كذلك المقررين الخاصين والأفرقة العاملة المعنيين بمواضيع محددة على أن يتابعوا عن كثب التقدم الذي تحرزه الحكومات في تحقيقاتها الجارية في إطار ولاياتهم المختلفة، ورجت منهم تضمين تقاريرهم بيانات مبوبة حسب الجنس، وكذلك تعليقاتهم على مشاكل الرد على نتائج التحليلات؛

(هـ) القرار ٤٨/١٩٩٣، وعنوانه "ما يترتب على أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات المسلحة التي تنشر الرعب بين السكان ويرتكبها تجار المخدرات من آثار على التمتع بحقوق الإنسان" الذي رجت فيه اللجنة من المقررين الخاصين أن يواصلوا إيلاء اهتمام خاص لما يترتب على أعمال العنف هذه من أثر ضار بالتمتع بحقوق الإنسان؛

(و) القرار ٦٤/١٩٩٣، وعنوانه "التعاون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان"، الذي تحث فيه اللجنة الحكومات على الامتناع عن جميع أعمال التخويف أو الانتقام ضد الأشخاص الذين يتعاونون مع ممثلي هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، والأشخاص الذين يستفيدون من الإجراءات التي وضعت تحت رعاية الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، أو الذين يقدمون مساعدة قانونية لهذا الغرض، وكذلك الأشخاص الذين يقدمون بلاغات بموجب الإجراءات المحددة في صكوك حقوق الإنسان، والأشخاص الذين لهم صلة قرابة بضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. ورجت اللجنة أيضا ممثلي هيئات حقوق الإنسان مواصلة اتخاذ خطوات عاجلة للمساعدة على منع حدوث مثل هذا التخويف أو الانتقام.

أولا - الولاية وأساليب العمل

٥- اتبع المقرر الخاص مبدأ الاستمرارية في أدائه للولاية المعهود بها إليه بموجب قرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٢/٣٢ وغيره من قرارات اللجنة. ومن ثم يتميز عمله بأنواع الأنشطة الرئيسية التالية:

(أ) التماس وتلقي معلومات موثوقة يعتمد عليها من الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية؛

(ب) إرسال نداءات عاجلة إلى الحكومات لتوضيح حالة الأفراد الذين تعطي ظروفهم مبررات لخشية احتمال حدوث أو لخشية حدوث معاملة تندرج في إطار ولاية المقرر الخاص؛

(ج) إحالة المعلومات من النوع المذكور في (أ) أعلاه إلى الحكومات مع الإشارة إلى أن أفعالا تندرج في إطار ولايته ربما قد حدثت أو أنه يلزم اتخاذ تدابير قانونية أو ادارية لمنع حدوث مثل هذه الأفعال؛

(د) استكشاف امكانية القيام بزيارات إلى الدول بغية الحصول على المزيد من المعلومات المباشرة عن الحالات والمواقف التي تندرج في إطار ولايته ، والتعرف على التدابير الرامية إلى منع تكرر هذه الحالات ومن أجل تحسين الأوضاع.

٦- وفيما يتعلق بالنداءات العاجلة ، رجت احدى الحكومات رسميا من المقرر الخاص (تركيا ، رسالة مؤرخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، ورجته حكومة أخرى بصورة غير رسمية ، توضيح المعايير التي يستخدمها في اتخاذ قرار بتوجيه نداء عاجل. وفي كل من الحالتين أوضح للحكومتين المعنيتين أنه سيتطرق إلى الموضوع في هذا التقرير لأنهما تثيران مسألة ذات أهمية عامة. ومن شأن ذلك أن يسمح للجنة حقوق الإنسان بالإحاطة علما بالمسألة وتقديم ما تراه ملائما من إرشاد. وفي هذا الصدد، يجذب المقرر الخاص انتباه اللجنة إلى المقطع ذي الصلة في تقرير سلفه المقدم إلى اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين (E/CN.4/1992/17)، فقد جاء في الفقرة ١٤ ما نصه:

"أما إجراء النداء العاجل فيختلف بصفة أساسية عن إحالة البلاغات بشأن حالات التعذيب المدعى بها. فالنداء العاجل يوجه كلما تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأن شخصا ما قد قبض عليه، وأعرب فيها عن الخوف من احتمال تعرض هذا الشخص للتعذيب. وهذا الخوف يمكن أن يستند، ضمن جملة أمور، إلى روايات من أقارب المعتقل أو غيرهم من زائريه بشأن حالته البدنية أو إلى كون المعتقل محتجزا انفراديا، وهو وضع يؤدي إلى التعذيب. والنداء العاجل من قبل المقرر الخاص

ذو طبيعة إنسانية بحتة. فلا يُطلب من الحكومة المعنية إلا أن تؤكد للمقرر الخاص أن السلامة الجسدية والعقلية للمعتقل ستكون مكفولة. ويضاف إلى ذلك أن مثل هذا النداء يوفر للحكومة المعنية فرصة النظر في الموضوع ودعم التزاماتها بموجب القانون الدولي بالإيعاز إلى سلطات الاعتقال باحترام حق الفرد في السلامة البدنية والعقلية".

٧- ويتضح من هذا التفسير أن جوهر الإجراء ليس اتهاميا في حد ذاته، وإنما هو أساسا وقائي في طبيعته وغرضه. والرد الأكثر ترضية الذي يتلقاه المقرر الخاص من الحكومة المعنية هو الرد الذي يحتوي على ما يدل على أن الخوف المعرب عنه لم يتجسد، فالمقرر الخاص لا ينتظر، ولا ينبغي له أن ينتظر في الواقع، إلى أن يتسلم ما يدل على أن التعذيب قد حدث، أو أنه يحدث، قبل أن يوجه نداء عاجلا، إذ إن ذلك يقوض فعالية هذا الإجراء الوقائي. والسؤال هو فقط ما إذا كان هناك أساس معقول للاعتقاد بأن شخصا ما محتجز في ظروف وارد فيها احتمال التعذيب. فينبغي للمقرر الخاص أن يقيم الحالة بسرعة على أن يضع في الاعتبار عددا من العوامل التي قد يعتبر أي منها كافيا، ولكن هناك عموما أكثر من عامل واحد. وتتضمن هذه العوامل ما يلي:

(أ) موثوقية مصدر المعلومات فيما مضى؛

(ب) الاتساق الداخلي للمعلومات؛

(ج) اتساق المعلومات مع المعلومات التي وصلت إلى علم المقرر الخاص عن حالات أخرى في البلد المعني؛

(د) وجود تقارير موثوقة حول ممارسات التعذيب من مصادر وطنية ، مثل لجنة رسمية لتقصي الحقائق؛

(هـ) ما توصلت اليه الهيئات الدولية الأخرى ، كالمقررين والممثلين القطريين التابعين للأمم المتحدة في البلد، واللجنة المعنية بحقوق الانسان، ولجنة مناهضة التعذيب، وهيئات حقوق الانسان الاقليمية، وخاصة اللجنة الأوروبية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة اللاإنسانية أو المهينة؛

(و) وجود تشريع وطني، كذلك الذي يسمح بالحبس الانفرادي الطويل، ويمكن أن يسهل التعذيب؛

(ز) التهديد بتسليم الشخص أو ترحيله، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، الى دولة أو أراضي يوجد فيها عامل أو أكثر من العوامل المذكورة أعلاه.

٨- وليس المقصود بالقائمة المذكورة أعلاه أن تكون شاملة. كما أن النداءات العاجلة لا تحدد عموما العوامل التي يضعها المقرر الخاص في الاعتبار، فهو يرى ضرورة أن يكون لحكمه أثر على الحالة الوشيكة وأن مبدأ ضمان الكرامة الإنسانية وسلامة الشخص يملي عليه أن يخطئ في جانب حماية الضحايا المحتملين بموجب ولايته بدلا من أن يخطئ تجنبا للمضايقة الإدارية للحكومات. وزيادة على ذلك، فكلما زاد محتوى النداءات من الأدلة الرسمية المبررة لإرسالها، زاد شبهها بالاتهامات، الأمر الذي يتعارض مع ما يتصف به إجراء النداء العاجل من طبيعة وغرض وقائيين.

٩- وفيما يتعلق بإحالة معلومات تدعي وجود انتهاك لحظر معاملة تندرج في ولاية المقرر الخاص، يواصل المقرر الخاص إرسال ملخصات عن المعلومات التي تثير مشاعر القلق للحكومات. ونتيجة للفجوة الزمنية بين استقالة السيد بيتر كويمانس وتعيين خلفه، فلم يتسن البدء في تجهيز وإحالة الرسائل المحتوية على هذه المعلومات إلا في آب/أغسطس ١٩٩٣. وأرسلت رسائل أخرى في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وعموما، أمكن إرسال رسالة واحدة فقط لأي حكومة بعينها، بغض النظر عن حدوث ونوعية المعلومات الموجهة إلى المقرر الخاص. وهذا أمر مؤسف؛ أولا لأن من المستحسن أن تكون المعلومات ذات الصلة لدى الحكومات بأسرع ما يمكن، وثانيا لأنه عندما تحال المعلومات في وقت متأخر من السنة، لا يتبقى سوى القليل من الوقت لتسلم رد يمكن أن يعكسه تقرير المقرر الخاص عن السنة المعنية مما يؤدي حتى إلى تناول التبادل الأولي للمراسلات في أكثر من تقرير واحد، فيصعب على القارئ تكوين نظرة متوازنة على النحو المناسب فيما يتعلق بالمزاعم الأصلية، أو تقييم مغزى أي رد حكومي لاحق، كما أن أي معلومات تصل بعد إحالة رسالة إلى حكومة ما لا تحال إليها إلا في السنة التالية. وفضلا عن ذلك، إذا بدا للمقرر الخاص أن أي رد من حكومة ما يبرر التفسير، فلا يسعه الحصول على ذلك التفسير إلا في سياق الرسالة التالية لإحالة المعلومات.

١٠- وينشأ هذا الجمود من قلة الموارد التي بوسع المركز اتاحتها لخدمة ولاية المقرر الخاص. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، تمكن المقرر الخاص من البدء في ممارسة استشارة مصادر الادعاء الأصلية فيما يتعلق بالردود الرسمية على الادعاءات، وخاصة في الحالات التي يبدو فيها أن هناك ما يناقض الوقائع.

١١- ويعتقد المقرر الخاص أن من مصلحة كل من الضحايا والحكومات أن يتمكن هو مما يلي: (أ) احالة ملخصات إلى الحكومات بكل ما وجه إليه من المعلومات الموثوقة التي يعتمد عليها بادعاء وجود حالات وممارسات للتعذيب؛ (ب) تحليل ردود الحكومات؛ (ج) استشارة مصادر الادعاءات بشأن هذه الردود، حسب الاقتضاء؛ (د) متابعة الحوار مع الحكومات في حالة وجود مبرر لذلك؛ (هـ) التوصل إلى أي استنتاجات وتقديم

أي توصيات، قد يوحي بها هذا التبادل المنتظم للمعلومات، وإرسالها إلى الحكومات. وبقدر ما يقصر هذا التقرير عن تحقيق هذا المطمح، فإن ذلك نتيجة قلة الموارد على نحو ما أشير اليه. ولكن يعتقد المقرر الخاص أنه ينبغي له، ما لم تعرب لجنة حقوق الإنسان عن رأي مختلف، أن يسعى بقدر طاقته إلى العمل على نحو يتسق مع النهج المذكور أعلاه.

١٢- وأخيرا يعرب المقرر الخاص فيما يتصل بهذا الجانب من ولايته عن رغبته في جذب انتباه اللجنة إلى مسألة أثارتها إحدى الحكومات (الهند، رسالة مؤرخة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣) تقول فيها "ينبغي لولاية المقرر الخاص أن تضع في الاعتبار كذلك انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الارهاب". ويرى المقرر الخاص أن مشكلة الإرهاب مشمولة (انظر الفقرة ٤(هـ) من المقدمة بقرار اللجنة ٤٨/١٩٩٣) الذي يتناول "ما يترتب على أعمال العنف التي ترتكبها المجموعات المسلحة التي تنشر الرعب بين السكان ... من آثار على التمتع بحقوق الإنسان".

١٣- ويلاحظ المقرر الخاص أن القرار ٤٨/١٩٩٣، كشأن ما سبقه من قرارات، لا يشير إلى أن أعمال العنف هذه تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان، ويرى أن هذا الإغفال مقصود، ويعتقد أن اللجنة لا تود تكريم مرتكبي العنف الإجرامي بوصفهم على أنهم منتهكون لحقوق الإنسان، ناهيك عن أن تعاملهم كما لو كان لديهم نوع السلطة الذي يندرج في إطار نظام الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان. ويدرك المقرر الخاص طبعا أن القانون الدولي الساري في المنازعات المسلحة، سواء كان للنزاع طابع دولي أو غير دولي، يحظر التعذيب من قبل أي طرف من أطراف النزاع في أي وقت وفي أي مكان مهما يكن . وبإمكان المقرر الخاص أن يتصور أن ولايته يمكن أن تمتد لتشمل أي طرف في مثل هذا النزاع. ويعرب عن ترحيبه بتوجيهات اللجنة حول ما اذا كان ينبغي له السعي نحو تطبيق ولايته على الأعمال التي ترتكبها الأطراف في نزاع مسلح. واذا كان الأمر كذلك ، فانه سيقابل بالتقدير المزيد من التوجيه حول الكيفية التي ينبغي له اتباعها في تقرير ما إذا كان هذا النزاع موجودا وما هي الكيانات التي من المناسب اعتبارها أطرافا في النزاع: وعلى سبيل المثال، هل يسترشد برأي حكومة الدولة الطرف المعنية؟ وإلى أن يحدث هذا فسيواصل، حسب الاقتضاء، الاعتراف بوجود أعمال مستمرة من العنف ترتكبها جماعات مسلحة، عندما تعرض هذه الحالات عليه، في سياق الأعمال التي تندرج في إطار ولايته.

١٤- وعلى أساس ما هو مذكور أعلاه، أحال المقرر الخاص، إلى ٢١ حكومة خلال الفترة قيد الاستعراض، ٨٤ نداء عاجلا تتعلق بحوالي ٤٠٠ فرد (يُعرف أن ١٢ فردا منهم على الأقل من النساء)، وكذلك بعدد من مجموعات الأشخاص أعرب بصددهم عن مخاوف من ممارسة التعذيب. كما أرسل ٤٢ رسالة تتضمن حوالي ٥٠٠ حالة (يعرف أن ٣٠ حالة منها تقريبا تتعلق بالنساء) أو حدث بادعاء التعذيب. وفي حالة اشتمال المعلومات الواردة على تحليل انتقادي أكثر عمومية بشأن ظاهرة التعذيب، عرضت هذه المعلومات كذلك

على الحكومات المعنية. وبالإضافة إلى ذلك قدم ٢٠ بلدا إلى المقرر الخاص ردودا على حوالي ٢٥٠ حالة عرضت خلال العام الحالي، منها ١٧ بلدا فعل ذلك فيما يتعلق بحوالي ١٣٠ حالة عرضت في العام السابق.

١٥- وفيما يتعلق بموضوع الزيارات إلى الدول والأراضي التي تثار بصددها ادعاءات جسيمة بالتعذيب، لم تحدث هذه الزيارات منذ تعيين المقرر الخاص. وقد حثت لجنة حقوق الانسان، في قرارها ١٩٩٣/٩٧، حكومة اندونيسيا على دعوة المقرر الخاص إلى زيارة تيمور الشرقية. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وجّه المقرر الخاص رسالة إلى حكومة اندونيسيا يلفت انتباهها إلى هذا القرار، ولكنه لم يتلق ردا حتى الآن.

١٦- وعلى الرغم مما أعربت عنه اللجنة حديثا جدا في قرارها ١٩٩٣/٤٠ من تشجيع متكرر للحكومات "على أن تفكر جديا في دعوة المقرر الخاص الى زيارة بلدانها لكي تمكنه من الوفاء بولايته بمزيد من الفعالية"، لم تبادر أي حكومة بدعوة المقرر الخاص. ومع ذلك، أجرى اتصالات مع عدد من الحكومات يعتقد أنها ستؤدي إلى دعوته للقيام بزيارات. وسوف يتم إبلاغ اللجنة في التقرير التالي للمقرر الخاص بشأن النتائج (المرجو أن تكون ايجابية) المتعلقة بتلك الاتصالات.

١٧- وفي هذا الصدد ، يدرك المقرر الخاص الحاجة المعرب عنها في اللجنة وفي المؤتمر العالمي لحقوق الانسان (انظر الفقرة التالية) بشأن التعاون فيما بين إجراءات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتجنب الازدواج بلا داع. وبناء على ذلك، وكقاعدة، فانه لن يسعى إلى زيارة بلد ما أنشأت له الأمم المتحدة آلية محددة، مثل مقرر خاص للبلد، ما لم تظهر لكل منهما ضرورة القيام بزيارة مشتركة. وفيما يتعلق بالبلدان التي قد تتأثر فيها أيضا ولايات الإجراءات الموضوعية، فسوف يسعى إلى التشاور معها، لكي يستكشف مع الحكومة المعنية، سواء بصورة مشتركة أو موازية، إمكانية القيام بزيارة مشتركة. وفي أي حالة، سوف يسعى الى تجنب الزيارات المتزامنة بصورة واسعة. وبالمثل، إذا كانت الحالة في بلد ما قيد النظر، أو تم النظر فيها، في لجنة مناهضة التعذيب، بموجب المادة ٢٠ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب العقوبة أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وخاصة إذا كان هذا النظر يشتمل على زيارة أو زيارة محتملة إلى البلد المعني، فان المقرر الخاص لن يسعى في هذه الحالة أيضا إلى القيام بزيارة.

١٨- وعموما، رحب المقرر الخاص بما أكدته لجنة حقوق الإنسان من تعاون فيما بين الآليات المختلفة المطلوب منها التصدي لمشكلة التعذيب وما يماثله من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ولاحظ بوجه خاص القرار ١٩٩٣/٤٠، الذي جاء في الفقرة ١٦ منه أن اللجنة ترى من المستصوب أن يستمر المقرر الخاص في إجراء مزيد من تبادل الآراء مع الآليات والهيئات المختلفة المكلفة بمهمة مكافحة التعذيب، ولا سيما بغية زيادة تعزيز فعاليتها وتعاونها المتبادل؛ والقرار ١٩٩٣/٤٧، الذي جاء في الفقرة ٩ منه أن اللجنة تشجع أيضا المقررين الخاصين والأفرقة العاملة المعنيين بمواضيع محددة على مواصلة التعاون عن كثب مع الهيئات المختصة المنشأة بموجب المعاهدات ومع مقرري البلدان.

١٩- وزيادة على ذلك، ينص الجزء الثاني من إعلان وبرنامج عمل فيينا الذي اعتمده المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على ما يلي:

"١- يوصي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بزيادة التنسيق في مجال دعم حقوق الإنسان والحريات الأساسية داخل منظومة الأمم المتحدة. ولهذه الغاية، يحث المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان جميع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة التي تتناول أنشطتها حقوق الإنسان على التعاون من أجل تعزيز وترشيد وتبسيط أنشطتها، آخذة في اعتبارها ضرورة تجنب الازدواج غير الضروري. كما يوصي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الأمين العام بأن يقوم أيضا كبار موظفي هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ذات الصلة، في اجتماعهم السنوي، إلى جانب تنسيق أنشطتها، بتقييم أثر استراتيجياتها وسياساتها على التمتع بجميع حقوق الإنسان".

"٨٨- ويوصي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بأن تنظر الدول الأطراف في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، والجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دراسة الهيئات القائمة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان وشتى الآليات والإجراءات المخصصة لمواضيع محددة بغية تعزيز الكفاءة والفعالية بدرجة أكبر من خلال تحسين التنسيق بين شتى الهيئات والآليات والإجراءات، مع مراعاة ضرورة تفادي ازدواج وتداخل ولاياتها ومهامها دون مبرر".

٢٠- وفي هذا السياق، وجد المقرر الخاص أن مصادر المعلومات الرسمية وغير الرسمية، وغيرها من الإجراءات التي توفرت في اجتماع اللجنة التحضيرية الرابعة والمؤتمر العالمي نفسه كانت قيمة للغاية. وهذه، مع غيرها من الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية، مثل الاجتماع الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ مع الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، أتاحت له أن يظل على اطلاع على التطورات في أساليب عمل الاجراءات الأخرى، وخاصة الإجراءات الموضوعية، لا بغية تجنب الازدواج من النوع الذي تم التطرق إليه في الفقرات السابقة فحسب، ولكن أيضا لتنسيق أساليب عملها وإجراءات الابلاغ. وأما رجاء اللجنة، الوارد في قرارها ١٩٩٣/٤٧، من الأمين العام أن ينظر في إمكانية عقد اجتماع لجميع المقررين الخاصين المعنيين بمواضيع محددة ورؤساء الأفرقة العاملة للجنة حقوق الإنسان من أجل تمكينهم من تبادل وجهات النظر والتعاون على نحو أوثق، فيعتبره المقرر الخاص قرارا ذا إمكانيات مثمرة. وبعد أن أعلن المؤتمر العالمي أن هذه "الإجراءات والآليات ينبغي تمكينها من تنسيق وترشيد أعمالها من خلال اجتماعات دورية"، يتطلع المقرر الخاص إلى عقد هذه الاجتماعات.

٢١- وكذلك، وعملا بالفقرة ١٦ من قرار اللجنة ١٩٩٣/٤٠ (انظر الفقرة ١٨ أعلاه)، عقد المقرر الخاص اجتماعا رسميا مع مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب. وأكد للمجلس أنه سيواصل

تعزيز سلفه لأعمال الصندوق، وتشجيع التبرعات لموارده، ونشر المعلومات عن أعماله، حسب الاقتضاء، على من يمكنهم الافادة من المساعدة التي يقدمها.

٢٢- كما وضع المقرر الخاص في اعتباره قرار اللجنة ١٩٩٣/٤١ المعنون "حقوق الإنسان في مجال اقامة العدل"، الذي دعت فيه لجنة حقوق الإنسان اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية إلى استكشاف وسائل وسبل التعاون مع برنامج حقوق الإنسان في ميدان اقامة العدل، مع التأكيد بوجه خاص على تنفيذ القواعد والمعايير تنفيذا فعالا.

٢٣- ولذلك قبل المقرر الخاص دعوة لحضور الدورة الثانية لتلك اللجنة، حيث ركز على أهمية القواعد والمعايير المعتمدة في ميدان العدالة الجنائية بالنسبة لأعماله هو. ومن الصكوك وثيقة الصلة بوجه خاص القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (١٩٥٥)، وإعلان حماية جميع الأشخاص من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (١٩٧٥)، ومدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (١٩٧٩). ومن دواعي سرور المقرر الخاص، قرار اللجنة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية بمعاملة القواعد النموذجية الدنيا على أنها أحد الصكوك التي سيوضع تنفيذها موضع الاستعراض العاجل. ويعتقد المقرر الخاص أنه ينبغي تمكينه من حضور الدورات اللاحقة لتلك اللجنة.

ثانيا - المعلومات التي استعرضها المقرر الخاص عن بلدان مختلفة

الجزائر

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة منها

٢٤- أبلغ المقرر الخاص الحكومة، برسالته المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أنه تلقى تقارير تفيد بأن قانون مكافحة الإرهاب الجديد، الذي أصبح ساري المفعول في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، مدد فترة الحجز لدى الشرطة (التي يحتجز فيها السجين حجزا انفراديا دون اتصال بأسرته أو بمحاميه) من ٤٨ ساعة الى ١٢ يوما. ويُدعى أن هذه الحالة تخلق ظروفا تفضي الى التعذيب وإساءة المعاملة، قيل إنها تُمارس بانتظام في بعض مراكز الاحتجاز. وأحيلت الى الحكومة الحالات الفردية التي يرد وصفها في الفقرات التالية:

٢٥- نادر حمودي يدعى أن أفرادا من قوات الأمن اعتقلته في منزله في وسط مدينة الجزائر يوم ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢. ويقال انه تعرض للتعذيب أثناء الفترة التي أمضاها في حجز الشرطة وقدرها ٢٩ يوما.

٢٦- وفيما يتعلق بهذه الحالة أشارت الحكومة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ إلى أنه في أعقاب القبض عى نادر حمودي يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، تم احضاره أمام النيابة العامة في مدينة الجزائر يوم ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ووجه إليه اتهام بموجب قانون مكافحة التخريب والإرهاب. وقام المركز الوطني لمراقبة حقوق الإنسان بالاتصال بالسلطات المختصة وبالسيد حمودي نفسه في عدد من المناسبات بغية الحصول على معلومات دقيقة بشأن الحالة المتصلة بالقبض عليه وحجزه، ولم يتلق المركز ردا بعد. وزيادة على ذلك، لم يتقدم والدا المتهم ولا محاموه بأي شكوى طالبين إجراء تحقيق قضائي أو طلب رأي خبير طبي.

٢٧- محمد يس سيموزراغ يدعى أنه قبض عليه في منزله في مدينة الجزائر يوم ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ وأودع في الحبس الانفرادي لأكثر من ٢٠ يوما. وتمكنت أسرته ومحاميه من زيارته في سجن الحراش يوم ١٨ آب/أغسطس وشاهدوا كدمات على بدنه . وأُبلغ أنه قال إنه قد عُذب بواسطة "طريقة الخِرقة"، التي تشتمل على تقييد الضحية في كرسي ومحاولة خنقه بخِرقة مشبعة بالمياه القذرة والمواد الكيميائية.

٢٨- وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أخطرت الحكومة المقرر الخاص بأن محمد يسن سيموزراغ قبض عليه في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ وهو بصحبة إرهابي مطلوب القبض عليه لاشتراكه في عدة هجمات. وعند انتهاء الفترة القانونية للحجز أُحضر أمام النيابة العامة في مدينة الجزائر حيث صدر ضده أمر بحبسه

بعد اتهامه بموجب قانون مكافحة الإرهاب والتخريب. وتم تعيين محاميين لتمثيل السيد سيموزراغ والدفاع عنه، وقاما بزيارته بصورة منتظمة.

٢٩- وفي أعقاب ادعاءات بإساءة معاملة المتهم أثناء حجزه، قدم المركز الوطني لمراقبة حقوق الإنسان عدة احتجاجات إلى السلطات القانونية المعنية. وأفاد أحد المحامين، بعد أن اتصل به المركز، بأنه لم يُقدَّم طلب للحصول على رأي خبير طبي أو لإجراء تحقيق قضائي بشأن إساءة المعاملة أثناء فترة الحبس؛ وقال إن زيارته لموكله مكنته من التثبت من أنه لم يقع عليه أذى بدني.

٣٠- وأشارت الحكومة في نفس الرسالة المؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ الى أن موقفها بشأن مسألة التعذيب كان دائما، وسيظل إدانة قاطعة صريحة لهذه الممارسة البشعة. وقد أُعرب عن هذا الموقف بوجه خاص عن طريق انضمام الجزائر، دون أي تحفظات كانت، إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٣١- وعلى الرغم من أن الجزائر تواجهها أنشطة إرهابية نابعة من التطرف الديني، فقد واصلت جهودها الرامية إلى صيانة الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في إطار مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دوليا. ولذلك، فان القيود المؤقتة المفروضة على ممارسة حريات بعينها لم تجاوز الحدود الواردة صراحة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي من أطرافه الجزائر. وزيادة على ذلك، هناك أجهزة لمراقبة الإساءات من أي نوع توفر للأشخاص المعنيين ولمن يدافعون عنهم كل الفرص لإبلاغ السلطات بمثل هذه الأعمال التي، إذا ثبتت، تُعامل بناء على ذلك فيعاقب مرتكبوها. وأما الادعاءات التي تلقاها المقرر الخاص على ما يبدو بشأن جوانب معينة من التشريع الجزائري "تتصل بممارسة التعذيب" فهي أبعد ما تكون عن الحقيقة ولذا لا تستحق أن توليها الجزائر أي اهتمام.

النداءات العاجلة

٣٢- في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أحال المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة يعرب فيه عن القلق بشأن حالة عامر لغرايدي وفتحي الورغي، وهما مواطنان تونسيان يُزعم أنهما من أعضاء الحركة الإسلامية المحظورة "النهضة". وأُبلغ أنهما غادرا تونس عام ١٩٩٢ بسبب خوفهما من الاضطهاد بسبب عضويتهما في الحركة المذكورة. ويدَّعى أن عامر لغرايدي قد حُكم عليه غيابيا في تونس بالسجن ١١ شهرا . وأبلغ أن الرجلين طلبا اللجوء السياسي في الجزائر حيث سُجِّلا كلاجئين عن طريق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقيل إن مكتب الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين التابع لوزارة الخارجية الجزائرية قد منحهما تصريح إقامة مؤقتا. وفي ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أُلقي القبض عليهما في مدينة الجزائر. وبالنظر إلى ما أُبلغ من أن السلطات التونسية قبضت على سبعة أشخاص تونسيي الجنسية وعذبتهم بعد أن أعيدوا إليها

قسرا من الجزائر في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، فقد أعرب عن الخوف من أن الرجلين قد يتعرضان أيضا لهذه المعاملة إذا تم ترحيلهما.

٣٣- وفي ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن هاتين الحالتين لا يمكن اعتبارهما من الحالات التي تدخل في نطاق الاختصاصات التي أسندتها لجنة حقوق الإنسان إلى المقرر الخاص، ولكن، وبالنظر الى الأهمية التي تعلقها الجزائر على الحوار مع خبراء لجنة حقوق الإنسان، أخطرت الحكومة المقرر الخاص بأن هاتين الحالتين قد نوقشتا بالتفصيل مع الهيئة المختصة، وهي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وذكّرت بأن للدول وحدها الحق في منح مركز اللاجئ للأجانب الذين يطلبون هذا المركز، وأنكرت ما يدعى من أن مكتب الأشخاص عديمي الجنسية واللاجئين التابع لوزارة الخارجية قد أصدر تصريح اقامة لكل من السيد عامر لغرايدي وفتحي الورغي.

٣٤- كما أبلغت الحكومة بأن الجزائر لم تقصر في أي وقت من الأوقات في أداء واجبها كبلد من بلدان الاستقبال، وهو الواجب الذي وصل، زيادة على ذلك، إلى مرتبة المبدأ الدستوري؛ وأن اهتمامها المستمر هو الاستجابة للطلبات الإنسانية الأصيلة وفقا للقيم الإنسانية والتضامن الذي تدعمه دائما. وبسبب مواجهة الجزائر لما يبديه التطرف الديني من مظاهر إرهابية، ومنذ إعلان حالة الطوارئ، أعادت الجزائر تأكيد التزامها بقضية حقوق الإنسان وأظهرت عزمها على أن تستند أعمالها الأمنية على كامل الاحترام لأحكام الصكوك الدولية التي هي طرف فيها، وخاصة ما يتعلق منها بممارسة حق الاستثناء. ومن ثم فان جميع التدابير الأمنية المتخذة لدعم سيادة القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية تتفق مع الالتزامات الدولية التي تعهدت بها الجزائر في ميدان حقوق الإنسان. وقد ظهر اهتمام مماثل في حالات إنسانية كان على الجزائر أن تتعامل معها وقد تناولتها جميعا بما يتفق مع تعلقها منذ القدم بالمبدأ المقدس المتعلق بمنح اللجوء للأشخاص الذين يلتمسون الحماية.

٣٥- وفي ١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ أبلغ المصدر بأن عامر لغرايدي وفتحي الورغي، اللذين اعترفت بهما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الجزائر كلاجئين في حاجة الى الحماية، قد تم تسليمهما للسلطات التونسية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٣.

ملحوظات

٣٦- يعرب المقرر الخاص عن تقديره لالتزام حكومة الجزائر بالحوار مع خبراء لجنة حقوق الإنسان، ويلاحظ أن الحكومة لم توضح السبب الذي يجلعها تعتبر أن حالتي المواطنين الأجنبيين المهددين بالترحيل، اللذين تم ترحيلهما في نهاية الأمر الى بلد يتعرضان فيه لخطر التعذيب، لا تدخلان في إطار اختصاصاته، في حين أنه اتبع في هذا مجرد ممارسة سلفه والإجراءات الموضوعية الأخرى. وزيادة على ذلك، فإن الجزائر، كطرف في اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية

أو المهينة، ملزمة بموجب المادة ٣ بالامتناع عن مثل هذا الترحيل. وفيما يتعلق برفض الحكومة لجوانب القلق من أن التشريع الذي يسمح بإطالة مدة الحبس الانفرادي يمكن أن يسهل التعذيب، يلاحظ المقرر الخاص أن هذا الانشغال كان دائما دافعا لسلفه على العمل، وأن لجنة حقوق الانسان تشارك في هذا القلق: ففي تاريخ حديث هو ٥ آذار/مارس ١٩٩٣، وفي قرار اللجنة ١٩٩٣/٤٠، الذي عـُين فيه المقرر الخاص، ذكـّرت اللجنة بأن "الحبس الانفرادي يفضي بدرجة عالية الى ممارسات التعذيب". وأعرب المقرر الخاص عن ترحيبه بالتزام حكومة الجزائر المعلن، على الرغم من وجود "مظاهر إرهابية للتطرف الديني"، بالتمسك باحترام حقوق الإنسان، وخاصة حظر التعذيب حظرا تاما. ويعتقد أن هذا الالتزام يمكن زيادة فعاليته عن طريق تجنب اللجوء إلى تمديد الحبس الانفرادي.

أنغولا

المعلومات المحالة الى الحكومة

٣٧- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أحال المقرر الخاص الى الحكومة حالتي التعذيب التاليتين اللتين يدعى أنهما قد حدثتا في أنغولا.

٣٨- تشارلز مبوتي قبض عليه في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ في لواندا بتهمة أنه من أعضاء الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا واقتيد إلى سجن استرادا كاتيتي حيث عـُذب حسبما يدعى. وتوضح التقارير الطبية التي تم إعدادها في الخارج بعد ذلك بوقت قصير أن السيد مبوتي يعاني من التواء في كتفه الأيسر مع إصابات في العصب الدائري تمنعه من رفع ذراعه. كما اتضح من وجود عقابيل رئيسية لحروق على الردفين. وقبض عليه مرة أخرى في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ وحجز لثلاثة أسابيع في سجن استرادا كاتيتي، حيث يدعى أنه قد عذب مرة أخرى.

٣٩- جودفري أبسالوم نانغويا، وهو عضو في الرابطة المدنية لأنغولا وأحد زعماء برنامجها لحقوق الإنسان، اعتقل في منزله في لواندا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، مع زوجته وأطفاله، واقتيدوا إلى مخفر الشرطة حيث ضرب السيد نانغويا وزوجته، حسبما ورد، في وجود أطفالهما، فكسرت إحدى أسنانه وجرح في ذراعه، وبعد ذلك بأربعة أيام أطلق سراح زوجته وأطفاله، بينما نـُقل هو إلى سجن استرادا كاتيتي. وفي إحدى الليالي، وبينما كان نائما في زنزانته، أطلق أحد الحراس النار وأوشك أن يقتله، حسبما ورد.

بنغلاديش

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٤٠- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى تقارير تفيد بأن أفرادا من القوات العسكرية وشبه العسكرية ارتكبوا أحداث تعذيب ضد سكان قبليين في مقاطعة هيل تشيتاغونغ هل، كما ارتكبت الشرطة التعذيب في أنحاء أخرى من البلد. وطبقا لهذه المعلومات، يمارس التعذيب في حجز الشرطة بصورة روتينية، ولكن نادرا ما يتم الإبلاغ عنه خوفا من تمادي الشرطة في إساءة معاملة الضحايا. وعادة ما يشتمل التعذيب على الضرب بالعصي وأعقاب البنادق، وكذلك الركل بالأحذية الطويلة على أجزاء حساسة من الجسم.

٤١- وأبلغ بأن حالات الاغتصاب في الحجز كثيرة، ولكن لا يتم الإبلاغ عنها بسبب الوصمة الاجتماعية التي تواجهها الضحية. كما أن الشرط القانوني الذي يتطلب الإبلاغ عن الاغتصاب في غضون ١٢ ساعة يجعل من الصعب على الضحية أن تتقدم بشكوى.

٤٢- كما توجد تقارير عن حالات وفاة في الحجز نتيجة للتعذيب. واستنادا إلى تلك التقارير، كلما مات محتجز في حجز الشرطة، تضطر الشرطة إلى تسجيل "حالة وفاة غير طبيعية"، الأمر الذي يلزم الشرطة بالبحث في سبب الوفاة. ولتلافي ذلك، تقوم الشرطة أحيانا بنقل جثث الأشخاص الذين يموتون بعد التعذيب إلى المستشفى، وتمارس ضغوطا على الموظفين الطبيين لاستقبال الجثث استقبالا مزيفا باعتبارها أشخاصا على قيد الحياة.

٤٣- وقد أحيلت إلى الحكومة الحالات الفردية التي يرد وصفها في الفقرات التالية:

٤٤- مؤمن الدين أحمد قبض عليه رجال شرطة يرتدون الزي الرسمي في منزله يوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٢، واقتادوه إلى مخفر شرطة كوتوالي في رانغبور. وعندما زارته زوجته بعد ذلك بساعتين في مخفر الشرطة، وجدته غير قادر على الكلام إلا بجهد وأخبرها بأنهم ركلوه بشدة في صدره وبطنه. ومات في مستشفى كلية الطب برانغبور الطبية يوم ١ أيلول/سبتمبر.

٤٥- مؤمنة خاتوم ماتت متأثرة بإصاباتها يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٢ في قرية بازراهات، بمقاطعة نواهكالي، بعد أن ضربتها جماعة من رجال الشرطة ضربا مبرحا، حسبما قيل. وأبلغ أن هناك تحقيقا يجري في الحادثة.

٤٦- وأخيرا، لفت المقرر الخاص نظر الحكومة إلى حالة نصر الإسلام، الذي كان عمره ١٢ سنة، حسبما قيل، عندما اعتقل في عام ١٩٨٠ وأدين بتهمة السرقة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وجدت المحكمة العالية، حسبما ورد، أنه محتجز بصورة غير قانونية، وأنه أمضى ١١ سنة من السنوات الـ١٢ سنة وقدماه في الأصفاد الحديدية.

المعلومات الواردة من الحكومة عن حالات أدرجت في تقارير سابقة

٤٧- في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣، زودت الحكومة المقرر الخاص بمعلومات عن الحالات المشار إليها أدناه، التي أحيلت إليها في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

٤٨- الأحداث التي وقعت في بيرامارا، بمقاطعة كوشتيا، في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩١، وقام خلالها، حسبما يدعى، أفراد من قوة شرطة المنطقة المحمية بالقبض على خمسة أشخاص وضربوهم ضربا مبرحا. وأخطرت الحكومة المقرر الخاص بأنه في أعقاب مشادة كلامية بين بعض أفراد الجمهور وجماعة من موظفي إنفاذ القانون كانوا يقومون بواجبهم هناك، وقع حادث مؤسف في بيرامارا يوم ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٢، مات فيه شخص بعد أن أطلق عليه الموظفون المسلحون النار أثناء تأديتهم واجبهم. وشكلت الحكومة لجنة للتحقيق يرأسها أحد القضاة الإضافيين للمقاطعة. واتضح من التحقيق أن ٢٢ شخصا مذنبون وفصلوا من خدمة الحكومة.

٤٩- ميلان كانتي تشاكما، وأوبالي تشاكما، وسيامال كانتي تشاكما، وديبانكار تشاكما، وبيماليندو تشاكما، يدعى أنهم تعرضوا للتعذيب في معسكر الجيش في كواخالي يوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٢. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن هؤلاء الأشخاص قد استدعوا إلى المعسكر في سياق تحقيق يتعلق بابتزاز مساهمات مالية لمنظمة إرهابية، تقوم بوضع الملصقات نيابة عن المنظمات الإرهابية، وتشتري الإمدادات للإرهابيين، وفي حيازتها أسلحة نارية غير قانونية. وأُطلق سراحهم في نفس اليوم بعد استجوابهم. ولم يتعرضوا لأي تعذيب بدني أو ذهني، فادعاءات الضرب، وتسليط الصدمات الكهربائية، وتمرير المياه الساخنة في الأنف، أو التعليق من الأشجار، مزاعم كاذبة تماما.

٥٠- سيلتشام تشاكما، وماستر كامال تشاكما، وباربيدا تشاكما، وبريالال تشاكما، وكولا موهان تشاكما، وبيندو موهان تشاكما، يدعى أنهم تعرضوا للتعذيب في معسكر تشامباتالي، في منطقة غاغرا، يوم ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٢. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأنه ما من أحد بينهم قبض عليه أو أُحضر إلى تشامباتالي في منطقة غاغرا وأن المزاعم كاذبة ومختلقة تماما.

٥١- بينا تشاكما، وميتا خيسا، وراخي سونا خيسا، وكاكونا تشاكما، وروينا تشاكما، وأورباسي تشاكما، وتيبوراني تشاكما، يدعى أن أفرادا من معسكر جيش تشاودري تشارا اغتصبوهن يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٢.

وأبلغت الحكومة المقرر الخاص بأن ثلاث نساء فقط أمكن العثور عليهن في قرية كريشماتشارا، هن راخي سونا خيسا، وروينا تشاكما، وتيبوراني تشاكما. ولا يعرف أهل القرية شيئا عن وجود النسوة الأربع الأخريات. وأفادت هؤلاء النساء الثلاث بأن دورية متحركة زارت المنطقة يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٢، وزعمن أن أفراد الدورية ضربوهن. ولكنهن لم يستطعن إثبات صحة واقعة الضرب أو تقديم ما يدل عليه. ولم تكن هناك ادعاءات بالاغتصاب.

بوليفيا

معلومات وردت من الحكومة فيما يتعلق بحالات أدرجت في تقارير سابقة

٥٢- في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أحالت الحكومة ردها فيما يتعلق بمزاعم تعذيب ألفارو غارسيا لينيرا، وراكيل غوتيريس دي غارسيا، وفيكتور أورتيس، وماكاريو تولا، في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وتقول الحكومة إنه فور أن سجن هؤلاء الأشخاص بتهمة الإرهاب، ذهبت عائلاتهم إلى السجن مع لجنة مؤلفة من ممثلين لحقوق الإنسان، وفيما بعد أعلنوا أن المحتجزين كانت على أجسادهم علامات تدل على أنهم تعرضوا لصدمات كهربائية وأنهم قد عذبوا تعذيبا وحشيا، بل وكانت هناك ثقوب في أظافر أصابعهم أحدثتها المسامير. وبالنظر إلى هذه البيانات، دعا وزير الداخلية أعضاء من الصحافة، وممثلي حقوق الإنسان، والأقارب، وأعضاء في المهنة الطبية للاجتماع به وحثهم على زيارة السجون للتثبت من صحة الأمر كشهود عيان محايدين، ولكن لم يشترك الأقارب وأعضاء منظمات حقوق الإنسان في هذه الزيارة.

٥٣- وأثناء الزيارة، لم يكن هناك دليل سوى حروق في يدي راكيل غوتيريس دي غارسيا، وليس على أجزاء أخرى من جسدها كما ذكر من قبل؛ وكانت الحروق نتيجة لمحاولتين للانتحار حاولتهما أثناء تواجدها في الحجز؛ وفي المحاولة الأولى، وضعت أصابعها في مقبس الانارة الكهربائي، وفي الثانية جذبت الأسلاك الكهربائية من شبكة الرشاشات أثناء تنظيفها، وفي كل من المحاولتين أنقذتها الشرطة المكلفة بحراستها؛ واعترفت بالمحاولتين في أقوالها التي أدلت بها إلى الصحافة وإلى قاضي الجلسة الذي نظر في قضيتها.

٥٤- وفيما يتعلق بألفارو غارسيا لينيرا وفيكتور أورتيس، وماكاريو تولا، لم تجد اللجنة الزائرة أي دليل على أنهم تعرضوا للتعذيب، كما يتضح من الشهادات الطبية التي أصدرها الطبيب الشرعي الذي عينه القضاء. فلم تقدم شكاوى التعذيب إلا لأغراض الدعاية الإعلامية فقط لأنه لم يمكن إثبات حالات التعذيب علميا أو مهنيا.

٥٥- وأحال المقرر الخاص المعلومات الواردة من الحكومة إلى المصدر وطلب التعليق عليها، فأعاد المصدر تأكيد أن الأشخاص الأربعة المذكورين أعلاه ادعوا أنهم قد عذبوا تعذيبا قاسيا. وفي ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢، قام ممثلون من منظمات غير حكومية بزيارة ألفارو غارسيا لينيرا، وماكاريو تولا، وفيكتور أورتيس،

في سجن تشونتشوكورو، وشاهدوا علامات على أجسادهم تتفق ومزاعم التعذيب، كما قدم المصدر تقريرا يشتمل على وصف التعذيب الذي أفادت راكيل غوتييريس دي غارسيا بأنها تعرضت له، وذكرت أنها حاولت الانتحار نتيجة لهذا التعذيب.

البرازيل

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٥٦- في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة حالات الأفراد المذكورة في الفقرات التالية.

٥٧- أوسوريو باربوسا دي باروس، عامل ريفي، قبض عليه يوم ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واقتيد إلى مخفر شرطة كسينغوارا في ولاية بارا، حيث احتجز حتى ١٢ أيلول/سبتمبر. وفي هذا التاريخ قام أفراد من شرطة النظام السياسي والاجتماعي بنقله إلى مخفر شرطة كوريونوبوليس، حيث احتجز ليوم آخر قبل إطلاق سراحه. ويدعى أنه طيلة فترة احتجازه ضُرب ضربا مبرحا وتعرض لصدمات كهربائية، وأخضعوه لشنق وهمي وإغراق وهمي في مجرى مائي.

٥٨- آديمير سيلفيرا دوس سانتوس، وموزيس سيلفا دو ناسيمنتو، طفلان من أطفال الشوارع يبلغان من العمر ١٢ سنة، أُبلغ أن أعضاء من الشرطة العسكرية ضربتهما ضربا مبرحا يوم ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ في براتشا دا سي، في ساو باولو. وحاول التدخل الأب بيدرو أوراسيو كاباليرو، وهو من معلمي أطفال الشوارع شاهد الحادثة، ولكنه ضُرب هو أيضا. وبعد الإبلاغ بالحادثة بدأت الشرطة المدنية والعسكرية بالولاية التحقيق فيها.

٥٩- وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أخطرت الحكومة المقرر الخاص أن الهيئة التأديبية التابعة للشرطة العسكرية بدأت التحقيق يوم ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وأن الشاكين تعرفوا رسميا على المعتدين الستة، وأن الضحايا قد جرى فحصهم طبيا في مستشفى الشرطة العسكرية. ولم يستكمل التحقيق بعد.

بلغاريا

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٦٠- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات مفادها أن الشرطة كثيرا ما تمارس التعذيب أو إساءة المعاملة على أفراد من طائفة الروما، وذلك بعد اقتيادهم إلى الحبس بتهمة ارتكاب جرائم جنائية بسيطة. كما أُبلغ عن عدة أحداث لجأت فيها الشرطة

إلى القوة بصورة مفرطة، بما في ذلك الضرب غير التمييزي للرجال والنساء والأطفال في الأنحاء المجاورة لطائفة الروما، مثل تلك التي حدثت في بازاديك يوم ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢، ونوفى بازار يوم ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وقد أحيلت إلى الحكومة حالات الأفراد التي يرد وصفها في الفقرات التالية.

٦١- أنطون ستيفانوف آسينوف، ١٤ سنة، ووالده ستيفان آسينوف إيفانوف، يدعى أن رجال شرطة زعموا أن الصبي ضبط وهو يقامر ضربوهما وركلوهما بقبضات الأيدي والهراوات في موقف الحافلات في شومين، ثم اقتيدا إلى مخفر الشرطة حيث تعرض أنطون ستيفانوف للضرب مرة أخرى وقيد بالأصفاد من يديه إلى جهاز تدفئة لمدة ساعتين ثم أُطلق سراحه دون توجيه اتهام. وبعد ذلك بيومين فحصه طبيب أُبلغ أنه أفاد بأن الإصابات والكدمات على رأسه وظهره وصدره وإبطه الأيمن تتفق مع مزاعم الضرب. وقُدمت الشكاوى إلى الدائرة الإقليمية التابعة لوزارة الداخلية، والمدعي العام العسكري في فارنا، ولكنها لم تنجح حتى الآن.

٦٢- خريستو نيديالكوف خريستوف، قبضت عليه يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣، في ستارازاغورا، مجموعة من رجال الشرطة اتهمته بمحاولة سرقة سلك نحاسي. وأُبلغ أنه فور القبض عليه تعرض للضرب بالهراوات والركل بأحذية ثقيلة في جسده كله. وفور إطلاق سراحه في اليوم التالي، تعين أخذه الى مستشفى المقاطعة. وفي ٢٨ آذار/مارس تدهورت حالته مما استدعى إجراء جراحة له تمت فيها إزالة إحدى كليتيه وجزء من رئته.

بوروندي

المعلومات المحالة الى الحكومة

٦٣- أخطر المقرر الخاص الحكومة، في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، بأنه تلقى معلومات مفادها أن الأشخاص المقبوض عليهم لأسباب سياسية، وخاصة من يشتبه في أنهم أعضاء في حزب تحرير شعب هوتو يُضربون بانتظام في مراكز الاحتجاز التي تديرها شرطة الدرك وشرطة الأمن العام. وتتضمن وسائل التعذيب ربط أذرع المحتجزين وراء ظهورهم بإحكام بحيث يتقابل المرفقان وتحز الحبال أو الأربطة في أذرعهم - ونتيجة لذلك يعاني بعض السجناء من الإصابة بالغرغرينا، وأصيب آخرون بالشلل في الأذرع؛ والضرب على أخمص القدم أو الظهر أو الأيدي؛ والإكراه على الركوع لفترات طويلة، وأحيانا على أطراف الزجاجات والحصى؛ واستخدام الحراب، أو الأنابيب، أو الهراوات، أو المناجل، لإلحاق الإصابات.

٦٤- كما أشارت التقارير الى أنه لم يُعرف أن السلطات قد اتخذت أي خطوات لمنع التعذيب أو أنها أمرت بإجراء أي تحقيق مستقل محايد في مزاعم التعذيب. ولم يتشكك قضاة المحكمة في مقبولية الإقرارات الصادرة عن المتهمين أثناء حبسهم باعتبارها أدلة للإدعاء، حتى عندما ادعى المتهمون بأن

الإقرارات قد انتزعت منهم قهرا أو عندما أظهروا اصابات تتسق مع ادعاءات تعذيبهم. ودستور عام ١٩٩٢ يحظر التعذيب؛ ومع ذلك، أُبلغ أن الاصلاحات المعتزمة في قانون الإجراءات العقابية لم يمنح لحماية المحتجزين إلا أولوية ضئيلة، هذا إن منحها أصلا. ويرد في الفقرات التالية وصف لحالات الأفراد.

٦٥- عمانويل نيكونزيمانا قيل إنه ضرب ضربا مبرحا بعد القبض عليه في جيتيغا في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ على يد أفراد من قوات الأمن اتهموه بعضوية حزب تحرير شعب هوتو. كما أُبلغ أنه طعن بآلة حادة في أعضائه التناسلية.

٦٦- بول هاكيزيمانا وإيفاريستي سينيريمانا قبض عليهما في آب/أغسطس ١٩٩١ بعد هجوم مسلح على ثكنات ماباندا العسكرية في مقاطعة ماكامبا الواقعة في الجنوب. وأُبلغ أن بول هاكيزيمانا قيد من رجليه وذراعيه تقييدا محكما وراء ظهره ثم طعن بالحراب؛ كما يُدعى أنه قد ضرب، وأخضع لإعدام وهمي، وأشعلت النيران في شعره. ويدعى أن ايفاريست سينيريمانا قد طعن في أعضائه التناسلية بدبابيس حادة وعانى من شلل مؤقت نتيجة لتقييد ذراعيه فوق مرفقيه لفترة طويلة. وبعد ذلك نُقلا من ثكنات ماباندا، أولا الى سجن رومونغي في مقاطعة بوروري الواقعة في الجنوب الغربي، ثم الى سجن مبيمبا حيث ضُربا فور وصولهما، حسبما أُدعي.

٦٧- وفي نفس الرسالة ذكّر المقرر الخاص الحكومة برسالة أخرى تتضمن ادعاءات أحيلت إليها في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢، وأشار الى أنه لم يتلق ردا حتى الآن.

النداءات العاجلة

٦٨- في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا الى الحكومة بشأن جوزيف بانفورامبونا، وهو ممثل للجبهة من أجل الديمقراطية في بوروندي عن منطقة بونجمبورا الريفية، قبض عليه أفراد من شرطة المرور الخاصة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣. وأُعرب عن مخاوف من تعرضه للتعذيب.

الكاميرون

المعلومات المحالة الى الحكومة

٦٩- في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات مفادها أنه، على الرغم من أن قانون العقوبات يحظر التعذيب، ويعتبر الدليل الذي يتم الحصول عليه بواسطة التعذيب غير مقبول في المحكمة، ويحظر على الموظفين العموميين استخدام القوة ضد أي شخص، تواصل قوات الأمن تعريض المحتجزين للضرب المبرح وغيره من إساءة المعاملة. ومن طرق التعذيب الضرب على أخمص القدم بقضيب حديدي، أو الجلد بأنبوب مطاطي مقوى. ومعاملة السجناء في السجون معاملة سيئة، وخاصة خارج

المناطق الحضرية الرئيسية. وعادة يجري تقييد السجناء بالسلاسل في زنزاناتهم، ولا يحصلون على ما يكفي من العناية الطبية والطعام. وأُبلغ بأن هذه الظروف تسببت في وفاة ٤٠ سجينا على الأقل من نزلاء سجن تشولير الثاني فيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢.

٧٠- وأُبلغ بأن توقيع جزاءات على المسؤولين عن ذلك أمر غير معروف، على الرغم من أن المسؤولين الحكوميين يؤكدون أنهم يواجهون عقوبات إدارية لا يُعلن عنها. والتحقيقات نادرة لأن الأشخاص الذين تساء معاملتهم كثيرا ما يخافون من الانتقام منهم ومن أسرهم إذا تقدموا بشكاوى.

٧١- وتفيد التقارير بأن التجاوزات أصبحت أسوأ في المقاطعة الشمالية الغربية بعد فرض حالة طوارئ لمدة شهرين في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وأبلغ بأن عدة مئات من الناس قبض عليهم في بامندا وضربوا ضربا مبرحا في مقر الفرقة المختلطة المتحركة، أو فرقة الدرك. وأحيلت الى الحكومة حالات الافراد التي يرد وصفها في الفقرات التالية.

٧٢- غاندي تشي نفاوا أبلغ أنه قبض عليه يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر في مكتبه في بامندا واقتيد إلى الفرقة المختلطة المتحركة حيث عُلق من ذراعيه ورجليه من قضيب حديدي وضُرب ضربا مبرحا، حسبما ادعى. وبعد ذلك بأربعة أيام نُقل الى المستشفى العسكري، ومن الواضح أن جسده كان متورما وبه كدمات، وقد فقد بعض أظافر أصابع القدم. وبعد أسبوع مات متأثرا بإصاباته. كما نُقل خمسة محتجزين آخرين الى المستشفى العسكري في نفس الوقت مثل غاندي تشي نفاوا. وأبلغ أنهم كانوا يُضربون يوميا في الفرقة المختلطة المتحركة وتسلط عليهم صدمات كهربائية.

٧٣- روز نغو سونا، وهي مرضعة، اقتحم منزلها في بامندا يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر لاعتقال أخيها، باريستر سندز مجموعة من الجنود وجردوها تماما من ملابسها وضربوها ضربا مبرحا.

٧٤- كما حدثت اضطرابات في المقاطعة الجنوبية الغربية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وتفيد التقارير بأنه في مدينة كومبا، بقسم ميم، قامت عصابات تغض السلطات الطرف عنها بالإمساك بعدد من الناس وعذبوهم، منهم الآتي:

٧٥- ايكابو كريستوفر آمبايسا قبض عليه يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر واقتيد إلى مكتب المقاطعة حيث ضرب ضربا مبرحا بقضبان حديدية وبعصي خشبية خشنة قبل إطلاق سراحه في نفس اليوم حسبما يدعى.

٧٦- روبين تاره، ألقي القبض عليه يوم ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر وضرب ضربا مبرحا بكابلات كهربائية وبألواح خشبية ذات مسامير. ويدعى أن معتقليه صهروا مطاطا في النار وجعلوا السائل الساخن يسيل على ظهره. كما قيدوه ورأسه الى أسفل وضربوه وهو في هذا الوضع بالكابلات، ثم تركوه معلقا لمدة ساعة واحدة.

٧٧- توماس ميباه استدعاه يوم ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر مخبران سرّيان وثلاثة جنود بالزي الرسمي للذهاب الى مجمع موكيت الرئيسي لاستجوابه. وعندما وصل هناك ضُرب حسبما يدعى ٢٥ ضربة بالعصا، وأُحرق بقضيب حديدي ساخن في عدة أجزاء من بدنه، وأُصيب بضربة سيف جرحته في كتفه الأيسر.

٧٨- وفي قرية باندجا، في المقاطعة الغربية، قام أعضاء في جماعة شبه عسكرية بالقبض على الأشخاص الآتي ذكرهم يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢: عمانويل كاميني موافا، وجوزيف فانكام، ورافيل ليجي، وميشيل تانكيو، وبليز تيسييوسي، وبرنارد نيجايوم، وانغولبرت وامبوي، وبيير كاميني، وميشيل تانكيو. ويدعى أنهم ضُربوا جميعا وقت القبض عليهم بهراوات وأحزمة وعصي وأعقاب بنادق.

٧٩- كما توجد تقارير عن حدوث سلسلة من الاضطرابات في ندو، في المقاطعة الشمالية الغربية، في حزيران/يونيه ١٩٩٢، وأثناء تلك الاضطرابات، ضُرب عدد من المواطنين منهم نساء وأطفال ضربا مبرحا وتعرضوا لإساءات جنسية، كما في حالة بيينا ماري كيمبي، وهي أمينة الإعلام في المقاطعة الانتخابية في دونغا/مانتونغ الجنوبية، التابعة للجبهة الديمقراطية الاجتماعية. وقد قبض عليها ستة أفراد من الشرطة (الدرك) يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢، واقتيدت الى مقر فرقة الدرك في ندو، حيث جُردت من ملابسها وضُربت وتعرضت لاعتداء جنسي، ثم حجزت لأربعة أيام دون طعام ولا ماء، حسبما يدعى. وفي ١٢ حزيران/يونيه تقريبا نقلت الى مقر فرقة الدرك في مدينة نيكامبي القريبة، حيث ظلت في الحبس الانفرادي، ومنع عنها أي اتصال بأسرتها أو محاميها. وفي ١٩ حزيران/يونيه أُخذت الى مقر سرية الدرك في نيكامبي حيث جلدت مع امرأة محتجزة أخرى بالأحزمة، حسبما ورد. ولم تستطع المشي بعد ذلك. وقد بقيت في الحجز لمدة ٣١ يوما.

٨٠- كما أحيلت الى الحكومة الحالات الثلاث المذكورة أدناه.

٨١- سيفيرين تشونكيو، ناشر مجلة نوفيل إكسبرسيون الأسبوعية الناطقة بالفرنسية، وتسابي، وهو رسام كاريكاتوري لمجلة تشالينج هبدو الأسبوعية، قبضت عليهما الشرطة في دوالا يوم ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وأبلغ بأن الاثنين ضربا وقت القبض عليهما وأن السيد تشونكيو احتاج الى عناية المستشفى بسبب إصابته بكسور متعددة.

٨٢- آنجي توكام غوياديم، زعيمة طلابية، أُبلغ بأن حوالي ١٢ شرطيا من شرطة الدرك قبضوا عليها يوم ٥ أيار/مايو ١٩٩٢ في جامعة ياوندي. ويدعى أنهم جردوها من ملابسها وأجبروها على السير عبر الحرم الجامعي وهم يلكمونها ويركلونها. وعندما حاول بعض الطلبة التدخل ضربهم رجال الدرك. وأخذت الآنسة غوياديم الى مرآب (جراج) يدعى أن رجال الدرك واصلوا ضربها فيه والسخرية منها لمدة يومين وحلقوا رأسها بقطع زجاج مكسورة. وبعد ذلك نُقلت الى مرفق حجز الدرك حيث احتجزت الى أن اطلق سراحها يوم ١١ أيار/مايو بدون توجيه أي تهمة إليها.

المعلومات الواردة من الحكومة عن حالات أُدرجت في تقارير سابقة

٨٣- في ٢ آذار/مارس و١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣، قدمت الحكومة معلومات عن حالة هاميني بيوليو، الذي قبض عليه يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، والذي قام المقرر الخاص بإرسال نداء عاجل من أجله يوم ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ووفقا لمعلومات الحكومة، كان هاميني بيوليو، وحتى إطلاق سراحه يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، محتجزا في مباني شرطة الدرك الوطنية في ياوندي، وفيما بعد في بامندا، في مراعاة تامة لقانون الإجراءات السابقة للمحاكمة الذي ينظم الإجراءات الجنائية في الكاميرون. وعلى خلاف الادعاءات المبلغة، لم يتعرض مطلقا لأي إساءة معاملة، ولم يحرم من الرعاية الطبية. والواقع أنه في اليوم التالي للقبض عليه سمح لأسرته وللدكتور نوويدوي من مستشفى ياوندي العام بزيارته، بناء على طلبهم، وبإعطائه ما يرغبونه من طعام (أرفق خطاب موجه من الدكتور نوويدوي الى وزير الدفاع يخطره بأنه ينبغي نقل هاميني بيوليو إلى المستشفى). وبعد إجراء اختبارين متخصصين في ياوندي وبامندا، اتضح خطأ الفحوص الطبية السابقة التي تشهد بأن السيد بيوليو كان مريضا بالبول السكري. وتفيد النتائج التي نشرتها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان والحريات، بعد إجراء مقابلات مع السيد بيوليو أثناء احتجازه، بأنه لم يسبق له أن اشتكى مطلقا من إساءة المعاملة.

تشاد

النداءات العاجلة

٨٤- أرسل المقرر الخاص أربعة نداءات عاجلة من أجل الأشخاص المذكورين في الفقرات التالية، الذين يخشى أن يتعرضوا للتعذيب أثناء احتجازهم. وتظهر تواريخ إرسال النداءات بين أقواس في نهاية الموجز المقابل.

٨٥- الملازم أول سيرايوهيم دويو، وضابط الصف حسان كابو، والرقيب أول ندوبا نياديمادي، والملازم يواشيم نوديهوركيم مبايلاو، وجميعهم أعضاء في الجيش الوطني التشادي. وتفيد المعلومات الواردة بأن الأشخاص الثلاثة الأوائل قد قبض عليهم في دوبا يوم ٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ بتهمة إجراء اتصالات مع لجنة التجديد الوطنية من أجل السلم والديمقراطية. ويدعى أنهم ضربوا ثم نقلوا إلى قاعدة موندو العسكرية يوم

١٥ شباط/فبراير. وأبلغ أن يواشيم نوديهوركيم قد قبض عليه يوم ٢٣ شباط/فبراير بعد أن استدعاه قائده إلى موندو بصورة عاجلة. ويدعى أن الأربعة محتجزون في الحبس الانفرادي (٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣).

٨٦- أبلغ أن حوالي ٢٢٠ شخصا قد قبض عليهم يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ في ندجامينا أثناء مظاهرة قيل إن مصادمات مع قوات الأمن حدثت أثناءها. وكان أغلب المتظاهرين ينتمون إلى طائفة واداي، وكانوا يتظاهرون احتجاجا على حالات إعدام يدعى أنها جرت في اقليمهم الأصلي في الجزء الشرقي من البلد. ويوجد بين المقبوض عليهم ٣٠ شخصا من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و١٧ سنة. وأبلغ أن بعضهم اقتيدوا إلى مبنى المحكمة العسكرية، في المقر الرئيسي لشرطة الدرك، حيث استجوبهم أفراد من الشرطة القضائية، وأن آخرين محتجزون في الحبس الانفرادي في أماكن احتجاز غير معروفة. ويدعى أن عددا من المحتجزين أصيبوا بجروح أثناء المظاهرة بعد أن أطلق الحرس الجمهوري النار على المتظاهرين.

٨٧- كما أُبلغ بأن أفرادا من شرطة الدرك قبضت يوم ١٠ آب/أغسطس على ثلاثة أعضاء من طائفة واداي: عثمان عيسى، والي تشاري - باغويرمي، والإمام أحمد أبكر، ومحمد زالبا، وهو المدير الإداري السابق لشركة الكهرباء الوطنية. ويدعى أن جميعهم محتجزون في الحبس الانفرادي. وفي ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ قبض على عضو آخر من طائفة واداي، هو محمد صالح عيساكا، واحتجز لفترة ٤٨ ساعة، عُذب أثناءها بما يسمى بطريقة أرباتاشار، وفيها تُقيد ذراعي ورجلي الضحية خلف الظهر في وضع مؤلم جدا (١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣).

٨٨- وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ردت الحكومة قائلة بأن الأشخاص المذكورين في النداء المؤرخ ١٧ آب/أغسطس قد جرى بالفعل احتجازهم واستجوابهم فيما يتعلق بالمظاهرات غير المسموح بها التي حدثت يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٣. وزارهم أثناء احتجازهم رئيس رابطة القضاة كما زارهم أطباء. وقد أطلق سراحهم جميعا بعد ذلك.

٨٩- بشارة ديغوي، عضو لجنة الاصلاح الوطنية؛ وأحمد ديغوي؛ وادوم بادور، وهو رجل أعمال؛ ومحمد كوسو، وهو جندي، يشتبه في أنهم من مؤيدي عباس كوتي، وهو وزير سابق وزعيم لجنة الاصلاح الوطنية، اعتقلوا يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في ندجامينا في أعقاب مقتل عباس كوتي. كما يدعى أن عددا من أعضاء القوات المسلحة، يعتقد أن الكثير منهم يشتبه في تأييده لعباس كوتي، قد اعتقلوا في الفترة بين ٢٢ و٢٥ تشرين الأول/أكتوبر؛ ويعتقد أنهم محتجزون في الحبس الانفرادي في مقر شرطة الدرك أو في وكالة الأمن الوطني (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

٩٠- وفيما يتعلق بهذه الحالة أشارت الحكومة، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، إلى أن الشرطة القضائية قبضت على الأشخاص المذكورين أعلاه بعد تحقيق أولي انتهى إلى استنتاج أنهم كانوا يعدون

العدة لقلب نظام الحكم. ولم يتعرضوا أثناء استجوابهم لأي نوع من إساءة المعاملة. وقد أطلق سراح أدوم بادور فيما بعد.

٩١- كما أبلغ أنه قد قبض على الأشخاص الثلاثة المذكورين أدناه فيما يتصل بمقتل عباس كوتي: أدوم أهصيل، القائد الاقليمي للقوات المسلحة التشادية في اقليم بوركونو إنيدي تيبستي الشمالي، قبض عليه في فايا يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣؛ وبراييم كوسي، وحسين كوكب، من رجال الأعمال، قبض عليهما يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ في ندجامينا (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

شيلي

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة منها

٩٢- في رسالة مؤرخة في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات عن ٤٧ حالة تعذيب مبلّغ عن حدوثها في الفترة بين ١٩٩١ و١٩٩٣. ويرد شرح لهذه الحالات في الفقرات التالية، إلى جانب الردود التي قدمتها الحكومة بشأن بعضها في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٩٣- خوسيه ميغيل سانتشس خيمينس ألقى رجال شرطة ديبولكار القبض عليه في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ في سنتياغو، وأفيد بأنه تعرض للخنق واللطم على أذنيه في وقت واحد ولإعدام وهمي أكثر من مرة وهدّد بإلقاء القبض على أفراد عائلته.

٩٤- ألفريدو ديدينو أندرادي ميراندا ألقى رجال شرطة ديبولكار القبض عليه في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ في سنتياغو، واقتادوه إلى مخفر الشرطة السادس والعشرين في بوداويل، حيث تعرض للضرب تكرارا، حسبما ورد، في محاولة لإرغامه على التوقيع على اعتراف. وذكرت الحكومة في ردها أن أندرادي ميراندا قيد المحاكمة بتهمة الارهاب. وورد في تقرير طبي أعده أحد أطباء مستشفى الشرطة أنه ليس في جسم المدعو آثار لاصابات حديثة. وقدمت في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩١ شكوى بالتعذيب إلى محكمة الجنايات الخامسة بسنتياغو.

٩٥- ماغدالينا دي لوس أنخلس غاياردو بوركس ألقت إدارة الشرطة الشيلية القبض عليها في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١ في مدينة كونسبسيون، وادّعي أنها وضعت قيد الحبس الانفرادي لمدة ٣٥ يوما، أفيد أنها تعرضت خلالها للضرب والإساءة جنسيا وأرغمت على تناول عقاقير.

٩٦- خوان سباستيان لينارس أويووا وأخاه ألقى رجال شرطة ديبولكار وغوبي القبض عليهما في منزلهما في سنتياغو في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، واقتادوهما إلى مخفر الشرطة الثالث، وأفيد أنهما تعرضا هناك للضرب المبرح والتهديد بالقتل.

٩٧- خوان ألستي فيغا، ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في سنتياغو، واقتادوه إلى مخفر الشرطة الثالث، وأفيد أنه تعرض فيه للضرب ولصدمات كهربائية.

٩٨- كريستيان إيوخينيو فاووندس نفارو ألقى رجال شرطة ديبولكار وغوبي القبض عليه في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في سنتياغو، واقتادوه إلى مخفر الشرطة الثالث وأفيد أنه فيه تعرض للضرب المتكرر وهو معصوب العينين ومكبّل اليدين، كما تعرض لصدمات كهربائية.

٩٩- باولا أندريا كراسكو باريوس ألقى رجال الشرطة القبض عليها في سنتياغو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، وأفيد بأنها تعرضت لضروب شتى من التعذيب منها اللكم والركل، وأُرغمت على البقاء في مواضع ملتوية طيلة ساعات، وحرمت من الطعام والماء، كما حرمت من النوم وتعرضت لإعدام وهمي أكثر من مرة وللتهديد بالقتل.

١٠٠- فلاديمير خيمينس بنتو، ألقى رجال شرطة ديبولكار القبض عليه في سنتياغو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، واقتيد في بادئ الأمر إلى مخفر الشرطة الرابع والأربعين، ثم نقل إلى المخفر الثالث. وأفيد أنه تعرض فيه للضرب ولإعدام وهمي أكثر من مرة وحرم من الطعام عدة أيام.

١٠١- رودريغو ألخاندرو أولميدو أولميدو ألقى رجال شرطة كرّسكال القبض عليه في سنتياغو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، واقتيد أولا إلى مخفر الشرطة الخامس والأربعين في "سرو نافيا"، ثم نُقل إلى المخفر الثالث، وأفيد بأنه تعرض فيه للضرب المبرح وحرم من الطعام لمدة ثلاثة أيام، وتعرّض للاختناق بتغطية رأسه بكيس من البلاستيك.

١٠٢- برناردو انطونيو أسفيدو لاغوس ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في منزله بسنتياغو، وأفيد بأنه أبقي مكبّل اليدين لمدة أربعة أيام وتعرض للضرب المبرّح أثناء الاستجواب. ويبدو أنه قد قدمت شكوى بالتعذيب إلى محكمة الجنايات الثالثة. وذكرت الحكومة في ردها أن أسفيدو لاغوس يحاكم بتهمة الارهاب. وبيّن تقرير طبي صدر عن دائرة الطب الشرعي في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ أنه توجد على جسمه آثار إصابات أحدثتها أدوات كليلة أثناء فترة الأيام السبعة أو التسعة السابقة. وقُدّمت شكوى رسمية بالتعذيب إلى محكمة الجنايات الثالثة بسنتياغو في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ولكن رفضت الدعوى لافتقارها إلى الأدلة.

١٠٣- رامون سبولفدا ألاركون ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في ناحية لو إسبيخو بسنتياغو. وأفيد بأن مِعصَمَه الأيمن قد انكسر نتيجة لما تعرض له من ضرب أثناء توقيفه. واقتيد إلى مخفر الشرطة الثالث وأفيد بأنه تعرض فيه للضرب مجددا وحُرم من الطعام والنوم لمدة ٧٢ ساعة.

١٠٤- غوالدو أنطونيو أوليفارس فرناندس ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٢ في سنتياغو، واقتادوه إلى مقر الشرطة وأفيد بأنه تعرض فيه لصدمات كهربائية لإرغامه على الاعتراف باشتراكه في هجمات مختلفة.

١٠٥- مارسيلا إليسا نونس كاريسو ألقى عناصر من شرطة المباحث يرتدون ملابس مدنية القبض عليها في سنتياغو في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، وأفيد بأنها تعرضت، لعدة أيام، للإهانات والضرب والتهديد بالقتل والإعدام الوهمي.

١٠٦- كارلوس إدواردو سعافدرا سعافدرا ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ٢ شباط/فبراير ١٩٩٢ في سنتياغو، وأفيد بأنه تعرض، لأربعة أيام، لجلسات الصدمات الكهربائية وللضرب.

١٠٧- خايمي إنريكي بوبلي كورتيس ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ٧ آذار/مارس ١٩٩٢ في بلاسا دي آرماس بسنتياغو، واقتيد إلى مخفر الشرطة المركزي، وأفيد بأنه هدد هناك وضُرب تكرارا أثناء استجوابه. وذكرت الحكومة في ردها أن التقرير الطبي الصادر في ١١ آذار/مارس ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي لم يُشِر إلى وجود أي آثار إصابات ظاهرة.

١٠٨- أوليسس باتشلر غراندي ألقى رجال المفوضية المدنية للشرطة القبض عليه في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٢ في مدينة تيموكو. واقتيد أولا إلى مخفر الشرطة الثاني، ثم نُقل في اليوم التالي إلى مكاتب شرطة ديبلوكار. وأفيد بأنه تعرض للضرب المبرح والإعدام الوهمي والخنق بواسطة كيس من البلاستيك. وذكرت الحكومة في ردها أن التقرير الطبي الصادر في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٢ عن مستشفى تيموكو الاقليمي يشير إلى وجود العديد من الكدمات على جسم السيد باتشلر.

١٠٩- خايمي أنتيبل أنييننيير ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٢ في تيموكو، وأفيد بأنه اقتيد إلى المستشفى الاقليمي إثر اصابته بجراح نتيجة إطلاق النار عليه أثناء إلقاء القبض عليه ونتيجة لتعرضه للضرب. وأفيد بأنه نُقل في اليوم التالي إلى مخفر الشرطة الثاني، حيث تعرض لأشكال من التعذيب، كالصدمات الكهربائية، والخنق بوضع رأسه داخل كيس من البلاستيك وتغطيس رأسه في الماء، والإعدام الوهمي أكثر من مرة، والضرب.

١١٠- رافايل إرسكورسا إنريكس ألقى رجال الشرطة القبض عليه في منزله في سنتياغو في نيسان/أبريل ١٩٩٢. وأفيد بأنه تعرض لأشكال من التعذيب، من بينها الضرب على يديه وقدميه، والحرمان من الطعام والنوم لمدة خمسة أيام، والتهديد. وذكرت الحكومة في ردها أنه قد حُكم عليه بالسجن مدى الحياة بتهمة الإرهاب وأنه لم يشتك قط من سوء معاملة رجال الشرطة له.

١١١- لويس الخاندرو ريّس ريّس ألقي القبض عليه في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٢ في تيموكو أثناء اصطدام مع رجال الشرطة، ونُقل إلى المستشفى الاقليمي لاصابته بجروح نتيجة إطلاق النار عليه، وأفيد بأنه تعرض للضرب في أماكن مختلفة من جسمه، من بينها ذراعه المجروحة. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ عن مستشفى تيموكو الاقليمي قد بيّن أن السيد ريّس مصاب بجروح أحدثتها طلقات نارية، كما أنه مصاب بكسر في ذراعه.

١١٢- ماريا كريستينا سان خوان آفِلا ألقى رجال الشرطة القبض عليها في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ في منزلها في سنتياغو، وأفيد بأنها أُبقيت، طيلة يومين وليلتين، معصوبة العينين محرومة من الطعام والنوم وتعرضت للضرب. وذكرت الحكومة في ردها أنه قد حُكم عليها بالسجن مدى الحياة بتهمة الارهاب وأنها لم تشتك قط من سوء معاملة رجال الشرطة لها.

١١٣- فيكتور غونسالس غونسالس ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ٦ آذار/مارس ١٩٩٢ في بلاسا إيتاليا بسنتياغو، واقتيد إلى مخفر الجنرال مَكِنّا المركزي للشرطة، وأفيد بأنه خضع فيه لسلسلة من الاستجوابات، تعرض أثناءها للضرب وهُدِّد بالحاق ضرر بزوجته وعُذِّب بصدمات كهربائية. وذكرت الحكومة في ردها أن التقرير الطبي الصادر في ٩ آذار/مارس ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١١٤- آكسل أوسوريو ريفيرا ألقى رجال الشرطة القبض عليه في سنتياغو في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢، واقتيد إلى مخفر الشرطة الثالث، وأفيد بأنه تعرض فيه للضرب المتواصل وحُرم من الطعام والنوم لمدة خمسة أيام. وذكرت الحكومة في ردها أن التقرير الطبي الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار إصابات ظاهرة على جسمه.

١١٥- فيسنتي فيغا مورينو ألقي القبض عليه بسنتياغو في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٢، مع أكسل أوسوريو ريفيرا، واقتيد إلى مخفر الشرطة السادس والثلاثين، وأفيد بأنه تعرض فيه للكمات عديدة وهُدِّد بالقتل هو وأفراد أسرته. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١١٦- أندريس إدواردو كاسترو غراتشيولو ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في منزله الكائن في ناحية لا فلوريدا بسنتياغو، واقتيد إلى مخفر الشرطة الثالث، وأفيد بأنه تعرض فيه تكرارا للتهديد والضرب والحرمان من الطعام. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١١٧- آلكس سونا إسبينوسا ألقى جنود من كتيبة "واماتشوكو" الرابعة والعشرين للمشاة القبض عليه في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في أريكا حيث كان يؤدي خدمته العسكرية. وأفيد بأنه تعرض للضرب بكرسي والركل في جميع أنحاء جسمه وهدّد بالقتل أثناء استجوابه عن عضويته في جماعة تخريبية.

١١٨- ألخاندرو رودريغس إسكوبار ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ في أحد شوارع سنتياغو، وأفيد بأنه أصيب بعدة طلقات نارية أثناء القبض عليه. واقتيد إلى مخفر الشرطة الثالث الكائن في غران أفنيدا، وأفيد بأنه تعرض فيه تكرارا للضرب والحرمان من الطعام والنوم. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ قد بيّن أن السيد رودريغس يعاني من اصابات خطيرة تتفق مع واقعة اطلاق النار عليه أثناء توقيفه.

١١٩- فيكتور إرنان تورّس أوتيسا ألقى عناصر من إدارة عمليات الاقتحام في لا فيكتوريا بسنتياغو القبض عليه في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢، واقتيد إلى مقر الجنرال مكنا للشرطة، وأفيد بأنه تعرض فيه للضرب ولصدمات كهربائية. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١٢٠- أندريس خوردان فارينيا، ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بسنتياغو، واقتيد إلى مخفر الشرطة الثاني عشر الكائن في غران آفينيدا، وأفيد بأنه قد تعرض فيه للضرب المتكرر وحُرم من الطعام لمدة خمسة أيام متتالية. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن أن السيد خوردان يعاني من اصابات طفيفة أحدثتها أدوات كليلة.

١٢١- خورخي انطونيو إسبيلا روبلس ألقى رجال الشرطة القبض عليه في بيت أحد أقربائه بسنتياغو في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، واقتيد إلى مخفر الشرطة، حيث تعرض للضرب على أُذنيه وأماكن أخرى، وعُلّق في الهواء وتعرض لاعدام وهمي. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٩ آذار/مارس ١٩٩٢ عن دائرة الطبي الشرعي قد بيّن أن السيد إسبينلا مصاب بجروح في ذراعه اليمنى أحدثتها طلقات نارية.

١٢٢- ويلسون إنريكي روخاس مركادو ألقى رجال الشرطة القبض عليه بسنتياغو في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، واقتيد إلى مخفري الشرطة في لا كاسترينا وسان غريغوريو، وأفيد بأنه تعرض هناك للضرب

والتهديد والصدمات الكهربائية، كما حُرق ذراعاه وصدره وظهره بالسجائر المشتعلة. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن أن السيد روخاس مصاب بجروح ربما كانت ناتجة عن أداة كليلة.

١٢٣- ألخاندرو رودريغس إسكوبار ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ في أحد شوارع سنتياغو، وأفيد بأنه تعرض للضرب المبرح أثناء استجوابه، على الرغم من اصابته.

١٢٤- كارلوس ألبرتو سيلفا دونكان ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ٦ آذار/مارس ١٩٩٢ بسنتياغو، واقتيد إلى مقر الجنرال مكنا للشرطة، حيث احتجز حتى ١٦ آذار/مارس. وأفيد أنه تعرض لشتى أشكال التعذيب، كالصدمات الكهربائية، والضرب على أماكن مختلفة من جسمه، والتهديد. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٩ آذار/مارس ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١٢٥- بابلو إرنان موالس فوريمان ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في حي بلاسا دي إيتاليا بسنتياغو، واقتيد إلى مخفر الشرطة الثالث، وأفيد بأنه تعرض فيه للضرب والصدمات الكهربائية. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١٢٦- رودولفو رتمالس ليفا، ألقى رجال الشرطة القبض عليه بسنتياغو في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، واقتيد إلى مخفر الشرطة الثالث، وأفيد بأنه تعرض هناك للضرب والصدمات الكهربائية والتهديد والحرمان من النوم. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١٢٧- دانيلو إدواردو ماكايا كوسيو ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في ناحية رنكا بسنتياغو، واقتيد إلى مخفر الشرطة الجنوبي وأفيد بأنه تعرض هناك للضرب المبرح. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر عن مستشفى باروس لوكو قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١٢٨- خورخي ماوريسيو ماتلونا روخاس ألقي القبض عليه في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في شارع كوستانيرا بسنتياغو، واقتيد إلى مخفر الشرطة الجنوبي، وأفيد بأنه تعرض فيه لأشكال شتى من التعذيب كالضرب والصدمات الكهربائية والصفع على أذنيه في وقت واحد وتغطيس رأسه في الماء. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر عن مستشفى باروس لوكو بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١٢٩- رامون إسكوبار دياس اعتقل في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ أثناء اصطدام مع رجال الشرطة بسنتياغو، واقتيد إلى مخفر الشرطة الثالث. وأفيد بأنه تعرض هناك للضرب المبرح، وخاصة على يديه، وحرم من الطعام لمدة ثلاثة أيام ومن النوم لمدة خمسة أيام، وهُدِّد باغتصاب رفيقته. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيَّن أن السيد إسكوبار مصاب بجروح أحدثتها أدوات كليلة.

١٣٠- إدواردو ألفونسو غونسالس كاسترو ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ في ناحية لو إسبيخو بسنتياغو، واقتيد إلى مقر الشرطة، وأفيد بأنه تعرض هناك للضرب ولصدمات كهربائية وحرم من الطعام والماء لمدة أربعة أيام. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢ عن دائرة الطب الشرعي قد بيَّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١٣١- مانويل أسفالدو مارتينس غارسيس، ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٢ في أحد الشوارع الكبرى العامة بسنتياغو، واقتيد على التوالي إلى مخفري شرطة وأفيد بأنه تعرض تكرارا للضرب والتهديد.

١٣٢- إستبان وينيغوير ريِّس ألقى رجال الشرطة القبض عليه في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في ناحية لو برادو بسنتياغو، واقتيد إلى مقر ناحية بروفيدنسيا للفرقة المعنية بجرائم القتل، وأفيد بأنه خضع هناك لجلسات عديدة من الصدمات الكهربائية. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عن دائرة الطب الشرعي قد بيَّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١٣٣- مانويل فرانسسكو سعافدرا رودريغس ألقى موظفو إدارة الشرطة القبض عليه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في منزله بسنتياغو، واقتيد إلى مخفر الشرطة الكائن عند تقاطع شارعي غران أفنيدا ودبرتمنتال، وأفيد بأنه جُرِّد هناك من ملابسه وضرب في جميع أنحاء جسمه بأدوات كليلة. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر عن مستشفى باروس لوكو قد بيَّن وجود كدمات في وجهه وكَسر في أنفه.

١٣٤- إكتور نفارو ساليناس ألقى عناصر من إدارة الشرطة في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ القبض عليه في أحد شوارع سنتياغو، واقتيد إلى مخفر الشرطة الجنوبي، وأفيد بأنه تعرض هناك تكرارا إلى ضرب وصدمات كهربائية. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن دائرة الطب الشرعي قد بيَّن أن السيد نفارو يعاني من اصابات طفيفة أحدثتها أدوات كليلة.

١٣٥- خوسيه لويس غلارسي غياردو، ألقى عناصر من إدارة الشرطة القبض عليه في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في منزله الكائن في مستوطنة لا فيكتوريا بسنتياغو، واقتيد إلى مخفر الشرطة الواقع عند تقاطع ماكول ولوس أليرسس، وأفيد بأنه تعرض هناك للضرب ولصدمات كهربائية. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١٣٦- دانيل انطونيو تورس فسنسيو اعتقله رجال الشرطة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بسنتياغو، واقتيد إلى مخفر الشرطة الواقع عند تقاطع ماكول ولوس اليرسس، وأفيد بأنه تعرض هناك للضرب ولصدمات كهربائية. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١٣٧- خوسيه ماوريسيو سالدياس غوميس ألقى عناصر المخفر الأول لادارة عمليات الاقتحام في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ القبض عليه في منزله بسنتياغو، وأفيد بأنه تعرض للضرب والصدمات الكهربائية معا. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمه.

١٣٨- فرناندو غونسالس أولفارس ألقى رجال الشرطة القبض عليه في أحد شوراع سنتياغو في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وأفيد بأنه تعرض لأنواع من التعذيب كالضرب والصدمات الكهربائية. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن أن السيد غونسالس يعاني من اصابة أحدثتها أداة حادة.

١٣٩- خوانا إنريكتا بعسا روتشا ألقى رجال الشرطة القبض عليها بسنتياغو في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣، واقتيدت إلى أحد مخافر الشرطة بسان ميغيل، وأفيد بأنها تعرضت هناك تكرارا للضرب والتهديد بالحاق ضرر بأفراد عائلتها. وأفادت الحكومة بأن التقرير الطبي الصادر في ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣ عن دائرة الطب الشرعي قد بيّن عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمها.

معلومات أحالتها الحكومة بشأن حالات أُدرجت في تقارير سابقة

١٤٠- في الرسالة التي ورد ذكرها آنفا المؤرخة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قدمت الحكومة أيضا ردودها بشأن الحالات المشار إليها في الفقرات التالية، التي أحيلت إليها في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢.

١٤١- أدان إلوي باتشيكو بنتو أفيد بأنه ألقي القبض عليه في عام ١٩٩١ واقتيد إلى مخفر الشرطة الثالث بسنتياغو. وأفادت الحكومة بأنه وجه إليه اتهام بمقتضى القانون رقم ١٢-٩٢٧ المتعلق بأمن الدولة وحكم

عليه بالسجن. ولم يُشكَ قط أثناء المحاكمة من أنه تعرض للتعذيب. وبيّن تقرير طبي صادر عن أحد أطباء مستشفى الشرطة أنه لا توجد على جسم باتشيكو بنتو آثار لاصابات حديثة.

١٤٢- نلسون إرنستو روس إغيليرا وألفريدو إريبرتو مارتشانت فيغرووا وفرانسسكو خافيير دياس ترخيو، القي القبض عليهم في أيار/مايو ١٩٩١ واقتيدوا إلى مخفر الشرطة الثالث. وذكرت الحكومة في ردها أنهم يحاكمون بمقتضى قانون مراقبة الأسلحة.

١٤٣- آنا ماريا سبولفدا سانوسا ألقي القبض عليها في آذار/مارس ١٩٩٢ واقتيدت إلى ثكنات التحقيقات المركزية. وذكرت الحكومة في ردها أنه تجري محاكمتها بتهمة الإرهاب. ولم تَشكُ قط أمام المحكمة من أنها تعرضت للتعذيب. وأشار تقرير طبي صادر في ١١ آذار/مارس ١٩٩٣ عن دائرة الطب الشرعي إلى عدم وجود آثار اصابات ظاهرة على جسمها.

١٤٤- أليسيا ليرا ماتوس ألقي القبض عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ أثناء اشتراكها في مظاهرة سلمية. وأفادت الحكومة بأنه قد قدمت شكوى بالتعذيب إلى محكمة الجنايات الخامسة بسنتياغو. ولكن رفضت القضية في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ للافتقار إلى الأدلة.

١٤٥- وفيما يتعلق بحالات برناردا إيوخينيا فالنسولا منتسينوس وخوان كارلوس تشافس بلكيل وخورخي ألفريدو دي لا فونتي يانس وماريو فالنسولا مارتينس وروبرتو انطونيو مورالس بنتشيت ونليدا مولينا مورغادو ولورينا ريّس آندرسَن وخوسيه انطونيو سبات مندس وفرنسسكو أوليا لاغوس وكريستيان كارديناس خوفري وميرنتشو فيفانكو فيغرووا وانطونيو لنين سانتشس باردو وخوسيه كريستيان أريفادا ميلو وخورخي انطونيو كونتشا ميسا، ذكرت الحكومة في ردها أنه لم تقدم أي شكاوى رسمية إلى السلطات القضائية، ولم يجر، بالتالي، أي تحقيق في صحة الادعاءات.

الصين

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة بشأنها

١٤٦- أحال المقرر الخاص إلى حكومة الصين في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ رسالة تتضمن موجزا لما ورده من ادعاءات فيما يتعلق بممارسة التعذيب في البلد، فضلا عن عدد من الحالات الفردية. ووجه المقرر الخاص علاوة على ذلك أربعة نداءات عاجلة فيما يتعلق بأشخاص أفادت المعلومات الواردة بأنهم معرضون لخطر التعذيب. وبعثت الحكومة بردود فيما يتعلق ببعضهم.

(أ) معلومات متعلقة بممارسة التعذيب بوجه عام

١٤٧- أفادت المعلومات الواردة بأنه على الرغم من أن التعذيب محظور بموجب القانون في الصين، فما زال رجال الشرطة وغيرهم من موظفي الدولة يستخدمونه لانتزاع اعترافات أو لترهيب السجناء أو معاقبتهم. وفي أحيان كثيرة، يمارس التعذيب أثناء الاستجواب الأولي، بعد التوقيف مباشرة، حيث يحاول رجال الشرطة إرغام المشتبه فيهم على الإدلاء بمعلومات عن أنفسهم أو عن غيرهم، أو على الإقرار بارتكابهم جرائم مزعومة. وقد يستمر التعذيب أيضا طيلة فترة الاعتقال دون محاكمة، التي قد تدوم أسابيع أو شهورا قبل الشروع في إجراءات قضائية ضد المعتقل ومحاكمته، أو إخلاء سبيله دون توجيه اتهام إليه، أو اعتقاله إداريا لفترة محددة.

١٤٨- وأفادت المعلومات الواردة بأن التعذيب وإساءة المعاملة شائعان أيضا في السجون ومعسكرات العمل، حيث ينقل السجناء بعد محاكمتهم وصدور أحكام ضدهم من محكمة أو بعد الحكم عليهم بفترة من الاعتقال الإداري دون محاكمة. وفي المؤسسات العقابية، كثيرا ما تحدث إساءة المعاملة عندما يُخل السجناء بالأنظمة أو يخالفون الأوامر. وأفيد بأن السجناء المدانين بجرائم عادية والأشخاص المعتقلين لأسباب سياسية، على حد سواء، ما برحوا يتعرضون للتعذيب. ولكن يبدو أن غالبية الضحايا من الطبقات الأقل تعليما أو الأكثر حرمانا.

١٤٩- وأفيد بأن أكثر أساليب التعذيب شيوعا تشمل الضرب، والاعتداء بالهراوات أو المسدسات الارهابية، واستعمال الأغلال والأصفاد بطريقة تستهدف إحداث ألم، والتعليق من الذراعين في أوضاع ملتوية، والإرغام على اتخاذ مواضع جسدية مؤلمة أو مجهدة، والحرمان من النوم أو الطعام، والتعريض للبرد أو الحرارة، والحبس الانفرادي لفترات طويلة تتجاوز فترة الـ١٥ يوما التي تجيزها اللوائح الصينية كعقوبة. ويدعى أن من الممارسات الشائعة تصفيد أيدي وأقدام السجناء المحكوم عليهم بالاعدام منذ إصدار الحكم عليهم بالاعدام إلى أن يتم تنفيذ الحكم، حتى وإن استغرقت هذه الفترة أشهر عديدة.

١٥٠- كما وردت تقارير عن مرض سجناء في السجون، وكثيرا ما يحدث ذلك نتيجة لانعدام المرافق الصحية المناسبة ولعدم مراعاة معايير النظافة، ولسوء تغذية السجناء وعدم تقديم المعالجة الطبية المناسبة إليهم.

١٥١- وتفيد المعلومات الواردة بأن القانون الصيني لا ينص على ضمانات أساسية لحماية السجناء من التعذيب، فلا يكفل سوى إمكانية الاستعانة بمحام في الحالات التي تجري فيها محاكمة المعتقلين بمقتضى أحكام القانون الجنائي. بل وحتى في هذه الحالات، لا يتضمن القانون أحكاما تنص على إمكانية الاستعانة بمحام أو سلطة قضائية أثناء فترة الاعتقال السابقة للمحاكمة، ولا يكفل القانون إمكانية الاستعانة بمحام إلا عند بدء اجراءات المحاكمة. في هذه الظروف، من شبه المستحيل على المعتقلين تقديم شكاوى من

تعرضهم للتعذيب. ويشمل التشريع لوائح تجيز الاعتقال الاداري دون اتهام أو محاكمة، وبالتالي، دون اتاحة إمكانية الاستعانة بمحام أو سلطة قضائية، لفترة قد تصل إلى أربع سنوات. ولا تتاح عادة للمعتقلين إمكانية الاتصال بأفراد أسرهم إلا بعد المحاكمة وإصدار الحكم أو تحديد فترة الاعتقال الإداري. وعلاوة على ذلك، تعتبر الزيارات العائلية من الامتيازات لا من الحقوق، وبالتالي، فقد يُحرم السجناء منها.

١٥٢- ومع أن قانون الإجراءات الجنائية ينص على أن الاعتراف وحده ليس دليلا كافيا لإثبات جرم شخص ما، فمن الناحية العملية، يُعتبر الاعتراف في أكثر الأحيان كافيا عندما تكون أدلة الادانة الأخرى غير وافية. كما أفيد أنه كثيرا ما تتجاهل المحاكم ادعاءات المعتقلين أثناء محاكمتهم بتعرضهم للتعذيب.

١٥٣- وأفيد بأن التحقيق في ادعاءات التعذيب غير واف وأنه قلّما يتم الشروع بعمليات تحقيق. والتحقيقات ليست علنية، ولا تخضع النتائج للتدقيق العلني. ولا تصدر بحق الجناة، في أغلب الأحيان، سوى جزاءات إدارية، كالنقل. وفي حالة مقاضاتهم، تكون العقوبات خفيفة في أكثر الأحيان. والواقع أن كثيرا من التحقيقات يتم التخلي عنها دون مقاضاة الجناة المزعومين.

(ب) حالات فردية أحيلت إلى الحكومة

١٥٤- أحيلت أيضا إلى الحكومة الحالات الـ٣٤ المشار إليها في الفقرات التالية. وبعثت الحكومة بردها بشأنها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

١٥٥- آن فوشينغ، وهو من الكوادر سابقا في شركة جيلين للصناعات الكيميائية في مقاطعة لياونينغ. ألقي القبض عليه في حزيران/يونيه ١٩٨٩ باتهامات سياسية وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات. وادعي أنه تعرض للضرب المبرح أثناء احتجازه لدى السرية الأولى التابعة للواء التدريب، وهي جزء من مفرزة لينغيوان رقم ٢ للاصلاح عن طريق العمل في مقاطعة لياونينغ. كما أفيد بأنه وضع قيد الحبس الانفرادي في زنزانة مظلمة صغيرة جدا، حيث جُرّد من جميع ملابسه وطُرح أرضا وسُلّطت تكرارا على أماكن مختلفة من جسمه صدمات كهربائية بواسطة قضبان كهرباء عالية الفولط. وادعي أنه أصيب نتيجة لذلك بحالة صدمة وتُعُيّن نقله إلى المستشفى، إلا أنه، ما أن عاد إلى وعيه، تعرض مجددا للتعذيب بواسطة القضبان الكهربائية وأفادت الحكومة بأن المحكمة الشعبية المتوسطة لبلدية جيلين قد حكمت على أن فوشينغ في آذار/مارس ١٩٩١ بالسجن لمدة خمس سنوات لتورطه في أنشطة غير مشروعة مخلّة بأمن الدولة. وهو يؤدي حاليا هذا الحكم في سجن لينغيوان رقم ٢ في ليانينغ. وما برح في صحة جيدة ولم يدخل المستشفى قط.

١٥٦- لي جي، وهو سجين من مقاطعة جيلين محتجز أيضا في مفرزة لينغيوان رقم ٢ للاصلاح عن طريق العمل، أفيد بأنه جُرّد من جميع ملابسه وطُرح أرضا وعُذّب بتسليط قضبان كهربائية فولطيتها ٥٠ ٠٠٠

فولط على أماكن عديدة من جسمه بعد أن حاول الإضراب عن الطعام ليوم واحد في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩١. وأفادت الحكومة بأن محكمة بلدية تشانغتشونغ الشعبية المتوسطة قد حكمت في شباط/فبراير ١٩٩٢ على لي جي بالسجن لمدة خمس سنوات لتورطه في أنشطة غير مشروعة مخلّة بأمن الدولة. وهو يقضي حاليا فترة الحكم في سجن لينغيوان رقم ٢. ووفقا للتحقيقات، فإن المدعو لم يتعرض قط للضرب أو الإساءة الكلامية.

١٥٧- شانغ مينغ، وهو سجين في مفرزة لينغيوان رقم ٢ للاصلاح عن طريق العمل بمقاطعة لياونينغ، أفيد بأنه تعرض للضرب والركل لكتابة قصيدة شعر على الجدران في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٢. وأفيد بأن قائد اللواء استدعاه في ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢ إلى مكتبه واعتدى عليه بضربه بقضيب كهربائي على صدره وظهره ورقبته. وأفادت الحكومة بأن محكمة بكين الشعبية البلدية المتوسطة قد حكمت في عام ١٩٩١ على شانغ مينغ بالسجن لتورطه في أنشطة غير مشروعة مخلة بأمن الدولة، وأنه قد قضى فترة الحكم في سجن لينغيوان رقم ٢ وأطلق سراحه في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٢ عندما أكمل الفترة. وذكرت أنه، أثناء فترة حكمه، لم "يَنظُم قصائد شعرية على جدران السجن"، وأن ما أفيد عن تعرضه للضرب المبرح لهذا السبب أو لأي سبب آخر غير وارد البتة.

١٥٨- وإضافة إلى الأشخاص الوارد ذكرهم أعلاه، أفيد أيضا بأن السجناء التالية أسماؤهم والمحتجزين في مفرزة لينغيوان للاصلاح عن طريق العمل بمقاطعة لياونينغ، قد تعرضوا أيضا للتعذيب، بما في ذلك الضرب في كثير من الأحيان:

(أ) تشي منغشو، وهو خريج مدرسة ثانوية من مدينة جيلين، ألقي القبض عليه في أيار/مايو ١٩٩٠ لطباعة وتوزيع نشرات، وحُكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات. وأفادت الحكومة بأن محكمة جيلين الشعبية البلدية المتوسطة قد حكمت في حزيران/يونيه ١٩٩٠ على تشي منغشو بالسجن لمدة عشر سنوات لتورطه في أنشطة غير مشروعة مخلة بأمن الدولة، وأنه لم يتعرض قط للضرب أو الإساءة الكلامية أو المعاقبة الجسدية.

(ب) لي ديجون، وهو مدرس سابقا في ولاية بنغزي بمقاطعة لياونينغ، حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة سنوات بتهم سياسية. وأفادت الحكومة بأن محكمة بلدية بنشي الشعبية المتوسطة قد حكمت في آب/أغسطس ١٩٨٩ على لي ديجون بالسجن لمدة ثلاث سنوات لتورطه في أنشطة غير مشروعة مخلة بأمن الدولة، وأنه لم يتعرض قط للضرب أو الاساءة الكلامية أو المعاقبة الجسدية أثناء قضائه الفترة المحكوم بها عليه.

(ج) سي وَي، وهو خريج مدرسة ثانوية من مدينة تونغوا بجيليين، ألقي القبض عليه في حزيران/يونيه ١٩٨٩ لتوزيع نشرات وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات. وأفادت الحكومة بأن محكمة بلدية تونغوا الشعبية المتوسطة قد حكمت على سي وَي بالسجن لمدة أربع سنوات لتورطه في أنشطة غير مشروعة مخلة بأمن الدولة وأنه يقضي حاليا الفترة المحكوم بها عليه في سجن لينغيوان رقم ٢، وأنه في صحة جيدة ولم يتعرض قط للضرب أو الإساءة الكلامية أو المعاقبة الجسدية.

(د) تيان شياو مينغ، وهو خريج إحدى الكليات من مدينة داندونغ، حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات بتهم سياسية. وأفادت الحكومة بأن محكمة بلدية داندونغ الشعبية المتوسطة قد حكمت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ على تيان شياو مينغ لتورطه في أنشطة غير مشروعة مخلة بأمن الدولة وأنه في صحة جيدة ولم يتعرض قط للضرب أو الإساءة الكلامية أو المعاقبة الجسدية.

(هـ) ليانغ ليوَي، وهو مساعد مهندس سابقا في مصنع سيارات تشانغ تشونغ رقم ١، ألقي القبض عليه في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩، وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات ونُقل إلى لينغيوان في نيسان/أبريل ١٩٩١. وأفادت الحكومة بأن محكمة بلدية تشانغ تشونغ الشعبية المتوسطة قد حكمت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ على ليانغ ليوي بالسجن لفترة معينة لتورطه في أنشطة غير مشروعة مخلة بأمن الدولة، وأنه قضى فترة الحكم في سجن لينغيوان رقم ٢، وأُفرج عنه عندما انقضت فترة حكمه في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢. كما أفادت بأنه لم يتعرض قط للضرب أو الإساءة الكلامية أو المعاقبة الجسدية.

(و) تشن شومان، وهو مزارع من ولاية بوتيان بمقاطعة فوجيان، القي القبض عليه في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، بتهمة الانضمام "غير المشروع" إلى جماعة دينية، واقتيد إلى مركز اعتقال ولاية بوتيان. وأفادت التقارير بأنه ضُرب وعلق من قدميه في إطار نافذة بواسطة أداة تعذيب متحركة وتُرك معلقا في هذا الوضع لفترة طويلة. ونقل في آب/أغسطس ١٩٩٢ إلى سجن آخر في مدينة كوانزو، وقيل إنه تعرض هناك لضرب متواتر، مما أضر بقدرته على السمع واصابته بارتجاف مستمر في يديه. وافادت الحكومة أنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، تم التحقيق، وفقا لأحكام القانون، في تورط تشن شومان في أنشطة غير مشروعة، وأنه، في عام ١٩٩٢، أودع معسكرا لاعادة التثقيف عن طريق العمل. كما أفادت أنه لم يتعرض قط للضرب أو الإساءة الكلامية أو المعاقبة الجسدية.

(ز) فان شوييان، عمره ٨٤ عاما، وهو أسقف سابق في باودينغ بمقاطعة هِبيَ، القي القبض عليه في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، وظل مفقودا حتى موته في نيسان/أبريل ١٩٩٢. ففي ليلة ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢، حسبما أفيد به سلم موظفو الأمن العام جثته إلى عائلته دون تقديم أي شرح لسبب موته. وقام متحدث باسم الرابطة الوطنية الكاثوليكية الصينية الرسمية بالإدلاء بالبيان الرسمي الوحيد في

هذا الشأن، حيث شرح أنه توفي نتيجة لاصابته بالتهاب رئوي. غير أن صورا فوتوغرافية لجثته قد بينت وجود علامة ذات لون أرجواني محمر على طرف وجهه وآثار جروح ظاهرة على ساقيه.

(ح) خانفسا غيالتسن، وهو تاجر من ثنثو زيانغ في زوغانغ دزونغ، ألقي القبض عليه في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ لمشاركته في مظاهرة. واعتقل في تشامدو، وادعي أنه تعرض للتعذيب الشديد ووضع قيد الحبس الانفرادي. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، نقل إلى الوحدة رقم ٢ للاصلاح عن طريق العمل، وأفيد أنه في صحة سيئة للغاية. وأفادت الحكومة بأن التحقيق في ظروف خانفسا غيالتسن ما زال جاريا.

(ط) لابا دونشو (لاوا دندروب أو لابكا دندروب)، حكم عليه في عام ١٩٨٩ بالسجن لمدة سنتين ونصف وأرسل إلى معتقل غوتسا في لهاسا. وأفيد بأنه تعرض لأنواع عديدة من التعذيب، كتعليقه من ذراعيه المغلولتين بسلسلة خلف ظهره، وضربه على ظهره وبطنه وهو معلق. وقيل إنه كان يُرغم في الشتاء، عندما كان البرد قارسا، على الاستلقاء على الأرض عاريا تماما لساعة أو ساعتين. وافيد بأنه أصيب بجروح عديدة نتيجة للتعذيب، بما في ذلك تمزق في الطحال، وأنه مرض مرضا شديدا. ومات في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، في مستشفى الشعب في لهاسا.

(ي) لي لين، وهو عامل من هنغيانغ، وأخاه لي شي، ألقي القبض عليهما في هنغيانغ بمقاطعة هونان في عام ١٩٩١. واحتجزا بضعة أيام في مركز بايشا شو للتحقيق ثم نقلا إلى معتقل وانجياوان في هنغيانغ. وأفادت التقارير بأنهما تعرضا للضرب في عدة مناسبات أثناء استجوابهما، حيث تعرضا للكم والوخز تكرارا بعصيان كهربائية. وأطلق سراحهما بعد خمسة أشهر. وأفادت الحكومة بأنه ألقي القبض على لي لين ولي شي في هنغيانغ بمقاطعة هونان في عام ١٩٩١، وأطلق سراحهما بعد ذلك بخمسة أشهر، وغادرا البلد في وقت لاحق؛ وأنهما لم يتعرضا لضرب مبرح أثناء اعتقالهما.

(ك) لوبسانغ تسوندرو، وهو سجين في سجن درابتشي في لهاسا، أدعي أنه تعرض للضرب المبرح ووضع قيد الحبس الانفرادي بعد احتجاج جرى في السجن في نيسان/أبريل ١٩٩١. وأفادت الحكومة بأن محكمة بلدية لهاسا الشعبية المتوسطة قد حكمت على لوبسانغ تسوندرو بالسجن لمدة ست سنوات لتورطه في أنشطة انفصالية غير مشروعة، وأن سلطات السجن حكمت عليه، وفقا لأحكام القانون، بفترة وجيزة من المراجعة الذاتية انفراديا لاخلاله اخلالا جسيما بأنظمة السجن، إلا أنه لم يتعرض قط للضرب أو الإساءة الكلامية أو المعاقبة الجسدية.

(ل) لو دتشنغ، وهو عامل لغرع ليووانغ لشركة حافلات مقاطعة هونان، أُدين بجرائم "مضادة للثورة" في آب/أغسطس ١٩٨٩ وحكم عليه بالسجن لمدة ١٦ عاما. وأفيد بأنه تعرض لمعاملة سيئة للغاية منذ إلقاء القبض عليه. وعقب محاكمته، نُقل إلى سجن مقاطعة هونان رقم ٣ في لينغلينغ، وأفيد بأنه وضع

هناك قيد الحبس الانفرادي في أوضاع قاسية قسوة خاصة لمدة ستة أشهر. وأفادت الحكومة بأن محكمة بلدية بكين الشعبية المتوسطة قد حكمت على لو دتشنغ بالسجن لمدة ١٦ عاما لتورطه في أنشطة غير مشروعة مخلة بالنهوض بالدولة، وأنه محتجز في سجن مقاطعة هونان رقم ٢، وأنه لم يتعرض قط للضرب أو الإساءة الكلامية أو المعاقبة الجسدية.

(م) ما شيكيانغ، وهو عامل من شانغهاي، ألقي القبض عليه في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٩ لمحاولته تشكيل نقابة مستقلة، واقتيد إلى معتقل نانشيكو (كانشوسوو) حيث تعرض للضرب تكرارا وأبقيت يداه مغلولتين، وذراعاه وراء ظهره، بواسطة أصفاد مشدودة شدا محكما، مما أدى إلى تورم يديه. وأفادت الحكومة بأن محكمة بلدية شانغهاي الشعبية المتوسطة قد حكمت على ما شيكيانغ بالسجن لمدة خمس سنوات لتورطه في أنشطة غير مشروعة مخلة بأمن الدولة، وأنه يقضي حاليا فترة الحكم في سجن بلدية شانغهاي، وأنه لم يتعرض قط للضرب أو الإساءة الكلامية أو المعاقبة الجسدية.

(ن) نغاوانغ يانكيي، وهي راهبة من دير راهبات تسامخونغ في لهاسا، ألقي القبض عليها في ٢١ آب/أغسطس لاشتراكها في مظاهرة نوديت فيها الشعارات، واقتيدت إلى سجن درابتشي المركزي في لهاسا. وقيل إنها تعرضت لمعاملة سيئة للغاية وللتعذيب بحيث تَعَيَّن نقلها إلى مستشفى لهاسا الشعبي. وأفادت الحكومة بأن التحقيق في ظروف نغاوانغ يانكيي ما زال جاريا.

(س) نينغ وانغ ووِنهوا شو، وهما سجينان في سجن تيانجين الأول في تيانجين، وأفيد بأنهما تعرضا منذ عام ١٩٨٩ للضرب المتواتر وللصدمات الكهربائية بواسطة قضبان كهربائية، وقيدا بأغلال محكمة الشد لمعاقبتهما ووضعا قيد الحبس الانفرادي. وعند اعتقالهما، كان نينغ وانغ يتولى رئاسة اتحاد عمال تيانجين المستقل ذاتيا وكان ونهوا شو عضوا في اللجنة الدائمة للمنظمة المذكورة. وأفادت الحكومة بأن محكمة بلدية تيانلو الشعبية المتوسطة قد حكمت على وانغ نينغ بالسجن لمدة ثماني سنوات لتورطه في أنشطة غير مشروعة مخلة بأمن الدولة، وحكمت على شو وِنهوا بالسجن لمدة خمس سنوات، وبأن كليهما مسجونان حاليا في سجن بلدية تيانلو، وأنه لم يتعرض أي منهما لأي نوع من المعاقبة الجسدية أو الضرب أو الإساءة، سواء في السجن أو أثناء التحقيقات.

(ع) سين جين، وهو صحفي ورئيس سابق لمكتب شانشي لصحيفة هاينان الاقتصادية، اقتيد واحتجز لدى الشرطة في هاي كو بجزيرة هاينان في تموز/يوليه ١٩٨٩. ونُقل في وقت لاحق إلى معتقلات أخرى، من بينها مكتب الأمن العام لمدينة تايووان، وأفيد بأنه تعرض هناك للضرب المبرح وكبل بأصفاد تزن أكثر من ٥٠ كيلوغراما، مما سبب له شللا مؤقتا. وأفادت الحكومة أن التحقيق في ظروف جين سين ما زال جاريا.

(ف) تانغ بوكياو، كان زعيما طلابيا في تشاغسا أثناء احتجاجات عام ١٩٨٩، واحتجز في ستة معتقلات وسجون مختلفة في مقاطعة هونان عقب إلقاء القبض عليه في تموز/يوليه ١٩٨٩. وأدعي أنه تعرض للضرب المبرح المتواتر على أيدي السجناء الآخرين المحتجزين معه في الزنزانة ذاتها، وذلك بتحريض من موظفي السجن، كما ضُرب بقضبان كهربائية أثناء احتجازه في معتقل تشاغسا رقم ١. وأفيد بأنه، أثناء احتجازه في سجن لونغشي، تعرض للضرب وكُبِّلت يداه وقدماه ووضع في زنزانة باردة رطبة صغيرة جدا. وأفادت الحكومة بأن تانغ بوكياو موجود حاليا خارج البلد، وأنه لم يتعرض قط أثناء احتجازه للضرب أو الإساءة الكلامية أو المعاقبة الجسدية.

(ص) تاشي (لوندوب كالدن)، وهو راهب في دير غادن في غياما زيانغ في مالدروغونكار في التبت، ألقي القبض عليه في ٥ آذار/مارس ١٩٨٨. وادعي أنه، عند اعتقاله، جُرِّد من ملابسه وجُلد وضُرب بقضيب حديدي على رأسه، مما أفقده وعيه. وأفيد بأنه أُبقي مكبل اليدين والقدمين لمدة عشرة أشهر. وادعي أنه يلازم الفراش حاليا في المستشفى ويعاني دوريا عمى وصمما ويجد صعوبة في الوقوف. وأفادت الحكومة بأن محكمة بلدية لهاسا الشعبية المتوسطة قد حكمت على تاشي بالسجن لمدة تسع سنوات وستة أشهر لتورطه في أنشطة انفصالية غير مشروعة. وأثناء قضائه فترة الحكم في سجن اقليم التبت المتمتع بالاستقلال الذاتي، أصيب بمرض في الأوعية الدموية الدماغية، تم إثره الإفراج عنه بكفالة في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ كيما يتلقى معالجة طبية. وأفادت بأنه، وفقا للتحقيقات، لم يتعرض تاشي قط لضرب أو إساءة كلامية أو معاقبة جسدية أثناء فترة سجنه.

(ق) تشيتشوك، وهو راهب، اعتقل في لهاسا في عام ١٩٨٩ واقتيد إلى مقر الشرطة، وادعي أنه ضرب هناك بواسطة عصا لهش الماشية وقضبان وأعقاب البنادق وربط بالسقف طيلة ليلة كاملة. ونقل بعد ذلك إلى معتقل غوتسا، وأفيد أنه ترك هناك مدة ثمانية أيام على كرسي حديدي ويداه مقيدتان بالكرسي وقدماه مقيدتان بعمود إسمنتي. وادعي أنه تعرض في وقت لاحق للضرب بعصا مثلثة المقطع تركت أثر جرح طوله بوصتان على رأسه. وافادت الحكومة بأن التحقيق في ظروف تسيتشوك ما زال جاريا.

(ر) وانغ شيشي، اعتقل في سجن مقاطعة غوانغدونغ الأول في ولاية هوايجي، وادعى أنه قيد الحبس الانفرادي منذ عام ١٩٨٨. وأفيد بأنه أضرب عن الطعام في عام ١٩٩٠ وأُرغم على الأكل بواسطة عصا خيزران تم حقن الغذاء من خلالها إلى داخل حلقه. وفي عام ١٩٩١، صودرت كتبه وأمتعته الشخصية لعدة أشهر. ويقال إنه يعاني اكتئابا وإن صحته آخذة في التدهور. وأفادت الحكومة بأنه أفرج عن وانغ شيشي إفراجا مشروطا في ٣ شباط/فبراير ١٩٩٣، وأنه كان في صحة جيدة أثناء سجنه؛ واستجابة لما أبداه من رغبة في توفير محيط هادئ له من أجل القراءة، اتخذت سلطات السجن الترتيبات اللازمة لوضعه بمفرده في زنزانة فسيحة نسبيا، إلا أنه كان يمارس الأنشطة الترفيهية والرياضية المعتادة برفقة السجناء الآخرين.

(ش) شي باوكوان، وهو سجين في معتقل ولاية ميان (كانشوسوو) بمقاطعة شانشي، عوقب في شتاء ١٩٨٩-١٩٩٠ لتورطه في عراك. وادعي أنه ورجل آخر قُيِّدا معا من اليدين ظهرا لظهر وربطا بحبل، أُرغم السجناء الآخرون على شد الحبل بأسرع ما يمكنهم، جارين معهم الرجلين المربوطين به. هذه المعاملة، المسماة "الثور العجوز الحارث للأرض"، قد أسفرت عن اصابة شي باوكوان بجرح بالغ في ظهره استغرق شفاؤه منه أشهر عديدة. وأفادت الحكومة بأن التحقيق في ظروف شي باوكوان ما زال جاريا.

(ت) شو وِنلي يقضي حكما بالسجن لمدة ١٥ سنة في سجن بكين رقم ١. وادعي أنه قضى ١١ سنة من فترة الحكم قيد الحبس الانفرادي وأنه تعرض أحيانا لمعاقبات. وادعي أنه وضع في عام ١٩٨٦ في زنزانة لا نوافذ لها وبابها في سقفها، وكانت الحصص الغذائية المقدمة له مخفضة ولم يسمح له بتلقي زيارات أو بريد أو مواد للقراءة. وأفادت التقارير بأن المصادر الرسمية قد أكدت في السنوات الأخيرة أنه ما زال قيد الحبس الانفرادي. وأفادت الحكومة أنه قد أُفرج عن شو وَنلي افراجا مشروطا في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣، وأنه، أثناء احتجازه في سجن بكين رقم ١، اتخذت سلطات السجن ما يلزم من ترتيبات، بناء على رغبته، لوضعه في زنزانة فسيحة نسبيا كيما تتاح له إمكانية الدراسة بسهولة أكبر. كما أفادت أنه كان يمارس الأنشطة الترفيهية والرياضية المعتادة برفقة السجناء الآخرين، وأن ثمة فرقا جوهريا بين هذا النوع من الحبس والحبس الانفرادي.

(ث) ياو غيشنغ، وهو عامل في تشانغشا، ألقي القبض عليه في جوجو بعد حزيران/يونيه ١٩٨٩ وحكم عليه بالسجن مدة ١٥ عاما. وأفيد بأنه أثناء احتجازه في سجن مقاطعة هونان رقم ٦ في لونغشي، أصيب بمرض عقلي نتيجة لاساءة معاملته بصورة مستمرة. ووضع رهن الحبس الانفرادي بشكل دوري وتعرض للضرب المتواتر وأُرغم على تصفيده. وأفادت الحكومة بأن ياو غيشنغ، أثناء سجنه، قد احتجز لمدة عشرة أيام عقابا له على التعارك والتشاجر والخرق الجسيم لأنظمة السجن، إلا أنه لم يتعرض قط لضرب أو إساءة كلامية أو معاقبة جسدية.

(خ) شانغ شودونغ، وهو عامل ومدير لمصنع تشانغشا للمصاعد، أفيد بأنه ألقي القبض عليه في عام ١٩٨٩ واقتيد إلى معتقل تشانغشا رقم ١، حيث أُرغم على تغليل يديه وتصنيد قدميه طيلة ما يقارب السنة. وأفادت الحكومة بأن التحقيق في ظروف شانغ شودونغ ما زال جاريا.

(ذ) شانغ رويبو، وهي مدرسة عمرها ٥٤ سنة في أكاديمية التربية البدنية في ولاية شيانيو بمقاطعة فوجيان وعضو في كنيسة العهد الجديد، تعرضت للضرب المبرح على أيدي مجموعة ضباط من المكتب المحلي للأمن العام اقتحموا بيتها في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٠. وأفيد بأنه قد حُرق وجهها بقضبان كهربائية وأصيبت أسنانها بكسور نتيجة للضرب. وأفادت الحكومة بأنه قد صدر في تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٩١ حكم بالسجن على شانغ روبيو لمدة أربع سنوات لتورطها في أنشطة غير مشروعة واخلالها بالقانون الجنائي، وأنها لم تتعرض قط لضرب أو إساءة كلامية أو معاقبة جسدية.

(ض) شو من، أفيد بأنه ألقي القبض عليه في حزيران/يونيه ١٩٨٩ في تشانغشا واقتيد إلى معتقل تشانغشا رقم ١، حيث تعرض بشكل مستمر لسوء المعاملة والضرب بقضبان كهربائية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٠، حكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات ونُقل إلى سجن مقاطعة هونان رقم ١ في يوانجيانغ.

(أأ) شو مي، عمرها ٧٣ عاما، وهي مدرسة مدارس ابتدائية متقاعدة وعضو في كنيسة منزلية بروتستنتية في شانغهاي، أفيد بأنها تعرضت للضرب المبرح في مناسبات عديدة أثناء قضائها فترة الحكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات في تيلانكياو، وهو السجن الرئيسي في بلدية شانغهاي. ونتيجة للضرب، أصيبت بكسر في إحدى ساقيها في عام ١٩٩١.

(ب ب) شانغ ليشي، وهو عضو مسيحي في كنيسة العهد الجديد المحظورة، ألقي القبض عليه في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في قرية الدروب التسعة بولاية شوغوانغ واقتيد أولا إلى مخفر شرطة محلي، ثم اقتيد بعد ذلك بيومين إلى معتقل مدينة شوغوانغ. وأفيد بأنه، أثناء احتجازه، اعتدى عليه ضابطا شرطة بتضبيب كهربائي. وبعد ضربه، ادعي أنه صُفدت قدماه بأغلال تزن تسعة كيلوغرامات؛ كما قيدت يداه وربطت القيود والأغلال معا بسلسلة قصيرة بحيث اضطر شانغ ليشي إلى البقاء في وضع مُنحنٍ بزاوية ١٨٠ درجة. وأفيد بأن الضرب استمر وهو مربوط على هذا النحو، وربطت قدماه بعد ذلك بغل إضافي، بحيث أصبح مجموع الوزن ١٣ كيلوغراما. وأفادت التقارير بأنه ظل مقيدا في هذا الوضع المؤلم ليلا نهارا طيلة ثلاثة أشهر دون إزالة السلاسل قط، حتى أثناء نومه أو تناوله الطعام. وأفيد بأنه، عندما برد الطقس، طلب إذنا بإزالة السلاسل ليتمكن من ارتداء ملابس إضافية، لكن طلبه رُفض.

(ج ج) شو زيشنغ، ألقي القبض عليه في نفس ظروف شانغ ليشي. وأفادت التقارير بأنه أُجبر على الجلوس طيلة يوم كامل على ما يسمى "كرسي أمن" (أنلوان يي) على أطرافه مسامير بارزة. وأفيد بأن هذا الكرسي يستخدم في المعتقل لمعاقبة النزلاء، وأي حركة على الكرسي تسبب ألما شديدا. وأفيد بأن شوزيشنغ قد تعرض للضرب أثناء جلوسه على الكرسي ووضع الطعام داخل فمه قسرا.

١٥٩- فيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص الأربعة الأخيرين، أجابت الحكومة أن التحقيق ما زال جاريا في ظروفهم.

نداءات عاجلة

١٦٠- إضافة إلى الحالات الوارد ذكرها أعلاه، أحال المقرر الخاص إلى حكومة الصين أربعة نداءات عاجلة من أجل الأشخاص الواردة أسماؤهم في الفقرات التالية، الذين أُبديت مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب. ويرد تاريخ إرسال النداءات بين قوسين في نهاية الموجز المقابل.

١٦١- سونام وانغدو وغاندن تاشي، وهما سجينان في سجن درابتشي في لهاسا، قيل إنهما في حالة صحية سيئة للغاية بالنظر إلى ما تعرضا له من سوء معاملة منذ إلقاء القبض عليهما في عام ١٩٨٨. وأبديت مخاوف على حياتهما ما لم توفر لهما الرعاية الطبية المناسبة والحماية من مزيد من سوء المعاملة. (١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)

١٦٢- رنتشن غندون، وهو دليل سياحي، ولوبسانغ يانتن (ومعروف أيضا باسم تساسور تشونزد) الذي وصف بأنه راهب سابق متقدم في العمر من دير دريبونغ، وكذلك إمرأة لم يفصح عن هويتها، ألقي القبض عليهم في منازلهم في منطقة راموتشي في لهاسا في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ قرابة منتصف الليل واقتيدوا إلى مكان مجهول. وأفيد بأن إلقاء القبض عليهم قد تم حوالي ٤٨ ساعة قبل زيارة قام بها للمنطقة وفد من الجماعة الأوروبية. وأفاد المصدر بأن سبب إلقاء القبض عليهم هو منعهم من الاتصال بأعضاء الوفد المذكور. كما ادعي أن أشخاصا عدة ألقي القبض عليهم في ظروف مماثلة، من بينهم سونام وانغدو ولوندروبس كالدن وسنام دولكار، قد وضعوا قيد الحبس الانفرادي وتعرضوا للتعذيب الشديد. وقيل إن أول شخصين قد أصيبا بالشلل مدى الحياة نتيجة للتعذيب، وادعي أن الشخص الثالث، وهو امرأة، قد ألقي القبض عليها وتعرضت للتعذيب لتحدثها إلى صحفي أجنبي حسبما أفيد. (٢١ أيار/مايو ١٩٩٣)

١٦٣- فيما يتعلق بهذه الحالات، ذكرت الحكومة في ردها الذي بعثت به في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣ أن رنتشن غندون ولوبسانغ يونتن وإمرأة قد ألقي القبض عليهم وفقا لقانون الاستجواب. وأُفرج عن المرأة في اليوم ذاته. وقالت الحكومة إن سبب اعتقال الشخصين الآخرين هو سرقتهما لعدد كبير من اسرار الدولة وتورطهما لفترة طويلة في أنشطة انفصالية، الأمر الذي يهدد تهديدا مباشرا الأمن القومي للصين. وبينت الحكومة أن الجهاز القضائي الصيني سيواصل النظر في هذه الحالة وسيعالجها معالجة مناسبة وفقا لأحكام القانون. وأوضحت أن إلقاء القبض عليهما ليس له أي صلة بزيارة مندوبي الجماعة الأوروبية إلى التبت.

١٦٤- في الرسالة المذكورة أعلاه المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس (انظر الفقرة ١٤٦)، أحال المقرر الخاص إلى الحكومة معلومات إضافية تلقاها عن الشخص الثالث الذي أُلقي القبض عليه مع رنتشن غندون ولوبسانغ يونتن، واسمه دامتشو بمو، وهي تاجرة من لهاسا في منتصف العشرينات من العمر. وكانت حاملا عندما اعتقلت، واجهضت بعد ذلك بأسبوع، بعد أن أجبرها رجال الشرطة على أن تظل واقفة لمدة ١٢ ساعة على الأقل وضربوها بقضبان كهربائية في معتقل سيترو.

١٦٥- في مساء يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣ في قرية تاويوان، ناحية ليجيا في ولاية شويانغ بمقاطعة شانشي، اقتحمت جماعة من ضباط الشرطة اجتماعا دينيا يحضره نحو ٢٦ من المسيحيين المحليين وخمسة آخرين جاءوا من ولاية أنكانغ المجاورة. وأفيد بأن رجال الشرطة شرعوا في ضرب الحضور بهراوات دون شرح أو تفسير، وكان بين من تعرضوا للضرب صبي في التاسعة من عمره. وتعرض المسيحيون الخمسة القادمون من أنكانغ، ومن بينهم رجل في الثانية والعشرين من عمره يدعى لاي مانبينغ، للضرب المبرح قبل اقتيادهم إلى مخفر الشرطة المحلي. وأُطلق سراح لاي مانبينغ بعد ذلك ببضعة أسابيع، لكنه مات بعد ذلك بفترة وجيزة متأثرا باصاباته. وقيل إنه قد ألقي القبض على ما يزيد على ٩٠ مسيحيا في المنطقة عقب الحادثة. (٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣)

١٦٦- وذكرت الحكومة في ردها الذي بعثت به في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ أن ثلاثة فلاحين من مدينة أنكانغ في مقاطعة شانشي، من بينهم رجل عمره ٢١ عاما يُدعى لاي مانبينغ، قد نظموا تجمعا غير مشروع في قرية تاويوان بناحية لوهي في ولاية شونيانغ بمقاطعة شانشي. وأوضحت أنه، في ٢٨ آذار/مارس، حظر جهاز الأمن المحلي هذا التجمع، المخل بالنظام الاجتماعي المحلي. وأفادت بأن أشخاصا محليين قاموا بضرب السيد لاي على عجيزته بواسطة عصا من الخيزران لما ارتكبه من خطايا، وأنه أصيب نتيجة لذلك بجروح طفيفة، وتوفي إثر نوبة قلبية في ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وبينت أنه ليس للجرح الطفيف أي صلة بوفاته. وأضافت أن ما أُبلغ عنه من أن ٢٦ من المسيحيين قد تعرضوا للضرب على أيدي الشرطة وأن ٩٠ مسيحيا قد أُلقي القبض عليهم لا أساس له من الصحة إطلاقا.

١٦٧- وقام المقرر الخاص، في الرسالة المذكورة أعلاه المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس، بإبلاغ الحكومة بمعلومات إضافية تلقاها عن هذه الحالة، مفادها أن الحادثة قد وقعت مساء يوم ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣ في قرية تاويوان بولاية شونيانغ، عندما اقتحمت جماعة من رجال الشرطة اجتماعا دينيا يحضره نحو ٢٦ من المسيحيين المحليين وخمسة مسيحيين آخرين جاءوا من ولاية أنكانغ المجاورة. وأفيد بأن رجال الشرطة شرعوا، دون شرح أو تفسير، في ضرب الحضور بالهراوات وقيدوا أيدي المسيحيين الخمسة القادمين من ولاية أنكانغ بالأصفاد، وكان من بينهم امرأتان. ثم انهال رجال الشرطة بالضرب المتكرر على المسيحيين القادمين من أنكانغ، ومن بينهم لاي مانبينغ. وأفيد بأن المسيحيين المحليين قد أُجبروا على المشاركة في ضربهم، تحت التهديد بأن يتعرضوا هم أنفسهم للضرب. بعد ذلك احتجز مسيحيو أنكانغ لمدة ثمانية أيام في مخفر شرطة محلي. وادعي أن لاي مايبينغ كان في حالة سيئة للغاية نتيجة للضرب، وأطلق سراحه عندما أدرك الشرطة أنه قد يموت رهن الاحتجاز. وزحف بضعة كيلومترات بعيدا عن مخفر الشرطة ومات بعد عثور مزارعين محليين عليه بفترة وجيزة.

١٦٨- في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، كررت الحكومة المعلومات التي قدمتها في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣.

١٦٩- ليو غانغ، وهو زعيم طلابي سابق مسجون في مفرزة لينغينان رقم ٢ للاصلاح عن طريق العمل في سجن ليابنينغ، أفيد بأنه في صحة سيئة للغاية نتيجة لسوء معاملته باستمرار وأوضاع اعتقاله القاسية. وأفيد بأنه حُرم من المعالجة الطبية المناسبة على الرغم من اصابته بتوعك في قلبه ومعدته واصابته بداء الصدفية وسقوط الشرج. كما أفيد بأن ليو غانغ قد تعرض لمعاملة سيئة للغاية، بما في ذلك الصدمات الكهربائية، بعد لقائه بأقربائه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، لما ادعي عن إبلاغه لهم بما يتعرض له من سوء معاملة. (٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣)

١٧٠- لودوي فونتسكوك، وهو مساعد أمني في مستشفى مدينة لهاسا ومخفر شرطة بهاركور المحلي، أفيد بأنه ألقي القبض عليه في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٣ للاشتباه في تورطه في أنشطة "مضادة للثورة"، واقتيد إلى معتقل سيترو (شي تشو أو الوحدة الرابعة) في سانفييب في شمال شرق لهاسا. (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

١٧١- وذكرت الحكومة في ردها الذي بعثت به في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ فيما يتعلق بهذه الحالة أن أجهزة الأمن العام لاقليم التبت المستقل ذاتيا اعتقلت لودو فونتسكوك في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣ لتورطه في أنشطة غير مشروعة تهدف إلى تقسيم البلد والاطاحة بالحكومة. وبالنظر إلى اعترافه بذنبه وحسن سلوكه، فقد أُطلق سراحه. وذكرت أنه عومل معاملة حسنة أثناء احتجازه رهن التحقيق.

ملحوظات

١٧٢- إن اتساق التقارير التي بلغت المقرر الخاص وسلفه عبر السنين يحمل على الإقرار بأن ثمة ما يدعو إلى القلق بشأن استمرار واتساع نطاق مشكلة تعذيب السجناء في مناطق شتى من الصين ومعاملتهم معاملة سيئة للغاية، على الرغم من وجود أحكام قانونية ترمي إلى كبح هذه الممارسات. والمقرر الخاص على علم بالنتائج والتوصيات ذات الصلة التي توصلت إليها لجنة مناهضة التعذيب (الفقرات ٤٢٣-٤٢٩ من الوثيقة A/48/44) وهو يؤيدها، ولا سيما التوصيات الرامية إلى منع الحبس الانفرادي ومقاضاة المسؤولين عن التعذيب. ويوصي المقرر الخاص بالتخلي عن اللجوء إلى الحبس الانفرادي لفترات طويلة وعن استخدام الأصفاد، وفقا للقواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء ومجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن.

كولومبيا

المعلومات المحالة إلى الحكومة

١٧٣- أبلغ المقرر الخاص الحكومة برسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ بأنه تلقى معلومات عن ١٧ حالة تعذيب أفيد بأنها حصلت في البلد. ويرد وصف هذه الحالات في الفقرات التالية.

١٧٤- ويلسون منديس قبض عليه أفراد من الجيش يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في مدينة دونسيلو في مقاطعة كاكيتا بسبب الاشتباه في انتمائه إلى مجموعة المعارضة القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. واقتيد إلى مقر فيلق فلورينسيا وأفيد بأنه أصيب هناك بطلقات نارية في رجليه مما استدعى نقله الى مستشفى ماريا انماكولادا حيث أجريت له عملية جراحية. وأفاد شهود بأن الجنود الذين كانوا يحرسونه وهو في المستشفى ضربوه بأسلحتهم، مما أسفر عن إلحاق اصابات أخرى برجليه. وأفيد بأن الموظفين الطبيين الذين حاولوا التدخل للحيلولة دون ضربه تلقوا تهديدات بالقتل.

١٧٥- لويس فرناندو مارتينيس وزوجته سونيبيا بنسون هيريرا اقتحمت جماعة تتألف من خمسة جنود من الفرقة المتنقلة رقم ٢ ليلة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ بيتهما الواقع في سابانيتا في مقاطعة سانتاندير. وأُقتيد لويس فرناندو مارتينيس الى السجن، وأفيد بأن الجنود اغتصبوا زوجته سونيبيا بنسون وبنتها مارسيلا بيسيرا بنسون البالغة من العمر سنتين. وقيل ان الفحوص الطبية التي أجريت عليهما لاحقا أثبتت صحة هذه التقارير. وأفادت المعلومات الواردة بأن أربعة جنود من فيلق مكافحة رجال العصابات رقم ١٨ ("Cimarrones")، لهم صلة بالفرقة المتنقلة رقم ٢، اعتقلوا بتهمة إساءة معاملة الأطفال والاغتصاب والتآمر على انتهاك القانون.

١٧٦ - هيبيرتو شانشيس تامايو، وديبغو ميغيل هرنانديس، واستريد ليليانا رودريغيس، كانوا ضمن مجموعة من ١٨ شخصا مسافرين في قارب نهري من تريس اسكيناس إلى كرتاخينا ديل تشايرا في بلدية سان فيسنتي ديل كاغوان في مقاطعة كاكيتا يوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣، وأفيد بأن أفراد فرقة الجيش المتنقلة رقم ١ اعترضوا الزورق خارج بوارتو لاريفورما، وأجبروا بعض المسافرين بمن فيهم الأشخاص المذكورون أعلاه على خلع ثيابهم وعلى مغادرة الزورق. ثم استجوب هؤلاء الأشخاص بصدد أنشطة رجال العصابات في المنطقة وعذبوا ولا سيما بغمرهم في أوحال النهر حتى الاختناق. ولويت ذراعا وركبتا هيبيرتو سانتشيدس وديبغو هرنانديس وعلقا رأسا على عقب، وضربت استريد رودريغيس على قدميها بمطرقة، وحشي فمها بالصابون وسحق ثدياها. ثم نقلوا إلى مقر الفيلق رقم ("Montaña Cazadores") ٣٦ في سان فيسنتي ديل كاغوان حيث تعرضت استريد رودريغيس لمزيد من سوء المعاملة.

١٧٧- خيلبرتو خورادو الناران وهنري كاردونا قبض عليهما أفراد من فيلق ريفييس بيسارو دي سارافينا في سلاح فرسان المعدات الميكانيكية يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩٣ في الطريق الموصلة من فورتول إلى أراوكيتا في مقاطعة أراوكا. واقتيدوا إلى مدرسة سيمون بوليفار في فيريدا لاسالغي وأفيد بأنهما تعرضا هناك لضرب مبرح. وأفيد بأن السيد خورادو تعرض أيضا لمحاولة إغراقه في بحيرة قريبة من ذلك المكان. وقبل اطلاق سراحهما بعد ذلك بأربعة أيام، أُجبرا على توقيع إقرار بأنهما عوملا معاملة طيبة.

١٧٨- وجرى كذلك إبلاغ المقرر الخاص بالحالات المشار اليها أدناه التي أفيد بأنها حصلت في بارانكا بيرميخا في مقاطعة سانتاندير.

١٧٩- أرماندو غوميس قبض عليه أفراد من القوات المسلحة يوم ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ وهو يقود دراجة نارية قرب مفتشية اللانيتو الاقليمية في بلدية بارانكا بيرميخا. واقتيد الى مزرعة قريبة من ذلك المكان وافيد بأنه ضرب هناك في أثناء استجوابه وغمر رأسه عدة مرات في حوض ماء، فكان على قاب قوسين من الغرق. ثم اقتيد مع شخص آخر يبلغ من العمر ١٩ سنة كان أيضا مقبوضا عليه، هو ديماس بينافيديس الى مقر فيلق نويفا غرانادا وأفيد بأنهما تعرضا هناك لصدمات كهربائية في خصيتيهما، وعنقيهما ورجليهما بينما كانا يتعرضان للضرب. وأطلق سراحهما يوم ٢٠ نيسان/ابريل.

١٨٠- ميغيل انخيل دوكي فالانسيا قبض عليه يوم ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣ ١٠ رجال يرتدون ملابس مدنية اقتادوه الى مقر فيلق نويفا غرانادا حيث تعرض لتعذيب من قبيل الخنق والضرب بالعصي والركل في مواضع مختلفة من جسمه.

١٨١- خوسي مانويل رودريغيس سامبايو قبض عليه يوم ١ أيار/مايو ١٩٩٣ جماعة رجال يرتدون ملابس مدنية اقتادوه الى مقر فيلق نويفا غرانادا حيث تعرض للخنق والضرب بالعصي على كامل جسمه حتى فقد وعيه. وقبل تسليمه الى مكتب النائب العام الحكومي، أجبر على توقيع إقرار يقول إنه عومل معاملة طيبة.

١٨٢- خوسي انطونيو لوبيس قبض عليه يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ رجال يرتدون ملابس مدنية وأفيد بأنه نقل الى مقر فيلق نويفا غرانادا وأقتيد معصوب العينين عبر بعض المقاطعات الشمالية الشرقية. وأجبره الرجال في احدى المقاطعات على فتح باب برأسه. ثم اقتادوه الى مستنقع حيث غمروا رأسه في الماء مرارا فكاد يغرق، ثم أعادوه الى مقر فيلق نويفا غرانادا وأفيد بأنهم غمروا رأسه هناك ثانية في الماء وعرضوا خصيتيه لصدمات كهربائية وحرقوه بالسجائر.

١٨٣- اورلاندو نوغيرا قبض عليه يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ رجال يرتدون ملابس مدنية كبلوا يديه ورجليه وخصره بأسلاك شائكة. ثم اقتادوه الى مقر فيلق نويفا غرانادا حيث صبوا حامضا في معدته مما أصابه بقرحات. ونقلوه مكبلا الى المقاطعات الشمالية الشرقية حيث ملؤوا فمه بالطين ثم اقتادوه الى مستنقع وغمروا رأسه مرارا في المياه لمدة ساعتين. ثم أعادوه الى مقر الفيلق وافيد بأنهم داسوا هناك خصيتيه مرارا وعرضوهما لصدمات كهربائية وغرزوا عصي شائكة في أنفه. وافيد كذلك بأنهم ركلوه على أذنيه مما أتلف سمعه.

١٨٤- يوفري سيرفانتيس كورسو قبض عليه يوم ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ رجال يرتدون ملابس مدنية. واعتقل في مقر فيلق نويفا غرانادا لمدة ٣٢ ساعة تعرض خلالها للضرب بالبنادق ولصدمات كهربائية موجهة إلى خصيتيه، وأفيد بأن رأسه غُمر في الماء مرارا.

١٨٥- اولاندو رويدا ارغويلو قبض عليه قوات من فيلق لوسيانو ديلهويارت يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ في نقطة عسكرية قرب سان فيسنتي دي تشيكوري. وسلم الى شرطة سان فيسنتي دي تشيكوري التي أفيد بأنها عرضته للتعذيب من قبيل وضع رأسه في كيس بلاستيك ثم ملئ الكيس بالماء. وأفيد بأن رجال الشرطة غرزوا دبابيس تحت أظافره وضربوه.

١٨٦- وذكر المقرر الخاص الحكومة في نفس الرسالة المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ بعدد من الحالات أحيلت في عام ١٩٩٢ ولم يرد بصددها أي رد.

المعلومات التي قدمتها الحكومة فيما يتعلق بقرار اللجنة ١٩٩٣/٤٨

١٨٧- عملا بهذا القرار، قدمت الحكومة معلومات عن نتائج برنامج مكافحة المخدرات للفترة من عام ١٩٩٠ الى آب/أغسطس ١٩٩٣. وذكرت أيضا أن مزيدا من التدابير اتخذت في إطار تشريع حالة الطوارئ عقب هجوم ارهابي شنه تجار المخدرات يوم ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣ في بوغوتا أسفر عن مقتل ١٠ أشخاص.

ملحوظات

١٨٨- يدرك المقرر الخاص الوضع في كولومبيا على نحو ما ينعكس في رسالة الحكومة المؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٢ المشار اليها في آخر تقرير قدمه سلفه (الفقرة ١١٦ من الوثيقة E/CN.4/1993/26)، وهي حالة تتميز بأعمال وحشية عنيفة ترتكبها جماعات المعارضة المسلحة وعصابات تجار المخدرات. ولا تدعي الحكومة، وهي محقة في هذا، أن تلك الأفعال، وإن كانت فظيعة في حد ذاتها، تبرر اللجوء الى التعذيب الذي تمارسه قوات الأمن الرسمية أو آخرون يعملون برضاها. ويتطلع المقرر الخاص الى أن تبلغه الحكومة بالتدابير التي تعتزم اتخاذها للسيطرة على هذه المشكلة، وهي مشكلة تبدو مستوطنة ولا سيما في مناطق المنازعات.

كوبا

المعلومات المحالة الى الحكومة

١٨٩- أبلغ المقرر الخاص الحكومة برسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بأنه تلقى معلومات عن عدة حالات سجناء زعم أنهم تعرضوا لسوء معاملة بالغ في عدة سجون في البلد. وتوصف هذه الحالات في الفقرات التالية.

١٩٠- خوليو بيريز بينيتس البالغ من العمر ١٩ سنة، المعتقل في سجن أغوييكا في ماقطعة ماتانزاس، أفيد بأن مجموعة من حراس السجون ضربوه يوم ١٩ ايار/مايو ١٩٩٢ بهراوات مطاطية إلى أن أغمي عليه.

١٩١- مانويل بنتيس هرنانديس، الذي يقضي عقوبة في سجن بونياتو في سانتياغو دي كوبا بسبب شن دعاية عدائية، أفيد بأنه تعرض لضرب مبرح في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في منطقة العقوبات المعروفة باسم بونياتيكو، مما أسفر عن اصابته بجروح في رأسه استلزمت عدة غرز، وبكدمات في كامل بدنه.

١٩٢- خويل الفونسو ماتوس، المعتقل في سجن كيفيكان قيل إن سبعة من حراس السجن ضربوه يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ مما ألحق به اصابات في فمه وفي احدي عينيه تعين بسببها نقله الى مستشفى سان أنطونيو دي لوس بانيوس.

١٩٣- لويس البرتو بيتا سانتوس، رئيس منظمة تسمي نفسها "رابطة الدفاع عن الحقوق السياسية" (Asociaciōn Defeusora de los derechos politcos) أفيد بأنه تعرض لضرب مبرح في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في سجن بونياتو مما اسفر عن كسر إحدى ذراعيه. وأفيد بأنه نقل لاحقا الى سجن أقصى درجات الأمن "كاماغوي" حيث اعتقل عدة أشهر وكانت رجلاه تقيدان طيلة تلك الفترة من الساعة الخامسة صباحا الى الساعة التاسعة ليلا، وانه جرح يوم ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٣ نتيجة ضرب آخر تعرض له على يدي حارس سجن لأنه رفض ارتداء زي المساجين.

١٩٤- خوسي باسكوال كاستليو المعتقل في سجن ماناكاس الاقليمي في فيلا كلارا، أفيد بأن عدة حراس ضربوه يوم ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٣. وأفادت المعلومات الواردة بأن السيد كاستيليو كُبلت يداه وضرب بهراوات مطاطية وركل إلى أن كاد يغمى عليه؛ ثم نقل إلى زنزانة حبس انفرادي.

١٩٥- خيرالدو مونتيس دي اوكا، المعتقل في المبنى رقم ٢ في سجن كومبينادو ديل ايستي، قيل إن أربعة من الحراس ضربوه ضربا مبرحا في شهر ايار/مايو ١٩٩٣. ثم نقل فيما يبدو الى زنزانة مسدودة لمدة ثلاثة أيام نقل على اثرها الى مستشفى السجن بسبب اصاباته.

١٩٦- خوان كارلوس أغيار بياتون، المعتقل في سجن غوانا خاي في مقاطعة هافان، أفيد بأن عددا من الحراس ضربوه يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ بهراوات مطاطية وبأدوات حادة أخرى. وأفيد بأن سبب الضرب هو رفض السيد أغيار بياتون الامتناع عن الحديث مع سجين آخر من النافذة، وأن السجين توفي بعد ذلك ببضعة أيام متأثرا باصاباته.

١٩٧- وأحيلت كذلك الى الحكومة الحالتان التاليتان:

(أ) هيريبرتو أرسي فاسكيس، أفيد بأن عددا من رجال الشرطة ضربوه ضربا وحشيا يوم ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٢ في سانتا كلارا في فيلا كلارا وهو في الطريق مع مجموعة من الشبان صرخ أحدهم "يسقط فيديل". وأفيد بأنه نقل الى وحدة الشرطة الثالثة حيث تعرض كذلك للضرب، وأنه نقل نتيجة لضربه الى المستشفى حيث قدم اليه تقرير طبي بسبب اصاباته، وأمره الطبيب بالتزام الراحة التامة.

(ب) ريني كونتريراس بلانش، العضو في الحزب الكوبي لحقوق الانسان، أفيد بأنه هجم عليه يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٩٣ في شارع اغيلا بين شارعي استريلا وراينا في وسط هافانا عدة رجال من الشرطة ضربوه ورشقوه بحجارة مما أسفر عن اصابته بجرح خطير في رأسه.

نداءات عاجلة

١٩٨- وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى الحكومة يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بالنيابة عن إليساردو سانتشيس سانتكروس، وهو زعيم جماعة تعرف باسم اللجنة الكوبية لحقوق الانسان والوفاق الوطني، الذي اعتقله في بيته في هافانا يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ أفراد من قوات أمن الدولة. وأفيد بأن السيد سانتشيس سانتاكروس تعرض للضرب في أثناء اعتقاله وانه نقل الى المستشفى. ونقل في اليوم التالي الى مركز الاعتقال التابع لادارة التحقيقات الفنية الواقع في الشارع ١٠٠ وفي شارع الدابو. ويخشى أن يتعرض لسوء المعاملة أو للتعذيب في أثناء الاعتقال.

١٩٩- وردت الحكومة يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٩٣ بأن السيد إليساردو سانتشيس سانتكروس أخل بالنظام وأعرب في تلك العملية عن انتقاد ملتهب عنيف ازاء نظام البلد السياسي والاجتماعي وشتم المواطنين والجيران الذين جادلوه. وأسفر ذلك التصرف عن مشاجرة جرى فيها تبادل الضربات والشتائم وانتهت بتدخل قوات حفظ القانون والنظام. ونقل السيد إليساردو سانتشيس سانتاكروس الى مستشفى كارلوس

خ. فينلاي العسكري؛ وبالنظر إلى أن تلك المستشفى هي أقرب مستشفى من بيته، فمن الواضح أنه لم توجد أي نية كانت لاخفاء هذا الحادث وعواقبه. وقُدم إليه العلاج اللازم في المستشفى؛ ووصفت اصاباته بانها طفيفة، وهي مجرد كدمات ناجمة عن لكمات تلقى معظمها تقريبا من نساء. ثم نقل إلى دائرة التحقيقات الواقعة في الشارع ١٠٠ وفي شارع الدابو حيث وجهت إليه تهمة الازعاج، وأفرج عنه مؤقتا بكفالة في إطار الفترة المحددة في قانون الإجراءات الجنائية الكوبي. ولم يوضع في الحبس الانفرادي في أي وقت كان، وكان أقرباؤه على علم باعتقاله وبمكان اعتقاله. أما فيما يتعلق بالاصابات الطفيفة التي أصيب اليساردو سانتشيس سانتاكروس، فهي ناجمة بوضوح عن مشاجرته مع جيرانه وهي ليست قطعا من فعل الشرطة.

الجمهورية الدومينيكية

المعلومات المحالة الى الحكومة

٢٠٠- أبلغ المقرر الخاص الحكومة برسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ بأنه تلقى تقارير عن حادث يوم ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٣ عندما حاولت الشرطة طرد عدة أسر فلاحين من أرض خصصت لهم في منطقة ماتي دي بالما في غيرا خلال الستينات . وأفيد بأن أحد الفلاحين، وهو خوان دياس أوليريو، تعرض لضرب شديد. وبالإضافة الى ذلك ، قام تاجر كان يصاحب الشرطة يطالب بملكية الأرض بصب نفط على السيد دياس أوليريو وأحرقه في حضور الشرطة. ونقل السيد دياس أوليريو نتيجة لذلك الى المستشفى، مصابا بحروق من الدرجة الثالثة.

٢٠١- وذكّر المقرر الخاص الحكومة بنفس الرسالة بحالة فيليبي دي خيسوس ميدرانو غارسيا، المحالة في عام ١٩٩٢، وهي حالة لم يرد بصددها أي رد.

اكوادور

المعلومات المحالة الى الحكومة

٢٠٢- استرعى المقرر الخاص انتباه الحكومة، برسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، الى حالات الأشخاص الستة التالي ذكرهم الذين أفيد بأنهم تعرضوا للتعذيب في منشآت مكتب التحقيق في الجنايات.

٢٠٣- وليام فاوستو أندرادين، قبض عليه يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في بيته الواقع في ابريشية الإينو في مقاطعة سوكومبيوس في منطقة أمازوناس، شرطيان اثنان يرتديان الزي الرسمي وأربعة أشخاص يرتدون ملابس مدنية اتهموه بالتورط في وفاة شخص معين. واقتيد الى مخفر الشرطة في

لاغو أغريو، وأفيد بأن خمسة من رجال الشرطة اقتادوه بعد ذلك ببضع ساعات الى ضفاف نهر أغواريكو حيث جرى استجوابه وتعذيبه.

٢٠٤- فيكتور هوغو كادينا قبض عليه شرطيان في يوم ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ في أحد شوارع مقاطعة أتاهوالبا في جنوب كيتو واقتاداه الى مكتب التحقيقات في الجنايات في بيتشينتشا. وعصبت عيناه في ذلك المكتب وكبلت يداه واستجوبه أربعة من رجال الشرطة فيما يتصل بسرقة عدد من الدراجات النارية. وأفادت المعلومات الواردة بأن رجال الشرطة ركلوه في بطنه وساقيه وعلقوه ويداه مكبلتان خلفه وعرضوه لصدمات كهربائية. وفور الافراج عنه بعد ذلك بثلاثة أيام، قدم شكوى إلى مقر مكتب التحقيقات في الجنايات، وأفيد بأنه تلقى تهديدات من بعض موظفي المكتب نتيجة لتلك الشكوى.

٢٠٥- خوليو لارا تيران قبض عليه في يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٢ في اقليم في شمال مدينة كيتو واقتيد إلى مركز الاعتقال السابق للمحاكمة. واقتيد في اليوم التالي إلى مكتب التحقيقات في الجنايات في بيتشينتشا حيث استجوب فيما يتصل بسرقة. وادعي أنه علّق أثناء الاستجواب من ذراعيه وأن احداهما كسرت في تلك الأثناء. ثم نقل الى مركز الاعتقال السابق للمحاكمة حيث ظل فيما ادعي دون رعاية طبية حتى يوم ٢٩ تموز/يوليه عندما أفرج عنه.

٢٠٦- فيليبي موارا تشافيس قبضت عليه الشرطة في يوم ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٢ في كيفيدو في مقاطعة لوس ريوس بسبب الاشتباه في أنه سطا على مصرف. واقتيد الى مكتب التحقيقات في الجنايات حيث توفي حسبما أفيد به نتيجة للتعذيب الذي تعرض له ولا سيما الصدمات الكهربائية.

٢٠٧- لويس أولميدو أغيليرا لوبيس قبض عليه شرطي تابع لمكتب التحقيقات في الجنايات في بيتشينتشا في يوم ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٣، في بيته في بينتاغ قرب كيتو بتهمة سرقة الماشية واقتيد الى مركز الاعتقال السابق للمحاكمة في كيتو. ونقل في اليوم التالي الى مكتب التحقيقات في الجنايات في بيتشينتشا، وأفاد أصدقاؤه وأقرباؤه بأنهم اكتشفوا آثارا تبين أنه تعرض لضرب شديد هنالك ولاحظوا أنه يمشي بصعوبة. وأفيد بأنه اقتيد يوم ٢ آذار/مارس الى مخفر الشرطة الوطنية الثالث في كانتون كيتو ثم أعيد الى مركز الاعتقال السابق للمحاكمة. وتطلبت حالته أن ينقل في نفس اليوم الى مستشفى يوخينيو اسبيخو حيث توفي. وأفاد تقرير تشريح الجثة بوجود كدمات على جسمه.

٢٠٨- خوسي إغياسيو تشوفين البالغ من العمر ١٧ سنة، قبض عليه رجال الشرطة في مدينة كيتو في يوم ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٣، واقتادوه الى أحد مباني الشرطة وادعي بأن يديه كبلتا هناك الى كرسي وضرب على وجهه وعلى بطنه وعلى باطن قدميه. وأطلق سراحه بعد ذلك ببضع ساعات قرب مقاطعة الإيخيدو.

مصر

المعلومات المحالة الى الحكومة

٢٠٩- أبلغ المقرر الخاص الحكومة برسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ بأنه تلقى تقارير تفيد بأن ممارسة التعذيب شائعة في أقسام الشرطة وفي مقر المخابرات العامة في ميدان لاظوغلي وفي مقر فرق الأمن وفي شرطة مباحث أمن الدولة في جميع أنحاء البلد. وأفيد بأنه لم يصدر للآن أي رد ولم يجر أي تحقيق واضح في الشكاوى الرسمية التي قدمها المحامون الى مكتب النائب العام فيما يتعلق بالتعذيب.

٢١٠- وجرى إبلاغ المقرر الخاص كذلك بأن مباحث أمن الدولة استخدمت بصورة غير قانونية خلال السنوات الثلاث الماضية معسكرات قوات الأمن المركزي في جنوب البلد كمراكز لاعتقال وتعذيب المعتقلين المشتبه في أنهم ينتمون الى الجماعات الاسلامية بهدف إجبارهم على تقديم معلومات أو الاعتراف بالتهم الموجهة اليهم، أو كشكل من أشكال العقاب. وذُكرت بوجه خاص المعسكرات التالية: معسكر أبنوب في ضفة النيل الشرقية، قبالة قرية عصرة قرب مدينة أسيوط؛ ومعسكر قنا الواقع قرب منطقة الصوامعة، على بعد ٦ كيلومترات من مدينة قنا؛ ومعسكر الفيوم في منطقة قحافة، على بعد ١٥ كيلومترا من مدينة الفيوم؛ ومعسكر البحر الأحمر في مدينة الغردقة قرب مخفر ضاهر. وأفادت التقارير بأنه لم يصدر أي مرسوم جمهوري بإنشاء تلك المعسكرات (التي تعتبر مناطق عسكرية) بوصفها سجونا خاصة، وبأنها لا تنتمي الى سائر فئات السجون المنشأة بموجب القانون رقم ٣٩٦ لعام ١٩٥٦ المعني بتنظيم السجون، وبالتالي لا تدخل في نطاق اختصاص مصلحة السجون المسؤولة عن تنفيذ لوائح وقرارات تنظيم السجون. وأفيد بالاضافة الى ذلك بأن المعسكرات لا تخضع للاشراف القضائي، وتنقصها سجلات رسمية تسجل فيها أوامر الاعتقال، ويحرم المعتقل فيها من أي اتصال بمحاميه أو بأسرته.

٢١١- وأفيد بأن أساليب التعذيب السائدة في معسكرات قوات الأمن المركزي هي نفس الأساليب المستخدمة في مكاتب مباحث أمن الدولة. وتشمل تلك الأساليب الضرب والجلد والتعليق في أوضاع جسمانية غير مناسبة واصابة مواضع حساسة من الجسم بصدمات كهربائية مباشرة وبصورة غير مباشرة على حد سواء، بغمر الضحية في الماء وتمرير تيار كهربائي عبر الماء، وكذلك التعدي الجنسي والتهديدات بالاغتصاب. وأفيد بأن الأشخاص المشار إليهم في الفقرات التالية عذبوا في تلك المعسكرات.

٢١٢- محمد بكري الشيخ قبض عليه في عام ١٩٩٠ واتهم بإضرام النيران في أحد نوادي أشرطة الفيديو. واعتقل في معسكر قوات الأمن المركزي في أبنوب، وافيد بأنه عذب طيلة أسبوع بضربه وبتعليقه في أوضاع جسمانية غير مناسبة وباصابته بصدمات كهربائية وبالتعدي عليه جنسيا.

٢١٣- أسامة بهي الدين محمود قبض عليه في يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ واقتيد الى مكاتب مباحث أمن الدولة في أسيوط وادعي أنه ضرب هناك. وبعد يوم واحد من القبض عليه، نقل الى معسكر قوات الأمن المركزي في أبنوب حيث حبس في زنزانة مظلمة رطبة دون تهوية. وأفيد بأنه نقل من ذلك المعسكر إلى مستشفى المعسكر معصوب العينين مكبل اليدين وتعرض لصدمات كهربائية في مواضع حساسة من بدنه بينما كان معلقا عاريا من عضادة باب.

٢١٤- مصطفى صديق ابراهيم وجميل حسن متولي قبضت عليهما مباحث أمن الدولة في يوم ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ واقتيدا إلى مكاتب مباحث أمن الدولة وأفيد بأنهما ضربا ورشا هناك بمياه مثلجة وعصبت عيناهما وكبلت يداهما. ونقلا بعد ذلك بيومين الى مستشفى معسكر قوات الأمن المركزي في أبنوب وأفيد بأنهما تعرضا هناك لضرب مبرح وعلقا في مواضع جسدية معقدة وتعرضا لصدمات كهربائية وللاعتداء الجنسي.

٢١٥- أشرف أبو الحسن ابراهيم وصابر حمزة مبارك قبضت عليهما مباحث أمن الدولة في الاسكندرية في يوم ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٢. وظلا طيلة ١٧ يوما في مكاتب أمن الدولة في الاسكندرية وفي قسم شرطة اللبان وأفيد بأنهما عذبا هناك. ثم نقلا الى معسكر قوات الأمن المركزي في قنا وأفيد بأنه عُصبت عيونهما وكبلت أيديهما وخلعت ملابسهما وعلقا من يديهما مع ممارسة ضغوط على الكتفين أو وضع أثقال على الرجلين، وضربا بأسلاك وعصي كهربائية ورشا بمياه ثلجية وعرضا لصدمات كهربائية.

٢١٦- محمد علوي علي المقبوض عليه في يوم ١٣ آذار/مارس ١٩٩٢ وحسن مكاوي حسين المقبوض عليه في يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وعطيه أحمد محمد المقبوض عليه في يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٢، ادعي أنهم عذبوا في معسكر قوات الأمن المركزي في الفيوم بأساليب تتضمن الضرب بالعصي وإطفاء السجائر على أبدانهم وتعريض أجزاء حساسة من أبدانهم لصدمات كهربائية.

٢١٧- وأحال المقرر الخاص كذلك الى الحكومة حالات التعذيب الوارد وصفها في الفقرات التالية.

٢١٨- الشريف حسن أحمد، وأحمد ابراهيم عبد الجليل، وقاسم ابراهيم قاسم قطيش، وعلاء الدين اسماعيل عباس رمضان، ومحمد سعيد محمد عبده، قبض عليهم في شهر آب/أغسطس ١٩٩٢ في

الاسكندرية بتهمة الانتماء الى منظمة إرهابية سرية. وحكم بالإعدام على أحدهم وهو الشريف حسن أحمد، وحكم على الآخرين بعقوبات تتراوح بين السجن لمدة سنة واحدة والسجن مدى الحياة. وأفيد بأنهم عذبوا عقب القبض عليهم، واكتشف الأطباء الشرعيون الرسميون الذين فحصوهم ندبات تتفق والتعذيب الذي ادعوا بأنهم تعرضوا له. وتضمنت اساليب التعذيب المبلغ عنها اصابة مواضع مختلفة من البدن بصدمات كهربائية والضرب.

٢١٩- محمود جهيني السعداوي أفيد بأنه قبض عليه يوم ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٢ واعتقل في سجن استقبال ليمان طره حتى يوم ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ عندما نقل الى مقر مباحث أمن الدولة في ميدان لاظوغلي. وأفيد بأنه تعرض هناك لتعذيب شديد لمدة ستة أيام توفي نتيجة له في نفس المبنى. وأثبت تحقيق رسمي أجراه النائب العام أن وفاته تعزى الى هبوط في الدورة الدموية وفي التنفس، غير أن التحقيق فشل فيما يبدو في ايضاح ظروف وفاته.

٢٢٠- عامر عبد المنعم، وهو صحفي يعمل في جريدة "الشعب" المعارضة قبض عليه في شهر تموز/يوليه ١٩٩٢ بتهمة حيازة منشورات معادية للحكومة، واعتقل لمدة شهر في مقر مباحث أمن الدولة في ميدان لاظوغلي. وافادت التقارير بأنه ضرب وتعرض لصدمات كهربائية في مواضع مختلفة من بدنه ولا سيما يده اليسرى.

٢٢١- محمد علي محمد علي قُبض عليه في يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في القاهرة، بسبب الاشتباه في أنه سرق سيارات، واقتيد إلى قسم شرطة العجوزة. وأفيد بأنه علق على باب وضرب على باطن قدميه بينما كان معتقلا وأفيد بأن رئيس التحقيقات حقنه بعد ذلك بخليط من الماء والغائط مما أسفر عن اصابة ساقة بالغرغرينا. ونتيجة لذلك تطلبت حالته ثلاث عمليات جراحية في مستشفى القصر العيني.

٢٢٢- ووردت كذلك معلومات عن الظروف السائدة في بعض السجون الرئيسية في منطقة القاهرة، ولا سيما في سجني استقبال ليمان طرة وليمان أبو زعبل. وافادت التقارير بأن المعتقلين في إطار أمن الدولة يعذبون روتينيا خلال استجوابهم في مباحث أمن الدولة قبل نقلهم الى السجن، وينقلون أحيانا سرا من السجن لتعذيبهم في أثناء حجزهم لدى مباحث أمن الدولة. وتتألف أساليب التعذيب في جملة أمور من الضرب بمناخس كهربائية وبأسواط جلدية تلصق بها قطع معدنية. وأحيلت حالات الأفراد التالي ذكرهم .

٢٢٣- الدكتور محمد السيد سعيد وأمير سالم وهما عضوان في مجلس أمناء المنظمة المصرية لحقوق الانسان، وهشام مبارك وهو محام قبض عليهم في شهر آب/أغسطس ١٩٨٩، بسبب انتمائهم المزعوم

الى حزب العمال الشيوعي المصري واقتيدوا الى سجن ليمان أبو زعبل. وأصيب هشام مبارك بنزيف دموي في أذنه اليمنى وبفقدان السمع مؤقتا، بالاضافة الى ندبات في ظهره وخلف رأسه نتيجة للضرب الذي أفيد بأنه تعرض له. وكان هشام مبارك أيضا عاجزا عن تحريك ساقه اليمنى نتيجة للضربات التي وجهت الى عموده الفقري.

٢٢٤- وأفيد كذلك بأن السجناء الذين يحتاجون إلى علاج عاجل أو الذين أوصي بأن يتلقوا رعاية متخصصة في مستشفيات خارج المعتقلات يحرمون في كثير من الأحيان من الرعاية الطبية. وادعي بأن بعض السجناء توفوا في مستشفيات السجون أو في زنزاناتهم بسبب ما تلقوه من رعاية طبية رديئة أو بسبب عدم تلقي تلك الرعاية. وهذا هو حال طالب قليش وهو سجين تركي في القناطر يبلغ من العمر ٥٢ سنة توفي في زنزانته بعد أن ضربه حراس السجن يوم ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩١، حسبما يُدعى. وهو كذلك حال محمد محمود شاك، وهو سجين صومالي في القناطر توفي يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بعد أن تعرض لضرب شديد بسبب محاولة الفرار من السجن، حسبما يدعى. وعلى الرغم من عدد الجلدات المباح وهو ٧٥ جلدة (بينما كان السجين مربوط الرأس والذراعين والساقين الى قطعة خشبية على شكل صليب)، قيل إن نحو ١٠٠ من حراس السجن تناوبوا على ضربه. ثم نقل الى زنزانة تحت الأرض حيث توفي. وأدعي أنه لم يتلق أي علاج للجروح التي أصيب بها.

٢٢٥- وذكّر المقرر الخاص الحكومة بنفس الرسالة المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ بادعاءات التعذيب المحالة في عام ١٩٩٢ التي لم يرد بصددها أي رد.

ملحوظات

٢٢٦- يشاطر المقرر الخاص لجنة مناهضة التعذيب فيما أعربت عنه من قلق وانزعاج (الفقرة ٢ من الوثيقة CAT/C/SR.170) فيما يتعلق بالمشكلة الخطيرة المتمثلة في الارهاب في مصر. حيث تقوم جماعات بارتكاب الأعمال الارهابية متذرعة بصورة سخيفة بالدين لتبرير شن هجومات شريرة موجهة في معظم الأحيان ضد المدنيين المصريين والأجانب. ويشعر المقرر الخاص كذلك بالقلق ازاء تقييم اللجنة الذي يفيد بأن التعذيب يمارس روتينيا في مصر، وأن الحالة الصعبة لا يمكن أن تبرر الخروج عن حظر التعذيب حظرا مطلقا فيما يتصل بالارهابيين المشتبه فيهم أو فيما يتعلق بغيرهم من الناس. ويؤيد المقرر الخاص اقتراحات اللجنة وتوصياتها، ولا سيما الاقتراحات والتوصيات الرامية الى انهاء الحبس الانفرادي ومحاكمة المسؤولين عن تلك الأفعال.

غينيا الاستوائية

المعلومات المحالة الى الحكومة

٢٢٧- ابلغ المقرر الخاص الحكومة برسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ بأنه تلقى معلومات تفيد بأن استخدام التعذيب مألوف في غينيا الاستوائية كوسيلة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين أو كشكل من أشكال العقاب. وعلى الرغم من أن التعذيب يستخدم أساسا ضد المعتقلين السياسيين، افيد كذلك بأن التعذيب يستخدم ضد الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم عادية. وتتضمن أساليب التعذيب الضرب، ولا سيما على باطن القدمين، واصابة الأجهزة التناسلية بصدمات كهربائية، وتعليق المعتقل من قدميه أو ذراعيه. والتعذيب شائع وبالخصوص خلال الاعتقال لدى الشرطة، غير أنه أفيد كذلك بأن قوات الأمن نقلت أحيانا من السجن سجناء صدرت ضدهم فعلا أحكام وعذبتهم.

٢٢٨- وأفيد بأن الظروف السائدة في مراكز السجن ظروف يرثى لها، ولا سيما بالنسبة الى النساء. ولا يتيح أي من سجن "بلاك بيتش" في ملابو أو سجن باتا أي عزل حقيقي بين الرجال والنساء، وزعم أن حالات تعدي سجناء ذكور و/أو حراس السجن على النساء جنسيا أو اغتصابهن حالات شائعة. ويرفض دائما تقديم الرعاية الطبية.

٢٢٩- وأحيلت الى الحكومة الحالات الفردية التالية:

(أ) أندريس أنغي أبيسو العضو السابق في مجلس بلدية سين - إزاسون قبض عليه في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٢ بتهمة استخدام السحر ضد السلطات. وقيل إنه تعرض لضرب شديد، وربط إلى عمود وأبقي في الشمس لمدة خمس ساعات.

(ب) ديمتريو الفارا، وتوماس بويتشيكو، وخوليو إسونو، وانريكي ندونغ، وبابلو ندونغ، وغاسبار اوندو، وغوادالوبي نغي كانوا ضمن مجموعة تتألف من ٢٩ شخصا اعتقلوا يوم ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عندما اقتحمت الشرطة مكاتب حزب تقدم غينيا الاستوائية في ملابو. واقتيد المعتقلون الى مقر الشرطة الوطنية، ونقل الأشخاص المذكورون أعلاه الى سجن بلايا نيغرا. وأفيد بأن جميعهم تعرضوا للضرب على باطن أقدامهم.

(ج) استيبان خوان مبوميو نتشاما، وهو سجين يقضي عقوبة بالسجن مدتها أربع سنوات في سجن بلاك بيتش اقتيد إلى مخفر الشرطة في يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩١ لاستجوابه فيما يتصل بسجناء آخرين متهمين بالاغتيال. وأفيد بأن يديه وقدميه كبلتا وأنه ضرب وعلق من معصميه لمدة ست ساعات إلى أن انكسرت احدى ذراعيه. ثم أعيد الى السجن حيث ظل في زنزانة عقاب لمدة سبعة أشهر. ولم يوفر له أي علاج طبي.

(د) داماسو اباغا نفي توفي يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ وزعم أن ذلك كان نتيجة للتعذيب الذي تعرض له في مخفر شرطة ايبيبيين. وأفيد بأن طبيبا من مستشفى المقاطعة فحص الجثة وأكد وجود كسر في اليد اليسرى وثلاث كدمات في الرأس وكدمتين في الجبهة وجروح بين أصابع اليد اليسرى.

٢٣٠- وجرى ابلاغ المقرر الخاص كذلك بأن الشرطة اعتقلت لمدة يومين نحو ٤٠ طالبا ومدرسا فيما يتصل بمظاهرة سلمية جرت في باتا يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وأفيد بأن جميعهم تعرضوا لتعذيب خطير.

٢٣١- وبالإضافة إلى ذلك قبض في يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ على نحو ١٠٠ شخص في ملابو من بينهم مدرسو معهد ملابو الوطني للتعليم الثانوي، وأفرج عنهم بعد نحو ١٠ أيام. وأفادت التقارير بأن معظمهم ضربوا مرارا على الرأس والظهر والأعضاء التناسلية وباطن القدمين. واصيب مثلا سيليستينو باكالي، وهو عضو في "الترافد من أجل الديمقراطية الاجتماعية" باصابات بالغة في منطقة الكليتين وكسر في أسنانه، وأصيب أرسينيو مورو بكسر في عدة أضلع وبخرق طبلة احدى أذنيه.

نداءات عاجلة

٢٣٢- وجه المقرر الخاص نداءات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص المشار اليهم في الفقرات التالية الذين أُعرب عن مخاوف من أن يتعرضوا للتعذيب في أثناء الاعتقال. وترد تواريخ توجيه تلك النداءات بين قوسين في نهاية الموجزات المقابلة.

٢٣٣- قبض على ٢١ شخصا في ملابو في نهاية شهر آب/أغسطس ١٩٩٣ عندما عاد زعيم حزب الوحدة الشعبية الى الوطن من المنفى. واُدعي أن المعتقلين اقتيدوا الى ثكنات الحرس المغربي سابقا حيث جرى رشهم بالبنزين وظلوا في الشمس لمدة عدة ساعات. واُدعي أن واحدا من المعتقلين، أفرج عنه لاحقا، تعرض لضرب مبرح تسبب له اصابات في أذنه وساقه وفخذه أدى به إلى مواجهة صعوبة كبيرة في المشي. وأفيد كذلك بأن أحد أعضاء حزب الوحدة الشعبية، وهو بيدرو موتو، اعتقل يوم ٢٢ آب/أغسطس وتوفي بعد ذلك ببضعة أيام في سجن بلاك بيتش متأثرا باصاباته الناجمة عن التعذيب. (٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣)

٢٣٤- فرانسيسكو انغونو ميكي، وهو موظف حكومي من بلدية باتا يبلغ من العمر ٥١ سنة وقريبه خوسي رامون اوباما زعم أنه اعتقلهما يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣ في باتا أفراد من شرطة الأمن وضربوهما في أثناء نقلهما إلى مخفر الشرطة. (٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

٢٣٥- توبياس ابويانغ نغيما، وهو ملازم أول سابق في الجيش، زُعم أنه اعتقل يوم ٣ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣ في ايبيبيين في شمال شرقي مقاطعة ريو موني. وأفيد بأنه نقل بعد الى ملابو حيث استجوب في ثكنة عسكرية تقع قرب قصر الرئيس، وانه تعرض لتعذيب شديد في أثناء استجوابه لإجباره على توقيع اعتراف فيما يتعلق بتورطه في محاولة لقلب الحكومة الحالية. (١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

أثيوبيا

نداءات عاجلة

٢٣٦- وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى الحكومة يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ فيما يتعلق بالموظفين التالي ذكرهم في المكتب الاقليمي لرابطة أورمو للإغاثة في دير دوا في شرق أثيوبيا: احمد محمد، وعباس سعيد، وشريف محمد، وعثمان عمر، وعلي حيدر، وعبد العزيز عبد الله، ومحمد أحمد، وعمو حميد، ومحمد عبده، وموسى ابراهيم، ورايا عبدي، وحامد عبد الله، وغالايي توفي، وتاج الدين عبد الله، ومحمد عز الدين. وأفادت التقارير بأن أفراد قوات الأمن قبضوا على هؤلاء الأشخاص بين يومي ٢٦ أيلول/سبتمبر و٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ وذلك فيما يبدو بسبب الاشتباه في وجود صلات بينهم وجبهة تحرير أورومو. ويعتقد أنهم اعتقلوا في "معسكر اعادة التأهيل" في هوروسو قرب دير دوا، وهو معسكر تدريب عسكري سابقا استخدم منذ اواخر عام ١٩٩١ كمركز اعتقال لأعضاء جبهة تحرير أورومو المزعومين. وقد أُعرب عن مخاوف من أن يتعرض هؤلاء الأشخاص للتعذيب.

غواتيمالا

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة

٢٣٧- أحال المقرر الخاص الى الحكومة في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ حالات التعذيب التالية التي ادعي أنها حصلت في البلد:

(أ) بابلو اتزيب هرنانديس وكروس لوس هرنانديس، ومانويل باتن هرنانديس، وهم فلاحون من مجتمع شيكيكيل المحلي في تشيول في بلدية كونين في مقاطعة الكيشي، وأعضاء مجلس المجتمعات المحلية الاثنية "رونوخيل جونام" استدعوا للحضور أمام فصيلة عسكرية في تشيول يوم ٨ أيار/مايو ١٩٩٣. وأفيد بأنهم استجوبوا تحت التعذيب لمدة أربع ساعات فور وصولهم إلى الفصيلة. ومن بين أشكال التعذيب الأخرى التي تعرضوا لها أفيد بأنهم ضربوا على وجوههم وخزوا بقطع خشبية مشتعلة. وتطلبت حالتهم نقلهم إلى المستشفى بعد الافراج عنهم نتيجة لما لحق بهم من اصابات.

(ب) سنتياغو كبريرا لوبيس وانستاسيا لوبيس كالبو، وهم فيما زعم من أعضاء وحدة غواتيمالا الثورية الوطنية قبض عليهما أفراد دائرة المخابرات العسكرية G-2 في آذار/مارس ١٩٩١ قرب كوليما رقم ١ في سان بابلو في مقاطعة سان ماركوس واقتيدوا إلى فصيلة البورفينير العسكرية في سان بابلو وأفيد بأنهم تعرضوا هناك لضرب مبرح. وأفيد بأن كبريرا لوبيس رمي في حفرة وعرض لصدمات كهربائية.

(ج) خوليو سيزار رييس وهو أحد أطفال الشوارع قبض عليه شرطيان يوم ١٤ آذار/مارس ١٩٩٣ في المنطقة ١ في مدينة غواتيمالا وطلبا إليه إبراز وثائق هويته. وبالنظر إلى أنه تعذر عليه إبراز تلك الوثائق، حاول الشرطيان اقتياده إلى مخفر الشرطة، فقاوم خوليو سيزار رييس محاولتهما. وافيد بأن أحد الشرطيين أصابه بحروق في ذراعه اليسرى وفي أصابع يده اليسرى فتلقى ما مجموعه ٢٩ حرقا.

(د) الطالب سرخيو فرناندو ارتشيلا، قبض عليه أعضاء دائرة المخابرات العسكرية G-2 في يوم ٣ آب/أغسطس ١٩٩٢ في الشارع السادس في مدينة غواتيمالا وعصبوا عينيه واقتادوه إلى مركز اعتقال عسكري غير محدد يقع قرب كوبان في ألتا فيرباس. وأفيد بأنه تعرض للحرق بالسجائر، وغطي رأسه بغماء مشبع في مادة مبيدة للحشرات وضرب على بطنه خلال استجوابه.

٢٢٨- وأسدى المقرر الخاص شكره الى الحكومة في نفس الرسالة على ردها على حالة خوان بابلو ليموس سيلفا (وهي حالة ما زالت قيد التحقيق) التي أحيلت في شهر آب/أغسطس ١٩٩٢، وذكّر الحكومة بعدد من الحالات استرعي انتباهها اليها في عام ١٩٩٢، وهي حالات لم يرد بصددها أي رد.

نداءات عاجلة

٢٢٩- وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى الحكومة يوم ٢٢ تموز/يولية ١٩٩٣ فيما يتعلق بتوماس بيريس بيريس وهو عضو في لجنة اتحاد الفلاحين ادعي بأنه اعتقل يوم ٩ تموز/يولية ١٩٩٣ في تشونتالا في بلدية سانتو توماس دي تشيتشيكاستينانغو في مقاطعة الكيشي على أيدي أفراد في قوات الشرطة الوطنية مصحوبين برجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية. وأفادت المعلومات الواردة بأن توماس بيريس بيريس تعرض لضرب مبرح خلال استجوابه للحصول على معلومات عن عدد من المنشورات عثر عليها في بيته بشأن ريغوبرتامينتشو، وبسبب اخراج جثث ٢٧ هنديا دفنت في عام ١٩٩١ في قبور سرية في تشونتالا.

المعلومات التي قدمتها الحكومة فيما يتعلق بقرار اللجنة ١٩٩٣/٤٨

٢٤٠- ذكرت الحكومة في مذكرة شفوية مؤرخة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أن النزاع المسلح الداخلي أسفر على مر السنين عن آلاف القتلى وحالات الاختفاء واللاجئين والنازحين، كما أسفر عن تدمير لا مبرر له للهياكل الأساسية الرئيسية وتحويل الموارد. وأعلنت الحكومة كذلك أن جماعات رجال العصابات العاملة في البلد اقترفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بما ينتهك القانون الوطني والعهدين الدوليين، كما ارتكبت عددا من الاعتداءات ضد السكان المدنيين غير المشاركين في النزاع. وأشارت الحكومة كذلك الى عدد من التدابير المتخذة لمكافحة تجارة المخدرات، غير أنها أشارت إلى أن الأنشطة التي يقوم بها تجار المخدرات لا يمكن أن تعتبر بمثابة ارهاب بالنظر إلى أنها ليست موجهة دائما ضد الدولة.

هايتي

المعلومات المحالة إلى الحكومة القائمة بحكم الواقع

٢٤١- أبلغ المقرر الخاص الحكومة القائمة بحكم الواقع برسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بأنه تلقى تقارير عن تعذيب وإساءة معاملة مدنيين على أيدي الجيش ورؤساء الأقسام والمدنيين العاملين معهم. وقيل إن الضرب المبرح يمارس بطريقة شبه آلية عندما يقبض على شخص ما، وإن الضرب المبرح يحصل يوميا في مراكز الاعتقال التي يديرها الجيش أو الشرطة. وابلغ كذلك عن حدوث عمليات ضرب في الشوارع إما في أثناء المظاهرات أو عندما تقتحم قوات الأمن حيا معينا في مدينة بور - أو - برانس أو في المدن الرئيسية. وحتى النساء والأطفال تعرضوا في هذه الحالات لضرب مبرح. وادعي بأن شرطة مدينة بور - أو - برانس اتجهت إلى أماكن ينام فيها أطفال الشوارع ليلا، وهي عادة قرب مقبرة المدينة، وضربوهم لحملهم على الانتقال إلى مكان أقل ظهورا للعيان. وأحيلت كذلك الحالات الفردية المشار إليها في الفقرات التالية.

٢٤٢- جودي داموس قبض عليه أفراد من القوات المسلحة في يوم ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عقب مظاهرة مناهضة للحكومة جرت في دام ماري، في أنسي دينولت، في مقاطعة غراند - أنسي. واعتقل في البداية في سجن أنسي دينولت حيث أفيد بأنه تعرض لإساءة المعاملة يوميا، ثم نقل إلى السجن في جيريمي. وكسرت إحدى ذراعيه نتيجة لسوء المعاملة التي تعرض لها.

٢٤٣- ريجاند سيفيري أفيد بأن جنودا في فيري ضربوه ضربا مبرحا يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ مما نتج عنه كسر يده اليسرى.

٢٤٤- ليريس سيدور قيل إن رئيس القسم قبض عليه بصورة غير قانونية في يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في ديزارم وضربه ضربا مبرحا. وحصل القبض على ليريس سيدور وضربه بحضور ثلاثة زوار كنديين وأمريكيين اثنين كان رئيس القسم يبين لهم مشروعا إنمائيا في منطقته. ثم نقل ليريس سيدور إلى مركز عسكري حيث ضرب من جديد حسبما قيل.

٢٤٥- فيليب بيير قبض عليه يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ واقتيد إلى ثكنة بيتي - غواف العسكرية حيث توفي نتيجة للضرب المبرح الذي تعرض له.

٢٤٦- جان أوغوستين، وهو عضو في منظمة قائمة على مستوى القاعدة الشعبية، أفيد بأنه قبض عليه في مدينة بور - أو - برانس في ليلة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ واقتيد إلى دائرة التحقيقات ومكافحة العصابات حيث تعرض لضرب مبرح.

٢٤٧- موريس داموسي، وهو عضو في اللجنة الوطنية لمؤتمرات الحركات الديمقراطية أفيد بأن جنودا قبضوا عليه يوم ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في بيني في المقاطعة الجنوبية الشرقية وتعرض لضرب مبرح.

٢٤٨- ديولان كورجيلاس، وهو عضو في منظمة قروية توجد قرب الشمال الغربي من مدينة جان رابيل قبض عليه رئيس القسم المحلي في القوات المسلحة ومساعده في يوم ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وضرباه ضربا مبرحا.

٢٤٩- رايمون أمازان قبض عليه أفراد من القوات المسلحة في مدينة لي كايس في المقاطعة الجنوبية يوم ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وضربوه.

٢٥٠- أوريجين سيرياس قبض عليه رئيس قسم سو دو يوم ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بتهمة التعاطف مع لافالاس. وقيل إن الجنود ضربوه ضربا مبرحا ونتفوا لحيته وحرقوا مواضع من بدنه بعيدان ثقاب.

٢٥١- جان - إيميل إيستيمابل، وهو صحفي يعمل في إذاعة كاسيكي، قبض عليه في يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في قرية بون جوكس في الفرع الثالث من مارشان ديسالين في مقاطعة أرتيبونيت، ونقل أولا إلى سجن مارشان ديسالين ثم إلى سجن سان مارك. وقيل إنه تعرض لضرب مبرح ولا سيما بأسلوب "كالوت ماراسا"، وهو الضرب المتزامن على كلتا الأذنين، الذي عادة ما يقوم به شخص منتصب خلف الضحية.

٢٥٢- إرنست جودي قبض عليه عريف مسلح قبالة كنيسة غراند ديدون يوم ٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ واقتاده إلى ثكنة ديدون. وقيل إن إرنست جودي تعرض للتعذيب بأسلوب "جاك"، وهو أسلوب يتجسد في ضرب الضحية بينما توضع عصا تحت فخذيه وفوق ذراعيه.

٢٥٣- مطران جيريمي الكاثوليكي الروماني نيافة ويلي روميلوس أفيد بأنه هجم عليه وضربه مجموعة من المدنيين المسلحين بعد إقامة القداس في كاتدرائية بور - أو - برانس. وأفاد شهود بأن أفراد قوات الأمن كانوا واقفين جانبا بينما طرح المطران أرضا ولكم مرارا وتكرارا على وجهه وركل.

٢٥٤- جان - لوك أنطوان أفيد بأن جنودا ضربوه مرارا حتى الموت في أوائل شهر آذار/مارس ١٩٩٢ في بيني في المقاطعة الجنوبية الغربية، بعد أن قبض عليه عريف بسبب سيره في الشوارع وهو سكران.

٢٥٥- باتريك بوردو وهو عضو في منظمة قائمة على مستوى القاعدة الشعبية أفيد بأن أفرادا من القوات المسلحة قبضوا عليه في يوم ١ آذار/مارس ١٩٩٣ في جيريمي في مقاطعة غراند - أنسي وضربوه ضربا مبرحا.

٢٥٦- كاجوست ليكسيوس، الأمين العام لنقابة العمال العامة (Centrale Generale des Travailleurs)؛ وفابونور سان فيل وسافور أوريلوس، وهما عضوان في النقابة، أفيد بأن أفرادا من الشرطة يرتدون الزي الرسمي ينتمون إلى السرية الثالثة قبضوا عليهما في يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ أمام إذاعة كاريبي في بور - أو - برانس. وبينما كان الأشخاص الثلاثة معتقلين، تعرضوا لضرب مبرح بالعصي على كامل أجسامهم وركلوا. ونتيجة لذلك، فقد كاجوست ليكسيوس وعيه طيلة يومين، حسبما أفيد به، وغطت ردفيه قروح مفتوحة وأصيب بفشل كلوي.

٢٥٧- وجرى إبلاغ المقرر الخاص كذلك بأن مجموعة من الرجال المسلحين يعتقد أن لهم صلة بالقوات الحكومية نهبوا بيت سان جان سيرفيل، وهو مقيم في الولايات المتحدة، ويقع البيت في شارع بوبلار في مدينة بور - أو - برانس. وضرب المعتدون والدته البالغة من العمر ٧٣ سنة وضربوا زوجته واغتصبوها.

٢٥٨- وبالإضافة إلى الحالات المذكورة أعلاه، تلقى المقرر الخاص قائمة تتضمن أسماء الأشخاص التالي ذكرهم الذين يزعم أنهم عذبوا بعد القبض عليهم بين شهري حزيران/يونيه ١٩٩٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وهم: فرانكيل أوغوستين، فالديك أوغوستين، سيرج بيلفال، لوك بيانيمي، هيرلود بورسيكو، ولفريد برونو، جوليان كادي، بيير نفيل كاليكستي، كليمار كانادیان، بونا شارل، روجي شارل، جان شيري،

جورجيت دانتيس (وهي حامل)، أرنولد ديهو، فرانكيل ديلفا، دانيال ديميسمين، جان إيرنسو ديفيرس، غابرييل دولسي، إيتيان دوريلوس، جان دينيس دوكانور، بوميس دوفيرسو (وهي امرأة تبلغ من العمر ٦٢ سنة)، ألدرين دوفيفيي، جاك إيدي، كليرما إيدمون، ماتورين إيلوسما، جاكسون إيتيان، غيردا إيكسينور، لوسيان فيس إيمي، جيرمين غاركونفيل، أوريلار غيريي، فولفيك غيريي، مونفيانس هيرار، نيليو جابرون، جوسوي جان هيرارد، دوتان جان لوي، لوسياني جان، لويجان جوانيس، أوكليد جوساسين، ستيفان جوزيف، جوديت لاكوتور، جانيس لاروش، فرانسوا لوي، كارلو لوي، نيدير مارسيلين، ألتيد ماتيو لويدور، جاكوب ميشار، جامس ميشيل، باتيستا ميلو، بيير ميكسو، وفرانسوا موندييزير، لوسيني ميرتيل، تيتيت نينيت، أبنير نيكولا، إيلفي بايوتي، دينيس فيليب، شارل بيير، جاكسيليا بيير، فيليب بيير، أوغوست بورسيلاي، نيكولا رايموند، فرينيل ريجيس، جان باتيست سامسون، لوكنر سيموس، باتريك سوميزيل، سيليان سان فلور، جانسيليا سانت هيلير، بيير سان لوي، سيلونديو سيلفاستر، كريستيان تيودور، موريس تيودور، جان توماس، ليبي تي، توني بيير فيكسامار، هوغنس فولتير، فولتير ريمي.

نداءات عاجلة

٢٥٩- وجه المقرر الخاص يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ نداء عاجلا إلى الحكومة القائمة بحكم الواقع بالنيابة عن سير غو ميتازر ودجوبيت سيوس وبيرتران دوريسمون، وهم يسكنون ضاحية أخصاص رابوتو في غونايفيس في مقاطعة أرتيبونيت، الذين قبض عليهم جنود يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ في مدينة بور - أو - برانس. وادعي أنهم تعرضوا للضرب لدى القبض عليهم واقتيدوا إلى السجن في غونايفيس. وقبض كذلك في نفس التاريخ على شاتي ميتايير وأنفي شاريتابل في رابوتو، وادعي بأنهما عذبا حسب أسلوب "جاك".

ملحوظات

٢٦٠- يشارك المقرر الخاص في القلق الذي ينعكس في التقرير المؤقت الذي قدمه إلى الجمعية العامة المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، والذي يفيد بأن التعذيب وإساءة المعاملة على أيدي الشرطة العسكرية والمدنيين العاملين معها ما زالا متفشيين ويمارسان بانتظام في هايتي (الفقرات من ٦٨ إلى ٧٧ من الوثيقة A/48/561).

الهند

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة

٢٦١- أبلغ المقرر الخاص الحكومة برسالة مؤرخة في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٣ بأنه تلقى تقارير تبين أن الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم وكذلك الأشخاص المعتقلين لأسباب سياسية يعذبون بصورة روتينية في مخافر الشرطة بغية انتزاع اعترافات أو معلومات منهم، وبأن معتقلين عديدين توفوا

نتيجة لذلك التعذيب. وتشمل أساليب التعذيب ما يلي: جذب ساقي الضحية وهما متباعدتان بما يسبب آلاما كبيرة واصابات داخلية في الحوض؛ ودحرجة مسلفة خشبية أو معدنية ثقيلة على فخذي الضحية؛ وتعريض الأعضاء التناسلية للضحية ورأسه وأذنيه وساقيه لصدمات كهربائية؛ والضرب لمدد طويلة بعصي وبأسواط جلدية، وربط يدي الضحية خلفها وتعليقها من الساقين من السقف؛ والاغتصاب أو التهديدات بالاغتصاب أو التحرش؛ والحرمان من الغذاء والشراب؛ وإبقاء الشخص عاريا في البرد وفي الشمس الحارقة في الصيف.

٢٦٢- ووردت كذلك معلومات تفيد بشيوع ممارسة الشرطة الاغتصاب في جميع أنحاء البلد. وعادة ما تكون الضحايا نساء فقيرات ونساء ينتمين إلى الطائفة الدنيا الضعيفة وإلى الأقليات اللاتي يعتقلن للاشتباه فيهن، أو كرهائن أقرباء تبحث عنهم العدالة في قضايا جنائية أو سياسية أو من أجل الحث على دفع فدية لإطلاق سراحهم. وأفيد كذلك بأن الاغتصاب يحصل خلال عمليات مكافحة التمرد في المناطق التي تشهد منازعات.

٢٦٣- وأحيلت إلى الحكومة الحالات الوارد وصفها في الفقرات التالية:

٢٦٤- غانيشان، وهو ناشر وطابع الصحيفة الأسبوعية التاميلية "ناكيران" قبضت عليه شرطة تاميل نادو يوم ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بعد أن نشرت تلك الصحيفة مقالا افتتاحيا ينتقد المعاملة التي تلقتها الصحافة على أيدي الوزير الأول لتاميل نادو. وبعد الافراج عنه بكفالة يوم ٢٠ نيسان/أبريل، انهار، حسبما أفيد به، في مكتب صحيفة ناكيران وهو يروي لزملائه كيف عذبته الشرطة. ونقل بسرعة إلى مستشفى خاصة حيث توفي.

٢٦٥- وردت الحكومة يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بأن هذا الشخص قبض عليه فيما يتصل بنشر مقال في صحيفة "ناكيران" يتضمن ملاحظات فاحشة مجونية قدحية تحرض على الفتنة. وقدم فورا إلى القاضي الرئيس الاضافي للمنطقة الذي قرر إعادته إلى الحجز القضائي. وقدم كذلك طلب كفالة حدد موعد البت فيه يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وهو طلب سجل القاضي عليه عبارة "لا توجد أي شكاوى بصدد التعذيب أو إساءة المعاملة". ولم يقدم محامي غانيشان أي شكوى أو التماس من هذا القبيل للحصول على العلاج الطبي حتى في جلسة الاستماع إلى طلب الافراج بكفالة المعقودة يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وهو طلب رفض. وقضت المحكمة المدنية الرئيسية في مدراس بالافراج عن غانيشان بكفالة يوم ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢. وقام محرر صحيفة "ناكيران" وموظفوها بتزيين ر. غانيشان بالأزهار فور إطلاق سراحه، قرب السجن المركزية في مدراس. ونشرت صورة عن الحدث في عدد صحيفة "ناكيران" الصادر يوم ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وهو عدد لم يشر إلى أي تعذيب أو إساءة معاملة. غير أن الصحيفة الأسبوعية ذكرت أن غانيشان كان يعاني من مرض في القلب ومن

ارتفاع ضغط الدم. ونقل غانيشان إلى مستشفى ديفاكي يوم ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢. وحتى التقرير الطبي لم يكشف عن أي أعراض أو أدلة تفيد بأنه عذب.

٢٦٦- ناندا غوبال، وهو موظف جامعي ينتمي إلى الطائفة المحمية (طائفة المنبوذين سابقا)، اعتقل للاستجواب في يوم ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٢، وذلك فيما أفيد بصدد سرقة. وتوفي في الاعتقال في مخفر شرطة أنامالايناغار، في شيدامبارام، في مقاطعة جنوب أركوت، في تاميل نادو، يوم ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٢، وذلك فيما ادعي نتيجة لتعرضه للتعذيب لمدة أربعة أيام. وكشف فحص أجري على الجثة أنها تحمل واحدا وعشرين جرحا. وقبض كذلك يوم ٢٩ أيار/مايو على بادميني، وهي زوجته الثانية، واقتيدت إلى نفس مخفر الشرطة. وأفيد بأن ٤ من رجال الشرطة اغتصبوها في حضور زوجها.

٢٦٧- فيدياداران وهو رئيس جماعة "إصلاحية" في حزب المؤتمر في كارثيكابالي بانتشايات، في هاريباد تالوك، في مقاطعة ألابوزا، في كيرالا قبضت عليه الشرطة يوم ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ في هاريباد. وأفيد بأنه عذب وهو في حراسة الشرطة ثم نقل بسرعة إلى مستشفى هاريباد الحكومية حيث أعلن عن وفاته فور وصوله إليها.

٢٦٨- أبلغت الحكومة المقرر الخاص يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بأنه لوحظ في أثناء اعتقال فيدياداران في هاريباد أنه حاول شنق نفسه. ولوحظ في اليوم التالي أنه كان مستلقيا دون حركة فنقل فورا إلى مستشفى هاريباد حيث أعلن أنه توفي. واقيمت دعوى جنائية، ويجري مفتش الشرطة العام تحقيقا في هذا الصدد.

٢٦٩- ساتيافان، من قرية جارودا كالان، توفي في مخفر شرطة ناجافغار في دلهي يوم ٢ آذار/مارس ١٩٩٣ وذلك فيما زعم نتيجة للتعذيب. وأفاد صديقاه بالراج، المعروف باسم بيلو، وإيشوار سينغ اللذان قبضا عليهما معه، بأنهم تعرضوا كلهم للضرب في مخفر الشرطة حتى انهار ساتيافان.

٢٧٠- راجيندر براساد وهو عامل في مصنع "India Safe" في منطقة مايابوري الصناعية توفي يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وذلك فيما زعم بعد أن تعرض للتعذيب على أيدي رجال الشرطة ورجال مأجورين لإدارة المصنع. وأفادت التقارير بأن شرطيين أوقفا عن العمل وبأن قاضيا في المقاطعة الفرعية يجري تحقيقا في المسألة. غير أنه لم يجر حسبما هو معروف أي تحقيق كامل على أيدي سلطة مستقلة، ولم تتخذ أي تدابير إضافية ضد الموظفين الذين يزعم أنهم مسؤولون عن وفاته.

٢٧١- وردت الحكومة يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بأن راجيندر براساد وشخصين آخرين كانوا يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٣ يعبرون، فيما أفيد به، السكك الحديدية عندما دهسه قطار عرضا. وبين

التحقيق الذي أجرته شرطة السكك الحديدية أن الوفاة كانت بسبب الحادث. وعقب الوفاة، قدم أحد عمال المصنع شكوى تفيد بأنه تعرض للضرب على أيدي صاحب المصنع. وقدمت شكوى قُبض استنادا إليها على صاحب المصنع وعلى أشخاص آخرين. وما زالت القضية قيد التحقيق.

٢٧٢- وتلقى المقرر الخاص كذلك معلومات تفيد بوجود نمط من أنماط انتهاكات حقوق الإنسان يقترفها أفراد قوات الأمن في أثناء أداء واجباتهم في جامو وكشمير. وتشمل هذه المعلومات تقارير عن حدوث تعذيب وحشي واغتصاب على أيدي قوات الأمن، وهي عمليات كثيرا ما تحصل انتقاما للهجمات التي تشنها جماعات المناضلين الكشميريين عليهم. وأفيد بأن التعذيب يستخدم كوسيلة لانتزاع المعلومات من المعتقلين أو اجبارهم على الاعتراف أو معاقبة الأشخاص الذين يعتقد أنهم متعاطفون مع قوات رجال العصابات. وكل قوة حكومية تعمل في كشمير بما فيها الجيش الهندي والقوات الاتحادية الهندية شبه العسكرية، وقوات الشرطة المركزية الاحتياطية وقوات أمن الحدود لها مراكز استجواب خاصة بها في كشمير. وأفيد بأن المعتقلين تستجوبهم أولا قوات الأمن التي تعتقلهم لفترات قد تتراوح بين عدة ساعات وعدة أسابيع. ولا يقدم المعتقل في أثناء ذلك الوقت إلى المحكمة ولا يسمح لأي أحد من خارج مركز الاستجواب بالوصول إليه.

٢٧٣- وأفيد كذلك بأن موظفي الأمن يتجاهلون روتينيا الضمانات الإجرائية عندما يحتجزون شخصا ما. وعلى الرغم من أن القانون الهندي ينص على تقديم أي شخص محتجز إلى قاض في غضون ٢٤ ساعة من القبض عليه، فإن المعتقلين قلما يقدمون إلى القاضي على الإطلاق. ويجري كذلك روتينيا تجاهل المحظورات والضمانات الواردة ضد التعذيب في القانون الجنائي الهندي وقانون الإجراءات الجنائية الهندي، اللذين يحظران استخدام الاعترافات القسرية وينصان على إجراء تحقيقات في حالات الوفاة في أثناء الحجز، وعلى الحكم بالسجن على الموظفين الذين تثبت مسؤوليتهم عن ممارسة التعذيب. وأفيد بأن موظفي الأمن الذين مارسوا التعذيب في كشمير لم يُحمَّلوا قط المسؤولية الجنائية عن أفعالهم.

٢٧٤- وأفيد كذلك بأن استخدام الاغتصاب أمر شائع في كشمير كسلاح ضد النساء اللاتي يشتبه تعاطفهن مع المناضلين المزعومين أو أن لهن صلة قرابة بهم؛ أو كشكل من أشكال الانتقام من المدنيين الذين يعتقد أنهم يتعاطفون مع المناضلين. وقلما حققت السلطات في تهم الاغتصاب على أيدي قوات الأمن، ولم تسفر التحقيقات التي أجريت عن اقامة دعاوى جنائية. وأفيد بأن حوادث من هذا القبيل حصلت على سبيل المثال في تشاك سايدابورا قرب شوبيان في مقاطعة بولواما؛ وفي هاران قرب سريناغار؛ وفي غوريهاكار في مقاطعة هاندوارا. وأحيلت إلى الحكومة الحالات الفردية المشار إليها في الفقرات التالية.

٢٧٥- مظفر أحمد ميرزا قبض عليه في يوم ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ في ترال، وهي قرية تقع على بعد ٤ كيلومترات تقريبا جنوب سريناغار. وأفيد بأنه تعرض للضرب وعرضت أعضاؤه التناسلية لصدمات كهربائية. ثم أقحم قضيب حديدي في دبره ودفع إلى صدره. وعثر عليه على جانب الطريق ونقل في اليوم التالي إلى مستشفى "المعهد الطبي" (Medical College) وهو يعاني من آلام شديدة. وأجريت على صدره في اليوم التالي عملية جراحية كشفت عن إصابة الحجاب الحاجز والرئة اليسرى بتمزيق عريض. وتوفي نتيجة تلوث داخلي في غضون فترة تراوحت بين أسبوعين وثلاثة أسابيع.

٢٧٦- منصور أحمد غاناي وهو مقيم في مقاطعة واكورا في غاهدربال في جامو وكشمير، أفيد بأن جنودا من جيش فيلق بيهار العاشر قبضوا عليه يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ مع ١٤ شخصا آخر، وذلك خلال عملية تفتيش قام بها الجنود في قريته. وأفيد بأنه عذب لمدة ١٠ أيام بصدمات كهربائية وضرب بعصي وبمسدسات ورفسه الجنود. ثم ادعي بأنه علق رأسا على عقب لمدة ٢٤ ساعة تقريبا حتى فقد وعيه وأحرق فخذاه من الخلف بمادة البارافين.

٢٧٧- أبلغت الحكومة المقرر الخاص في يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بأن منصور أحمد غاناي أطلق سراحه بعد استجوابه وأعيد إلى أسرته يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وتوفي في المستشفى يوم ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢. وكشف فحص طبي أن وفاته ناجمة عن فشل كلوي. وقدم والده شكوى يوم ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣، والتحقيق جار في المسألة.

٢٧٨- نظيرة جان، اغتصبها يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ في بيتها أمام أطفالها جنود ينتمون إلى فيلق بنادق راجبوت المرابط في منطقة زاياكوت الصناعية الواقعة خارج مدينة سريناغار.

٢٧٩- مصروف سلطان وهو طالب في التعليم الثانوي من مدينة باتامالو اعتقلته قوات أمن الحدود شبه العسكرية يوم ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وأفيد بأن أربعة جنود ضربوه وعصبوا عينيه، واقتادوه مع ثلاثة شبان آخرين إلى مبنى حيث حاول أربعة من موظفي قوات أمن الحدود حمله على الاعتراف بأنه مناضل. وأفيد بأنه عندما رفض الاعتراف، علق من ركبتيه من عامود وضرب إلى أن كسرت إحدى ساقيه. ثم نقل إلى مركز "بابا الثاني"، وهو مركز استجواب قرب سريناغار، وأفيد بأنه تعرض هناك لصدمات كهربائية. وأطلق عليه النار عدة مرات في نهاية الأمر، غير أنه لم يمت على الرغم من اصاباته.

٢٨٠- وتسود حالة مماثلة فيما يبدو في البنجاب، وهي منطقة يزعم أن التشريع الخاص (قانون منع أنشطة الإرهاب والشغب) يمنح فيها قوات الأمن سلطات تعسفية للقبض على الأشخاص واعتقالهم دون توفر الضمانات القانونية العادية ودون توجيه اتهام إليهم أو محاكمتهم. ويعتقل السجناء طيلة أسابيع وأحيانا أشهر في معتقلات غير قانونية وغير معروفة، دون تقديمهم إلى القاضي. وينص القانون

بالإضافة إلى هذا على أن الاعترافات المقدمة أمام ضابط أعلى رتبة من رتبة مراقب في الشرطة تقبل بوصفها أدلة. وأفادت التقارير بأن هذه الظروف تيسر حدوث التعذيب، الذي يدعى بأنه يمارس بانتظام في مخافر الشرطة وفي السجون وفي معسكرات الاعتقال التي تستخدمها القوات شبه العسكرية. وأحيلت إلى الحكومة الحالات الفردية الوارد وصفها في الفقرات التالية.

٢٨١- غورميت كاور من قرية بام (باتالا) قبض عليها رجال الشرطة من مخفر شرطة كاثو نانغال في يوم ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ واستجوبوها بصدد صلة والدها بمجموعات معارضة. وأفيد بأنها ضربت وهي في الحبس لدى الشرطة وعلقت رأسا على عقب، واغتصبتها مجموعة من الأشخاص. وبعد ذلك بثلاثة أيام، أفرج عنها دون أن توجه إليها أي تهمة وتطلبت حالتها نقلها إلى مستشفى داليوال.

٢٨٢- غوربير سينغ من قرية غونغرانا في مقاطعة لودیانا قبضت عليه شرطة مقاطعة لودیانا في نهاية عام ١٩٩١ ووضعته في الحبس لديها، وادعي بأن شرطة لودیانا عرضته لضرب مبرح. وتطلبت حالته بقاءه في المستشفى لمدة عدة أسابيع بعد الافراج عنه.

٢٨٣- هارجيندر كاور، وهي زوجة هارديب سينغ من لاتالا، أفيد بأنها تعرضت للضرب يوم ١١ آب/أغسطس ١٩٩٢ على أيدي أفراد الشرطة الذين فتشوا بيتها. وأفيد كذلك بأن زوجها هارديب سينغ واختها نسيب كاور وشقيق زوجها أمارجيت سينغ تعرضوا فيما أفيد لضرب مبرح قبل نقلهم إلى مخفر شرطة سودار. وتوفيت هارجيندر كاور في مساء ذلك اليوم في مستشفى كوندان لال متأثرة باصاباتها.

٢٨٤- وردت الحكومة يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ قائلة إن بيت هارديب سينغ اقتحم وقدمت قضية فور تلقي معلومات محددة أفادت بأنه يأوي إرهابيين متشددين. أما فيما يتعلق بوفاة هارجيندر كاور، فقد ذكرت الحكومة بأن جاموسا ضربها في قريتها ذاتها. ونقلت بسرعة إلى مستشفى قريبة حيث توفيت من جراء اصاباتها. وبالنظر إلى أن وفاتها ليست وفاة طبيعية، فقد أجريت تحقيقات بموجب الفرع ١٧٤ من القانون الجنائي. وأدلى شيوخ قرية لاتالا صراحة ببيان يقول بأن هاجيندر كاور توفيت من جراء اصاباتها الناجمة عن هجوم الجاموس عليها في بيتها. وخلص تقرير تشريح الجثة الذي قام به فريق من أطباء مستشفى لودیانا المدنية إلى أن الوفاة ناجمة عن نزيف وعن صدمة من جراء اصابات واسعة النطاق تسبب الجاموس فيها.

٢٨٥- باي غورديف سيخ، وهو واعظ ديني من طائفة السيخ قبض عليه رجال شرطة جاغراوون يوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وتوفي باي غورديف سيخ بعد ذلك بعدة أيام، وأفيد بأن وفاته ناجمة عن التعذيب.

٢٨٦- بيشامبار قبض عليه رجال الشرطة يوم ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في قرية نيخري في ولاية هاريانا، وادعي أن رجال الشرطة جلدوه بسوط مصنوع من مطاط عجلة سيارة، وضربوه وخصوه وهو فاقد الوعي.

٢٨٧- فيكال كومار أدانا، وهو مساعد في وزارة المالية من تيغاوون في فريد أباد في هاريانا، قبض عليه موظفو مكتب التحقيقات المركزي في فندق راجديب بعد ظهر يوم ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٣ للاشتباه في انتحاله شخصية أخرى والمطالبة برشوة. واستجوب أولا في مكتب التحقيقات المركزي، ثم نقل في المساء إلى مخفر شرطة لودي كولوني. ويبدو أن الشرطة لم تسجل القبض على فيكال كومار في السجل اليومي. وعثر عليه ميتا في الزنزانة في اليوم التالي. وعلى الرغم من أن الشرطة ادعت أنه شنق نفسه، فإن "تقرير الوفاة" بيّن عدة جروح في بدنه تدل على التعذيب.

نداءات عاجلة

٢٨٨- أحال المقرر الخاص إلى الحكومة أربعة نداءات عاجلة بالنيابة عن الأشخاص التالي ذكرهم، الذين يخشى أن يتعرضوا للتعذيب في أثناء الاعتقال. ويرد التاريخ الذي وجه فيه النداء بين قوسين في نهاية الموجز المقابل.

٢٨٩- موهيندر سينغ غريوال، وهو محام والأمين العام لمنظمة حقوق الإنسان الدولية في لوديانا في ولاية البنجاب أفيد بأنه استدعي لاستجوابه يومي ٢٣ و٢٤ آذار/مارس ١٩٩٣ في مقر وكالة التحقيقات الجنائية في لوديانا. وأفيد بأن ضابطا أقدم في شرطة البنجاب اساء معاملة السيد غريوال وهدده بتعريضه للتعذيب الشديد أو للقتل إذا استمر في الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة المرتكبة على أيدي الشرطة. (٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣)

٢٩٠- وذكرت الحكومة فيما يتعلق بهذه الحالة أن أفراد شرطة دلهي انتقلوا إلى لوديانا للتحقيق في اختطاف رجل أعمال من دلهي. ودعي موهيندر سينغ غريوال إلى مكتب المفتش (وكالة التحقيقات الجنائية) في لوديانا لاستجوابه لأن شرطة دلهي كانت لديها معلومات تفيد بأن مختطفي رجل الأعمال استخدموا هاتف السيد موهيندر سينغ غريوال. وأُنكر إنكارا قاطعا أن موهيندر سينغ غريوال تعرض لسوء المعاملة إما على يدي مراقب الشرطة (المفتش) في لوديانا أو على يدي أي شخص آخر. وأنكر كذلك أن تكون مفكرته قد أخذت منه أو صودرت منه أو أنه أجبر على كشف أرقام هاتفه الشخصية.

٢٩١- وأفيد بأن أسرة روبش سينغ، وهو طالب يبلغ من العمر ١٨ سنة زُعم أنه توفي من جراء التعذيب الذي تعرض له في شهر أيار/مايو ١٩٩٢ في مخفر شرطة دور غابور في غرب البنغال، لاذت بالفرار الى غورغاون في هاريانا بعد أن هددتها الشرطة بعواقب وخيمة بسبب تقديم شكوى. غير

أن والدة روبيش سينغ وأخته سيما راغافان وكانتا ديفي عادتا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ إلى بيتهما. وفي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، قدمت منظمة معنية بالحقوق المدنية شكوى الى محكمة كلكتا العالية وشاركت سيما راغافان وكانتا ديفي في هذه الشكوى. وادعي أن الشرطة حضرت بعد ذلك الى بيتهما وأساءت معاملتهما وهددتهما مرة ثانية. (٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣)

٢٩٢- أفيد بأن ٥ من رجال الشرطة يرتدون ملابس مدنية قبضوا على غورجيت سينغ في يوم ٨ أيار/مايو ١٩٩٣ في قرية موهي في لوديانا في ولاية البنجاب. وأقرت سلطات الشرطة بصورة غير رسمية في يوم ١١ أيار/مايو بأن غورجيت سينغ يوجد في الحبس لديها. ورفض اتصاله بأسرته وبمحاميه. (١٧ أيار/مايو ١٩٩٣)

٢٩٣- أفيد بأن ناظر أحمد مصري، وهو مدرس، اعتقل يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ خلال عملية عسكرية قامت بها قوات أمن الحدود في منطقة جسر "زيرو" في سريناغار. ويخشى أن يتعرض للتعذيب أو لسوء المعاملة في أثناء الاعتقال. (٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣)

معلومات واردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات أُدرجت في تقارير سابقة

٢٩٤- أحالت الحكومة معلومات عن عدد من حالات الوفاة المزعومة تحت التعذيب أحالها المقرر الخاص في شهر آب/أغسطس ١٩٩٢. ويرد في الفقرات التالية موجز لتلك المعلومات.

٢٩٥- جايرام سينغ توفي في مخفر شرطة باتل ناغار يوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٩١. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بأن أربعة من رجال الشرطة قبض عليهم وأوقفوا عن العمل بسبب الاشتباه في أنهم تجاوزوا سلطاتهم ومارسوا التعذيب الجسدي. والقضية قيد المحاكمة في محكمة قاضي المحكمة الجزئية الاضافي في دلهي. وصدر أمر بإجراء تحقيق إداري فيما يتعلق بمفتش كان حاضرا في أماكن مخفر الشرطة عندما جرى استجواب جايرام سينغ، ونقل المفتش الى وظيفة غير حساسة.

٢٩٦- أوبوليتي تشاندرايا من بيتشوبالي في مقاطعة كريم نجار توفي في شهر آذار/مارس ١٩٩١ في مخفر شرطة حسن أباد. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بأن قاضي المحكمة الجزئية أجرى تحقيقا، وخلص إلى أن أوبوليتي تشاندرايا اعتقل بصورة غير قانونية في مخفر الشرطة وضرب بعصا "لاتي" مما أسفر عن اصابات عديدة أودت بحياته. ولم ينتحر أوبوليتي تشاندرايا بشنق نفسه بقطعة قماش في زنزانة الشرطة. والقيت المسؤولية المباشرة عن وفاة أوبوليتي تشاندرايا على عاتق ضابط شرطة و٥ من أفراد الشرطة ساعدوه على التسبب في وفاة أوبوليتي تشاندرايا. وألقيت كذلك المسؤولية على عاتق الموظف الطبي الذي فحص الجثة، وذلك بسبب قيامه قصدا وعمدا

بإصدار شهادة فحص جثة كاذبة لانقاذ موظفي الشرطة. وقبلت حكومة الولاية النتائج التي توصلت إليها اللجنة، وأوقف ضابط شرطة عن العمل، هو والطبيب الذي أجرى فحص الجثة، واتخذت إجراءات إدارية ضده. والحالة الآن قيد التحقيق.

٢٩٧- كوتابام من نيياتينكارا في ترينفاندروم قبضت عليه شرطة باراسالا في تريفاندروم يوم ٣ تموز/يوليه ١٩٩١، وتوفي في اليوم التالي. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بأن كوتابام عثر عليه منسلا داخل حديقة جوز هند في ألامبارا ليلة ٩ تموز/يوليه ١٩٩١ وقبض عليه الحارس الذي أبلغ شرطة مخفر باراسالا بالحادثة. وبعد أن كشفت التحقيقات أن كوتابام مختل القوى العقلية، أفرج عنه في الساعة ١٠/٣٠ صباحا وتوفي في الساعة السابعة مساء يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٩١. وأقيمت قضية جنائية، وأجرى فرع الولاية الجنائي تحقيقات يوم ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١، كشفت أن الحارس وشخصين آخرين اعتدوا معا على كوتابام مما ألحق بطحاله اصابات خطيرة قبل وصول شرطة باراسالا. وبعد إتمام التحقيقات، رفعت قضية يوم ١٩ آذار/مارس ١٩٩٢ أمام المحكمة، والقضية الآن قيد نظر القاضي.

٢٩٨- بلبل باري من قرية بولي ناهوروني في خراجغات في مازا لاخيمبور قبض عليه رجال الجيش في يوم ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ في قرية بندردوا وتوفي يوم ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بأن بلبل باري كان عضوا في جبهة التحرير المتحدة لآسام، وهي منظمة ارهابية. واستجوبته قوات الأمن يوم ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ فيما يتصل بأنشطته مع الجبهة، غير أنها أفرجت عنه يوم ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ وعاد الى بيت عمه. ولم يقدم أي شكوى بأنه عذب. وتوفي في بيت عمه يوم ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١. وأفاد تقرير تشريح الجثة أنه جرى مع ذلك تقديم دعوى لدى الشرطة، وأن التحقيقات جارية.

٢٩٩- ديباكار هانديكي من باسابوخوري في دولبور مايزا في نارايانبور في شمال لاخيمبور قبض عليه يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وتوفي يوم ١ تشرين الأول/اكتوبر في أحد معسكرات الجيش. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص في يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بأن ديباكار هانديكي توفي نتيجة المرض وهو في الحبس لدى قوات الأمن. وقد بدأ تحقيق قضائي ما زال جاريا لايضاح ظروف وفاة ديباكار هانديكي.

٣٠٠- ذروفاجيوتي غوغويي قبض عليه الجيش يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٩١ في دومدوما في تينسوكيا. وبعد يومين من القبض عليه، سلمت جثته الى الشرطة وهي تحمل آثار التعذيب. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص في يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بأن ذروفاجيوتي غوغويي، وهو إرهابي في جبهة التحرير المتحدة لآسام، قبضت عليه يوم ١٨ آذار/مارس ١٩٩١ في قرية نهاراني قوات الأمن التي كانت تجري

عمليات مكافحة الارهاب. واسترجعت من حوزته ومن مخابئ كشف عنها كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة والمال. وتوفي يوم ١٩ آذار/مارس ١٩٩١ بينما كان مقبوضا عليه. وسبب وفاته المحتمل هو اصابات في رأسه ألحقها به شخص في أثناء مشاجرة حصلت قبل القبض عليه. وأصدرت محكمة غوواهاتي العالية نتيجة لذلك، في يوم ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩١، حكما أمرت فيه بدفع مبلغ مالي على سبيل الهبة لوالدي ذروفاجيوتي غوغويي.

٣٠١- غامبير غوغوي من ناغاجان في دولياجان في مقاطعة ديبروغاره قبض عليه الجيش في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠. وسلمت جثته الى الشرطة بعد ذلك ببضعة أيام وهي تحمل آثار تعذيب. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بأن غامبير غوغوي اعتقل للاستجواب بسبب الاشتباه في تورطه في الأنشطة الارهابية لجبهة التحرير المتحدة لآسام. واعترف بأنه يعمل لصالح هذه الجبهة تحت التهديد، وتطوع لمساعدة الجيش وليدل قوات الأمن على "غابات سارايبونغ" حيث يوجد معسكر رئيسي للجبهة. وحصل قرب المعسكر تبادل نيران ثقيل بين الجيش ومناضلي الجبهة. وفجر مناضلو الجبهة كذلك عدة عبوات ناسفة مرتجلة. وفي إحدى تلك الانفجارات أصيب السيد غامير غوغوي وموظفان أمنيان كانا يحميانه بجروح بالغة. وأجلي السيد غوغوي فورا من المكان، وقدمت إليه الرعاية الطبية، غير أنه توفي متأثرا باصاباته. وأجرى تشريح الجثة أكد سبب الوفاة.

٣٠٢- سافيندير سينغ، وهو مقيم في جنوب دلهي، قبض عليه يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ واقتيد إلى مديرية انفاذ القوانين في وزارة المالية في لوكناياك بافان قرب سوق خان. وعثر في اليوم التالي على جثته في مجمع لوكناياك بافان. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص يوم ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بأن تحقيقا أجري كشف عن زلات خطيرة من جانب الموظفين المعنيين. وأوصي باتخاذ تدابير ضد موظفين اثنين من مديرية انفاذ القوانين في وزارة المالية. وأصدرت محكمة الهند العليا في تلك الأثناء أوامر بأن يجري قاضي المحكمة الجزئية الاضافي في دلهي تحقيقا وأن يقدم تقريرا الى المحكمة العليا مباشرة. والمسألة الآن قيد نظر القاضي.

٣٠٣- رام سينغ، وساربانتش من قرية آرا كودر. توفي في أوائل شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢ في مخفر شرطة بوهانديغودا. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص يوم ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بأن السيد رام سينغ توفي يوم ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ في قريته وأن أقرباءه أحرقوا جثته دون إبلاغ الشرطة أو موظفي المقاطعة. وادعي فيما بعد أن رام سينغ توفي نتيجة سوء المعاملة التي تعرض لها على أيدي موظفي الشرطة. وتعذر تشريح الجثة أو التحقيق في المسألة بالنظر إلى أن جثة المتوفى أحرقت. غير أنه اتضح من ظاهر الأدلة أن هذه الحالة هي حالة سوء تصرف من جانب موظفي شرطة مخفر كوديهار. وبناء

عليه، أوقف عن العمل مفتش مساعد يوم ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٢. وصدر أمر يوم ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بإجراء تحقيق قضائي مستقل، وهو تحقيق جار حاليا.

٣٠٤- موثوسامي من أودانشاترام في مقاطعة ديندیغول قبضت عليه شرطة أودانشاترام في بداية عام ١٩٩٢ فيما يتصل بسرقة. ثم قبض كذلك على والدته وأخته ووالده. وأفادت التقارير بأنهم ضربوا جميعا وأن موثوسامي توفي نتيجة لذلك الضرب. وأبلغت الحكومة المقرر الخاص في يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بأن السيد تشينان، المعروف باسم موثان أو موثوسامي، قبض عليه في قضية جنائية مسجلة في مخفر شرطة أمبيليكاي. واشتكى موثوسامي يوم ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ من ألم في صدره ومن دوران في رأسه، فنقل فورا الى مستشفى محلي ومنه الى المستشفى الحكومي، حيث أعلن عن وفاته. وأجري تحقيق، وأصدرت حكومة الولاية أوامر يوم ١١ أيار/مايو ١٩٩٢ لاتخاذ إجراءات إدارية ضد ٥ من موظفي الشرطة بسبب الإهمال في واجباتهم. ويجري الآن اتخاذ تدابير المتابعة اللازمة.

معلومات عامة قدمتها الحكومة

٣٠٥- وافت الحكومة المقرر الخاص يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ بمعلومات ردا على الادعاءات العامة المتضمنة في رسالته المؤرخة في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٣. وأفادت الحكومة بأن الادعاءات التي تفيد بأن موظفي الأمن يتجاهلون روتينيا الضمانات الإجرائية، وأن الضحايا قلما يمثلون أمام أحد القضاة، وأن الموانع والضمانات في القانون الجنائي الهندي وقانون الاجراءات الجنائية تهمل روتينيا، وأن موظفي الأمن لا يحملون المسؤولية الجنائية عن تلك الأفعال، ادعاءات منافية للوقائع.

٣٠٦- وتمشيا مع الأحكام الدستورية، فإن المدونات القانونية المتصلة باقامة العدل تتضمن أحكاما مفصلة لضمان حقوق الإنسان الأساسية في الحياة والحرية وفي محاكمة قانونية حسب الأصول. وتهدف قوانين ولوائح تنظيمية عديدة أخرى مباشرة الى حماية المواطنين من انتهاكات حقوق الإنسان.

٣٠٧- ويحقق في الشكاوى المقدمة ضد موظفي الأمن وتتخذ دائما إجراءات ضد من يثبت جرمهم. وحتى مختلف القوانين الخاصة التي سُنت لمكافحة الارهاب تكفل ألا يضمن أي حكم لموظفي إنفاذ القوانين وموظفي قوات الأمن أي شكل من أشكال الحصانة من المحاكمة أو من سائر الاجراءات التأديبية بسبب اقتراف أي أفعال في أثناء ممارسة المهام التي يكلفون بها بموجب القوانين.

٣٠٨- واتخذت تدابير في ولاية جامو وكشمير وحدها، خلال المرحلة الجارية التي تشهد الارهاب والتمرد، ضد ١٧٠ ضابطا وجنديا في الجيش وقوات الأمن، وتشمل السجن والحبس الصارمين والطرد من الخدمة، والوقف عن العمل ريثما ينجز التحقيق، وسائر أشكال الجزاءات الادارية، الأمر الذي يمكن أن يحدث آثارا طويلة الأجل في الآفاق الوظيفية للعاملين المعنيين.

٣٠٩- وتعمل السلطة القضائية بحماس على حماية هذه الحقوق بالإضافة الى حماية الضمانات الدستورية والقانونية. وتخضع الإجراءات التي تتخذها الدولة لحفظ القانون والنظام للمراجعة القضائية. ويمكن للأشخاص المعنيين الطعن في نتائج المحكمة العسكرية وسائر التحقيقات، ويمكن فحص تلك النتائج في محكمة مدنية. والتحقيق القضائي الزامي في حالات الوفاة في أثناء الاحتجاز، بالاضافة الى التحقيق الذي يقوم به ضابط في الشرطة في تلك الحالة.

٣١٠- والإجراءات القضائية على جميع المستويات مفتوحة أمام الجمهور، وهي تحلل روتينيا في وسائط الاعلام. ويبلغ بفضل يقظة الصحافة عن جميع المسائل الهامة. وقواعد حق المثول أمام المحكمة أوسع نطاقا بالاضافة الى ذلك وأكثر تحررا في الهند مما هو الحال في سائر البلدان، وهي قواعد تمنح المنظمات الطوعية وغير الحكومية حرية كاملة للدفاع عن قضية حقوق الإنسان في المحاكم القانونية.

٣١١- وتواجه الهند بصدد البنجاب وجامو وكشمير حالة إرهاب لا مثيل لشراستها. وأصبحت القوانين الجنائية العادية السارية في البلد والنظم التي تسير بها تلك القوانين غير فعالة وغير مناسبة في هذه البيئة. وتوجب إصدار تشريع خاص لحماية ما للسكان من حقوق الإنسان. ومن أمثلة ذلك قانون (منع) أنشطة الارهاب والشغب، وهو تشريع مؤقت خاضع لمراجعة البرلمان مرة كل سنتين، ولا يسري قانون (السلطات الخاصة التي تتمتع بها) القوات المسلحة إلا على المناطق التي يجوز، في الوقت الحالي، إعلانها مناطق "مضطربة". وتم في جميع تلك التشريعات الخاصة توخي حذر دقيق لحماية حقوق الفرد في إطار المحاكمة حسب الأصول الواجبة. وتتوفر أوامر الاحضار أمام المحكمة للجميع في إطار النظام القضائي الهندي وفي جميع الظروف. ويلزم بموجب قانون مكافحة الارهاب والشغب تقديم المعتقلين إلى أحد القضاة في غضون ٢٤ ساعة من اعتقالهم. وإذا أُقر الاعتقال، يظل المعتقل خاضعا دائما للحجز القضائي بموجب أمر صادر عن محكمة مختصة.

٣١٢- ويوجد حكم صريح في الفرع ٢٠(٣) من القانون يكفل تطبيق أحكام قانون الإجراءات الجنائية المتصلة بواجب تقديم المعتقل إلى أحد القضاة في غضون ٢٤ ساعة من اعتقاله على الشخص المقبوض عليه بموجب هذا القانون. ويتمتع المعتقلون بالحق كاملا في إطار القوانين القائمة بالاتصال بمحاميهم وبعدم وضع أي قيود أيا كان نوعها على ما يتلقونه من معونة ومساعدة قانونيتين. ويبلغ كذلك أعضاء أسرة المعتقل باعتقاله، وهم يقومون في واقع الأمر بزيارته بانتظام وهو موجود في الحجز القضائي.

٣١٣- وأعرب المقرر الخاص عن قلقه لأن التشريع ينص على أن الاعتراف المدلى به أمام ضابط أعلى من رتبة مراقب في الشرطة يقبل كدليل، وأن تلك الظروف تيسر حدوث التعذيب، وهو ما يدعى بأنه يمارس بانتظام في مخافر الشرطة وفي السجون وفي معسكرات الاعتقال التي تستخدمها القوات شبه العسكرية. وقد وضع الفرع ١٥ من قانون مكافحة الارهاب والشغب لتأمين عدم منح هذه السلطة إلا لكبار

الضباط حتا الذين لا تقل رتبهم عن رتبة مراقب في الشرطة، والذين يرأسون دائرة شرطة وأكملوا ما لا يقل عن ثلث حياتهم المهنية. ومما يفترض بصورة معقولة أن هؤلاء الأشخاص سيتصرفون بحكم وظيفتهم بطريقة منصفة وحصيفة ومحايدة. ومما أهم من ذلك أن الأدلة المستندة إلى أي اعتراف يحصل عليه بهذه الطريقة أدلة يمكن الطعن فيها بموجب أحكام الفرع ١٥(٢) من القانون المذكور، التي تكلف موظفي الشرطة بمسؤولية التأكد من أنهم بينوا للشخص المعني أنه ليس ملزما بأن يعترف، وأنه يمكن استخدام ذلك الاعتراف ضده، وتسجيل الاعتراف وقراءته على المعترف. ونص كذلك الفرع ١٥(٢) على أن يرسل فورا ذلك الاعتراف المسجل بتلك الطريقة إلى رئيس القضاة الذي يحيل الاعتراف المسجل الى المحكمة المكلفة بالنظر فيه.

٣١٤- والإشارة الى قلة مناعة النساء إزاء الاغتصاب وهن في الاعتقال إشارة لا أساس لها ولا تطابق الواقع. وقد وردت بيانات محددة وواضحة في القانون الجنائي الهندي تعرف جناية الاغتصاب في أثناء الحبس وتقيم ضد المتهم افتراض الذنب. ويمكن المعاقبة على الاغتصاب في أثناء الحبس بالسجن مدى الحياة. وكفل عقاب رادع على انتهاك هذه القوانين، ولا سيما انتهاكها على أيدي من يكلفون بحمايتها.

٣١٥- ووافت الحكومة كذلك المقرر الخاص في يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بمعلومات عن لجنة حقوق الإنسان الوطنية المنشأة حديثا. وتشمل اللجنة في جملة مهامها التحقيق تلقائيا أو بناء على التماس في شكاوى انتهاك حقوق الإنسان؛ ويجوز أن توصي اللجنة في هذا السياق باقامة دعاوى أو باتخاذ ما قد يتراءى لها مناسبا من تدابير أخرى ضد الشخص أن الأشخاص المعنيين، ويجوز لها كذلك أن توصي في جملة أمور السلطات المعنية بمنح الضحية أو أعضاء أسرته مساعدة مؤقتة فورية.

ملحوظات

٣١٦- يقر المقرر الخاص بأن تقاليد الهند المتجسدة في احترام سلطان القانون تعني أن حالات التعذيب الخطيرة، ولا سيما حالات التعذيب التي تسفر عن الوفاة، قد تؤدي إلى اتخاذ تدابير تأديبية وفي بعض الحالات إجراءات جنائية. وسيكون ممتنا لموافاته بمزيد من المعلومات عن نتائج شتى التحقيقات أو الدعاوى الجنائية أو التأديبية المشار إليها في ردود الحكومة. أما فيما يتعلق بالتدابير المتخذة ضد الموظفين في البنجاب وفي جامو وكشمير، فإن المقرر الخاص يود أن يجري ابلاغه بطبيعة التدابير التي اتخذت ردا على الأعمال الواقعة داخل ولاية المقرر الخاص. والمقرر الخاص حساس كذلك إزاء "شراسة الارهاب" الذي تواجهه حكومة الهند في تلك الأقاليم. وهو يدرك أن حكومة الهند لا تلتمس الاستناد إلى هذه المشكلة الخطيرة للتغاضي عن التعذيب. ويتطلع المقرر الخاص كذلك إلى تلقي معلومات عن نجاح لجنة حقوق الإنسان الوطنية الجديدة في التصدي لهذه المشكلة.

اندونيسيا

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة بشأنها

٣١٧- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أخطر المقرر الخاص الحكومة أنه تلقى معلومات مفادها أنه بالرغم من التعذيب وسوء المعاملة يحرمهما الدستور، وايديولوجية الدولة (بانكاسيلا)، والقانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، فإن السلطات العسكرية وسلطات الشرطة تمارس التعذيب بصورة روتينية في آسيه منذ منتصف ١٩٨٩، مما نتج عنه وفاة عدة أشخاص. وقيل إن التعذيب يستخدم ضد من يشتبه في أنهم مناصرون لحركة آسيه ميرديكا، وكذلك ضد زملائهم أو أقاربهم، بغية الحصول على معلومات أو للتخويف.

٣١٨- وقيل إن الطرق الأكثر شيوعا في استخدامها هي: الضرب على الرأس، وقصبة الساق، والجزع، بالقبضات وقطع الخشب الطويلة والقضبان الحديدية والزجاجات وقطع الصخر والكبلات الكهربائية؛ الركل بأحذية عسكرية ثقيلة؛ الحرق بلفافات التبغ المشتعلة؛ الصدمات الكهربائية؛ الشرط بشفرات الحلاقة والسكاكين؛ التهديدات بالموت، الاعدامات المزيفة، تعمد إحداث جروح بالأسلحة النارية؛ صب المياه في الأنف؛ الغمر لفترات طويلة في مياه كريهة الرائحة؛ التعليق في وضع مقلوب من الاقدام؛ وضع أشياء ثقيلة على الركبتين والمفاصل الأخرى؛ العزل، والحرمان من النوم والطعام؛ بتر الأعضاء التناسلية والمضايقات الجنسية والاغتصاب.

٣١٩- وقيل إن أحداث تعذيب وإساءة معاملة وقعت على كل مستوى تقريبا من مستويات هيكل القيادة العسكرية، وفي العشرات من منشآت قوات الأمن. والمقاطعات الأشيع ذكرا هي بيدي، وآسيه اوتارا، وآسيه تيمور، وآسيه بيسار، وآسيه تنغا. وقد نقل المحتجزون أحيانا الى شتى المنشآت العسكرية ومنشآت الشرطة في ميدان، شمالي سومطرة، حيث جرى أيضا تعذيبهم، وفقا للتقارير، يجبر الخوف من الاعادة الى الحبس العسكري ومواجهة المزيد من التعذيب كثيرين من الذين يحاكمون بسبب جرائم سياسية على الإقرار بأنهم مذنبون ولا يدافعون عن أنفسهم. وقد أحيلت الى الحكومة الحالات التي يرد وصفها في الفقرات التالية.

٣٢٠- ناصرون مجيد، اعتقل في حزيران/يونيه ١٩٩٠ عندما جاءت مجموعة من حوالي ٤٠ جنديا الى منزل عائلته في آلو نيريه، بيوريولاك، تبحث عن أخيه الأكبر الذي يشتبه في أنه من مناضلي حركة آسيه مرديكا. واحتجز لمدة ١١ يوما في القيادة العسكرية لمقاطعة آسيه اوتارا، في لوكسيوماو، وقيل إنه ضُرب أثناءها على قصبتي ساقيه وعلى رأسه بهراوة خشبية أثناء استجوابه عن مكان وجود أخيه.

٣٢١- اسحاق بن اسماعيل، عمدة قرية، اعتقلته قوات الأمن عام ١٩٩٢ واقتادته الى مخفر الشرطة في باكتيا، حيث تعرض للتعذيب حتى الموت. ووفقا للتقارير، وضع رجال الشرطة عارضة خشبية ضخمة في وضع أفقي بعرض قفاه، ثم راحوا يقفون أو يقفزون عليها حتى مات.

٣٢٢- اسماعيل بن غاني، موظف حكومي في مكتب حاكم بيدي، اعتقلته السلطات العسكرية في آذار/مارس ١٩٩٢ في قرية بالوه. وقيل إنه احتجز في حالة عزل عن أي اتصال في مقر كوباسوس في رانكونغ لمدة شهرين ضُرب خلالهما بصورة متكررة. وعندما سُمح لزوجته بزيارته في أيار/مايو ١٩٩٢، كان بذراعيه ورجليه كسور واضطر الجنود إلى حمله.

٣٢٣- كما وردت معلومات تشير إلى أنه في نيسان/أبريل ١٩٩٢، وفي قرية تيجوت كرويت، في باسي، قام الجنود الذين يبحثون عن اثنين من الذين يشتبه في أنهم أعضاء في حركة آسيه مرديكا بضرب اثني عشر شخصا من أهل القرية على الأقل. كما أن الضحايا الذين كان من بينهم ثلاثة رجال مسنين أُجبروا على أن يَضربوا أفراد أسرهم، وعلى أن يزحفوا على أرض خشنة، وعلى التحديق في الشمس لعدة ساعات.

٣٢٤- كما قيل إن التعذيب أو إساءة المعاملة يستخدمان على نحو روتيني ضد المشتبه فيهم جنائيا في أنحاء أخرى من البلد، كما في الحالتين التاليتين:

(أ) سفيان لوبيس، صبي ماسح أحذية يبلغ من العمر ١٦ سنة، متهم بسرقة ملابس، مات في سجن أطفال تانيونغ غوستا في ميدان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. ووفقا لما أفاد به الأقارب والمحامون، كانت جثته تحمل علامات تعذيب واضحة؛ ووجدت كدمات شديدة على بطنه وصدره ورقبته، وسنان ناقصتان، وكانت الدماء تنزف من فمه وأنفه وأذنيه وأعضائه التناسلية.

(ب) عماس هاديانسياه، قبض عليه في أوائل عام ١٩٩٢ في باندونغ في حادثة سطو مسلح. ونتيجة لقيام ثلاثة من رجال الشرطة بضربه، قيل إنه فقد البصر بإحدى عينيه.

٣٢٥- واستمرت ترد إلى المقرر الخاص معلومات عن ممارسة التعذيب في تيمور الشرقية. وقيل إن المسؤولين العسكريين ومسؤولي الشرطة عذبوا أو أساءوا معاملة بعض المشتبه في أنهم من المعارضين للحكومة الذين احتجزوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وبعد هذا التاريخ. كما أنه وردت إليه معلومات عن حالة آغوستينو بيريرا، الذي احتجزته قوات الأمن في آب/أغسطس ١٩٩٢ في مطار ديلي، التي اشتبهت في أنه عضو في جماعة تؤيد الاستقلال. ووفقا لما جاء في التقارير، ضربه الجنود في الحال الى أن انتفخ وجهه وسالت الدماء من أذنيه.

نداءات عاجلة

٣٢٦- أصدر المقرر الخاص ثلاثة نداءات عاجلة الى الحكومة من أجل الأشخاص المذكورين أدناه، الذين أعرب عن مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب أثناء احتجازهم. وترد تواريخ إرسال النداءات بين قوسين في نهاية موجز كل حالة.

٣٢٧- روي "لوس بالوس"، طالب في سنغاراجا، بالي، قيل إن عسكريين اعتقلوه مع طالبين جامعيين آخرين في ديلي يوم ١٤ ايار/مايو ١٩٩٣. (٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣)

٣٢٨- مارتينو رودريغويس بيريرا، وهو سجين سابق في تيمور الشرقية، قيل إن رجالا من قوات الاستخبارات العسكرية اعتقلوه يوم ٥ تموز/يوليه ١٩٩٢ في جاكرتا اشتباها في أنه يساعد مناضلين سياسيين من تيمور الشرقية في جاكرتا. كما قيل إن شخصين آخرين قبض عليهما في نفس الظروف وإنهم جميعا محتجزون في حالة عزل عن أي اتصال. (٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣)

٣٢٩- وكان الأشخاص التالية أسماؤهم، طبقا للتقارير، من بين مجموعة طلابية أكبر اعتقلتها قوات الأمن الأندونيسية في ديلي، في تيمور الشرقية، في وقت سابق على زيارة أعضاء كونغرس الولايات المتحدة للبلد يومي ١ و٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣: فاوستو دا سيلفا، غيل ليموس، جوليو إكس دا سيلفا، سباستياو بيدرو دا سيلفا، كرستيانو آراوخو، أوغوستو باشاو مونتيرو، تينوكو، بينتو بيريرا، ايزاك دا كوستا، فرانسيسكو دا سيلفا، بنيامين ماديرا، ألبرتو كارفالو، هرمنغيلدو كارفالو، تياغو دي خيسوس، ألبرتو ألفيس، فيرخيليو أوغوستو، توماس دا كوستا، أوليمبيو كاسترو، جانواريو دي خيسوس، خوسيه دي خيسوس، بيدرو باتيما، خانواريو ألياس اليكسيو، كاسيميرو آندرادي، خوفيتو داس دوريس، روساليو بيريرا، غوستافو سارمنتو، خانيو لوباتو، سيمبليسيو ماديرا، أنطونيو باتيستا، فرناندو تيلمان، خوسيه س. بينتو، ليتو دا كوستا، يواكيم سارمنتو، أنيبال ماغنو، دانو سيانو دوس مارتيريس، خوسيه مانويل، فرانسيسكو أتاناسيو، أوكتافيانو دوس سانتوس، إليكس دي خيسوس تيلمان، خيليتو فريتاس دا سيلفا، أمبرسيو دا كوستا سارمينتو، دومينغوس دونتيل فاريا، كونستانسيو مانويل ألفيس، نارسيسيو ماديرا نيفيس، ليونيو ماريا داس دوريس، إيوفراسيوغ نيفيس، أتاناسيو ن. غاسبار، سيليستينو موراتو دا كونا، وكلوديو كورتينال. ويدعى أن السلطات لم تدل بأي بيان عن مكان احتجازهم على الرغم من طلبات أسرهم المتكررة. (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

٣٣٠- كما أصدر المقرر الخاص نداء، بموجب قرار اللجنة ١٩٩٣/٦٤، من أجل غابرييلا لوبيس دي كروز بينتو، وهي زوجة كونستانسيو بينتو، أحد أبناء تيمور الشرقية، استرعى انتباه الحكومة إليه يوم ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩١ بسبب ادعاءات وردت مفادها أنه تعرض للتعذيب في كانون الثاني/يناير ١٩٩١. وألقى السيد بينتو بيانا أمام لجنة حقوق الانسان في آذار/مارس ١٩٩٣، وأعرب عن خوفه من أنه بإلقائه بيان علني قد يعرّض للخطر حياة زوجته وأسرته المقيمين في ديلي. ووفقا للمعلومات الواردة، اعتُقلت غابرييلا لوبيس يوم ١٢ نيسان/أبريل وأُخذت الى قاعدة للاستخبارات العسكرية، ويسمانينوباتي ٢، WISMA Senopati II، لاستجوابها عن أنشطة زوجها. وأُطلق سراحها بعد استجوابها، ولكن قيل إن موظفين من الاستخبارات العسكرية قاموا بزيارتها عدة مرات يوم ١٣ نيسان/أبريل، وأُخذت مرة أخرى للاستجواب. وقد ارسل هذا النداء الى الحكومة في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

٣٣١- وفي ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، ردت الحكومة بأنه لم يقبض مطلقا على زوجة السيد بينتو، ولم تحتجز ولم تتعرض لأي نوع من المضايقة. وهي تواصل معيشتها في محل إقامتها حيث يمكن الاتصال بها بحرية، حتى من جانب الصحافة الأجنبية. وليس لدى الحكومة الاندونيسية مطلقا أي سبب لاحتجاز أشخاص مثل السيدة بينتو، لم يتهموا بأية انتهاكات للقانون. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٣، قام السيد آموس واكو، المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة، بزيارة عدة أشخاص في تيمور الشرقية والتحدث معهم، بما في ذلك أشخاص محتجزون. وقد تباحث معهم بصورة شخصية لإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن وجهات نظرهم وآرائهم بحرية وبدون خوف.

متابعة التوصيات الواردة في التقرير عن زيارة البلد التي قام بها المقرر الخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

٣٣٢- في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أرسل المقرر الخاص رسالة الى الحكومة يذكرها بالتوصيات الواردة في التقرير عن زيارة سلفه للبلد، ويطلب معلومات عن أية خطوات تم اتخاذها لتنفيذ تلك التوصيات. وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ورد رد يشير الى التدابير التالية التي اتخذتها الحكومة في ميدان حقوق الانسان:

(أ) عموميات

٣٣٣- في يومي ٢١ و٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١، وبالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان، عُقدت حلقة تدارس وطنية حول حقوق الانسان في جاكرتا، ووضعت خلالها الخطوط العامة للنهوج الهيكلية المتبعة في تكثيف الأنشطة الوطنية، في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٣٤- وكان من بين القرارات المعتمدة في حلقة التدارس إنشاء لجنة دائمة فيما بين الوكالات لحقوق الانسان. وتضم هذه اللجنة، التي أنشئت في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١، ممثلين من شتى الوكالات والإدارات

الحكومية، وكذلك أعضاء من المنظمات غير الحكومية الوطنية الهامة. كما أنشئت ثلاثة أفرقة عاملة تتمثل مهامها الرئيسية لكل منها في معالجة ما يلي: مسألة انضمام اندونيسيا الى الصكوك الدولية لحقوق الانسان؛ والسياسات الوطنية المتعلقة بحقوق الانسان، بما في ذلك الأعمال التحضيرية لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الانسان؛ والاشتراك في المؤتمرات الدولية لحقوق الانسان. وحتى الآن عقدت اللجنة والأفرقة العاملة الثلاثة عدة اجتماعات. وفي نفس الوقت، أنشأ مجلس النواب الاندونيسي لجنته لحقوق الإنسان.

٣٣٥- وكانت من بين المسائل التي نوقشت في اجتماع اللجنة الدائمة الذي عقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، امكانية إقامة تعاون تقني مع مركز حقوق الانسان، وخاصة في مجالات التدريب، مثل تدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون والقضاة والمحامين، ووزع المعلومات وغيرها من برامج الإعلام. وبالإضافة الى ذلك، اتخذت ترتيبات لوضع منهج دراسي بشأن دراسة حقوق الانسان على المستوى الجامعي، وإنشاء مكتبة لأدوات حقوق الانسان.

٣٣٦- كما أن اللجنة مسؤولة عن الإعداد لحلقة التدارس لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن مسائل حقوق الانسان، والتي عقدت في جاكرتا من ٢٦ الى ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

(ب) حول مسائل محددة

١- تطوير القانون الاندونيسي

٣٣٧- في خطة التنمية الخمسية الخامسة (REPELITA V)، يجري تنفيذ تطوير القانون الاندونيسي من خلال عدة سياسات وتدابير تشمل وضع لوائح جديدة، وتحسين وعي الناس عن القانون، وإنفاذ القانون، وتوجيه رجال القضاء، وتوجيه مؤسسات الاختبار القضائي للسلوك، والخدمات القانونية، وتعليم وتدريب الموظفين القانونيين، وترسيخ الإدارة والإشراف.

٣٣٨- وفي إطار زيادة وعي الناس عن القانون، تم القيام بأنشطة مباشرة وغير مباشرة تتعلق بالإرشاد القانوني، والمساعدة القانونية، والاستشارات القانونية. وتم تنفيذ أنشطة توفير الارشاد القانوني عن طريق برنامجي "المدعي العام يدخل القرى" و"القضاة يدخلون القرى"، وتوفير الارشاد القانوني للمجتمعات المحلية الحضرية، وإنشاء وظائف إرشادية متكاملة في مكاتب السلطات المحلية، وايجاد أسر مدركة للقانون. وبالإضافة الى ذلك، من أجل تعزيز المساواة في توفير المساعدة القانونية، ابتداء من خطة التنمية الخمسية الثالثة، قدمت المساعدة القانونية مجانا لقطاع المجتمع المنخفض الدخل.

٣٣٩- وبغية تحسين فعالية وكفاءة الموظفين القانونيين، تم تحسين وزيادة الأنشطة التعليمية والتدريبية. وما يزال يجري تنفيذ أنشطة التعليم والتحسين لشتى جوانب القضاء مثل موظفي القانون

التقنيين، والقضاة، وكتبة المحاكم، والمحضرين وكذلك موظفي الهجرة وموظفي الاختبار القضائي للسوك. وتم أيضا تنفيذ برامج تدريبية وحضر الدورات الدراسية مدعون عامون.

٢ (ب) حول الجرائم التي يرتكبها رجال جهاز الأمن

٣٤٠- في حالة الجرائم التي يرتكبها رجال جهاز الأمن، تسترشد حكومة اندونيسيا بنصوص القانون فيما يتعلق بما يلي: محاكمة من ينتهك القانون من رجال جهاز الأمن بواسطة محكمة مدنية أو محكمة عسكرية، أو توقيع جزاءات ادارية ؛ وبطلان المعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق التعذيب (المادة ١١٧ من قانون الاجراءات الجنائية) ؛ وسبل الانتصاف وتعويض الضحية وفقا للفرعين الثاني عشر والثالث عشر من قانون الاجراءات الجنائية ؛ وحق الضحية في تقديم شكوى من خلال مؤسسة للمساعدة القانونية؛ ونشر الإجراءات التأديبية والعقوبة التي تفرضها المحكمة، على نطاق واسع في وسائط الاعلام.

٣٤١- وفيما يتعلق بقوات الشرطة، يجري القيام بحملة انضباط يمنح كل رجل شرطة فيها تقدير "ممتاز"، أو "جيد"، أو "ضعيف". وفي حالة حصول أحد رجال الشرطة على تقدير ضعيف، يتم الحاق رجل الشرطة المعني ببرنامج تدريبي لمدة شهر واحد، ويُجرى عليه اختبار نفسي لتقدير ما إذا كان ميالا إلى العنف و/أو لائقا لحيازة مسدس. وقد تؤدي نتيجة ضعيفة لاعادة التدريب إلى الفصل من قوة الشرطة بعد اتاحة الفرص للشخص المعني لأن يستقيل اختياريا.

٣٤٢- وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، أرسل المقرر الخاص رسالة أخرى الى الحكومة يجذب انتباهها، من بين جملة أمور، الى قرار لجنة حقوق الانسان ٩٧/١٩٩٣ المعنون "الحالة في تيمور الشرقية"، والذي شجعت اللجنة في الفقرة ٨ منه مرة أخرى السلطات الاندونيسية على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ التوصيات التي يقدمها المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب في تقريره الذي كان قد قدمه عقب زيارته لاندونيسيا وتيمور الشرقية، وابقاء المقرر الخاص على علم بالتقدم المحرز في تنفيذها. وعلى هذا الأساس، وجه المقرر الخاص الأسئلة الآتية الى الحكومة:

(أ) وفقا لما جاء في رسالة الحكومة المؤرخة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، إن احدى مهام اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان المشتركة فيما بين الوكالات هي دراسة مسألة انضمام اندونيسيا الى الصكوك الدولية لحقوق الانسان. هل توصلت اللجنة الى أي استنتاج أو قدمت توصية معينة في هذا الصدد؟

(ب) هل استكملت صياغة القانون الجنائي الجديد؟ وهل يحتوي مشروع النص على أي حكم يسلم بأن التعذيب فعل اجرامي؟ واذا كان الأمر كذلك ، ما هي العقوبة المنصوص عليها فيما يتصل بهذه الجريمة؟

(ج) هل اتخذت أية خطوة بغية تعديل أو الغاء قانون مناهضة التخريب؟

(د) هل اتخذت أية خطوات لوضع نظام بشأن قيام أية هيئة مستقلة بزيارات منتظمة لجميع أماكن الاحتجاز، بما في ذلك أقسام الشرطة؟

(هـ) هل مُنحت أية هيئة أو وكالة، مستقلة عن قوات الأمن وسلطات انفاذ القانون، سلطات للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الانسان ، بما في ذلك التعذيب؟

(و) هل تم التفكير في اتخاذ أية تدابير بغية ضمان زيادة اشتراك المدعين العامين في التحقيق الجنائي؟

(ز) هل من الممكن الحصول على معلومات عن عدد وهوية رجال القوات المسلحة والشرطة الذين وجد أنهم مذنبون بارتكاب التعذيب أو التغاضي عنه خلال السنتين الماضيتين، الى جانب بيان التدابير المتخذة ضدهم؟ وهل حوكموا بواسطة محكمة عسكرية أو محكمة مدنية؟

(ح) هل اعتمدت أية تدابير لضمان عدم قبول أية بيانات يتم انتزاعها تحت التعذيب كدليل في الاجراءات القانونية ؟

(ط) هل من الممكن الحصول على معلومات عن قرارات استنتجت فيها محكمة في النهاية أن أقوال أحد المحتجزين حُصل عليها تحت التعذيب؟ وهل حصلت الضحية على أي نوع من أنواع التعويض؟

(ي) بغية ضمان امكانية حصول جميع المحتجزين على محام، هل تم التفكير في اتخاذ أية تدابير على المدى الطويل أو القصير تهدف الى زيادة عدد المحامين المشتغلين بالدفاع في البلد؟

٣٤٣- وأشار المقرر الخاص، في نفس الرسالة، الى الفقرة ٩ من القرار ١٩٩٣/٩٧، الذي حثت فيه اللجنة حكومة اندونيسيا على أن تدعو، من بين جملة أشخاص، المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب لزيارة تيمور الشرقية وتسهيل أدائه ولايته.

ايران (جمهورية - الاسلامية)

المعلومات المحالة الى الحكومة

٣٤٤- في رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، استرعى المقرر الخاص انتباه الحكومة إلى حالة علي أكبر غورباني (الشهير بمنصور أميني)، وهو لاجئ سياسي في فرنسا، قيل إن عملاء للحكومة الايرانية اختطفوه في تركيا يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وقد عُثر على جثته في ضاحية من ضواحي استانبول يوم ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢. ووفقا لما جاء في التقارير الواردة، عُذب تعذيبا شديدا قبل قتله؛ فقد قُطعت أجزاء من جسده إلى قطع، وخُصي، ونزعت أظافر أصابعه، وخنق بسلك كهربائي.

٣٤٥- كما أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى تقارير تفيد بأن تعذيب السجناء المحتجزين لأسباب سياسية بغية الحصول على معلومات أو لانتزاع اعترافات ، ما يزال شائعا في جميع أنحاء البلد. وتتضمن طرق التعذيب ضرب السجين بكابل غليظ، والصدمات الكهربائية، والاعدامات الزائفة (بالشنق)، والحرق بلفافات التبغ. كما أعرب المقرر الخاص عن قلقه بسبب استخدام العقاب البدني، مثل بتر الأعضاء والجَلد، الذي يبدو أنهما منتشران على نطاق واسع في البلد.

٣٤٦- وفي نفس الرسالة، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بعدد من الحالات المحالة إليها في عام ١٩٩٢ لم يرد رد بشأنها.

نداءات عاجلة

٣٤٧- في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا الى الحكومة بشأن غوبادي فيسي، وعلي سليماني، وجلال محمد رضائي، وعباس فيظي، وموسى مالكي ، يُدّعى بأنهم أعضاء في منظمة سياسية كردية غير مشروعة تُعرف باسم "كومالا". ووفقا لما جاء في التقارير، اعتقلهم رجال من القوات المسلحة الايرانية بالقرب من ساناندا ج في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ تقريبا، ويعتقد أنهم محجوزون في حالة عزل عن أي اتصال في هذه المدينة وأُعرب عن مخاوف من أنهم قد يتعرضون للتعذيب.

العراق

المعلومات المحالة الى الحكومة

٣٤٨ - في رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى تقارير تحتوي على أسماء الأشخاص التالي ذكرهم الذين يُدعى بأنهم ماتوا أثناء حجزهم نتيجة للتعذيب:

(أ) علي سعيد الدرباش، من المصهرة، مات في حزيران/يونيه ١٩٩٢ في سجن الرضوانية؛

(ب) محمد صالح، من القاهية، مات في آذار/مارس ١٩٩٢ في سجن الرضوانية؛

(ج) جعفر لفتا الأعواي، مقيم في المجيدية، في العمارة؛ سلمت جثته الى أسرته يوم ٧ تموز/يوليه ١٩٩٢؛

(د) عاتيسلا أحمد نيميت، كان من ضمن مجموعة من تسعة أتراك قبض عليهم رجال الشرطة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وأعدموا فيما بعد. تم تسليم جثته، التي ادعي أنها تحمل علامات تعذيب (عين منزوعة)، الى أسرته يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣.

المعلومات الواردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات ذكرت في تقارير سابقة

٣٤٩- في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، ردت الحكومة على نداء عاجل ارسل إليها يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ فيما يتعلق باعتقالات واسعة النطاق يُدعى بأنها حدثت في جنوب العراق في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، وخاصة في اقليم ميسان.

٣٥٠- ووفقا لما ذكرته الحكومة ، فان الادعاءات التي تلقاها المقرر الخاص والتي تفيد أن السلطات العراقية أمرت السكان المحليين المقيمين في اقليم المستنقعات في جنوب العراق باخلاء ذلك الاقليم، هي معلومات غير صحيحة ولا أساس لها البتة. وفي هذا الصدد، يتعين الاشارة الى الرسالة المؤرخة في ٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ والمرسلة من وزير الخارجية الى رئيس مجلس الأمن، والتي أوردت تفاصيل كاملة وفندت جميع الادعاءات التي قيلت في هذا الصدد. وبالمثل، فان الادعاء بأن وحدات عسكرية شنت هجمات أرضية واشتركت في اعتقالات تعسفية وتعذيب في قرية السالم بالقرب من المُدينة في محافظة البصرة في شهر أيلول/سبتمبر، وبأن عدة آلاف من الأشخاص احتجزوا في محافظة ميسان وغيرهم في مقر فيلق الجيش الرابع في مدينة عمارة، وبأن بعضهم نقل الى بغداد، هي ادعاءات خاطئة ومتحيزة تماما روجتها هيئات معادية للعراق لديها دوافع سياسية ومعروفة جيدا. وتتم حماية ورعاية جميع المواطنين العراقيين في منطقة المستنقعات في جنوب العراق بنفس الطريقة المتبعة مع بقية السكان. والادعاءات الواردة ليست جديدة وهي جزء من حملة يشنها النظام الايراني ضد العراق وضد الشعب العراقي في محاولة لاخفاء سياسة التدخل في الشؤون الداخلية التي تتبعها ايران.

المعلومات المحالة الى الحكومة فيما يتعلق بقرار اللجنة ٤٨/١٩٩٣

٣٥١- عملا بقرار اللجنة ٤٨/١٩٩٣ ، أرسلت حكومة العراق مذكرة شفوية يوم ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، أبلغت فيها بالعنف والأعمال الارهابية التي يدعى بأن جماعات كردية مسلحة ارتكبتها في الشمال، وجماعات ايرانية مسلحة قيل إنها تتعاون مع "عراقيين خارجين على القانون وهاربين" في جنوب البلد. وقيل إن جماعات كردية مسلحة في الشمال قد سيطرت على المؤسسات الاقتصادية والمدنية والعامة وصادرت معداتها، خاصة بعد أن انسحبت الحكومة من هذه المنطقة في أعقاب الانتفاضات. ووفقا لهذه المعلومات، فانها صادرت كذلك آلات من السدود، مما تسبب في شل مشاريع الري، وراحت تضايق السكان وتعرقل حركتهم. وقيل إن الأنشطة الارهابية شملت تفجير سيارات ملغومة والقاء قنابل يدوية. وفيما يتعلق بالحالة في الجنوب، أفادت الحكومة بأن جماعات مسلحة قتلت العديد من المسؤولين والمدنيين، ودمرت المؤسسات الاقتصادية والمدنية ونهبتها، وكذلك مخازن الأغذية وروجت أوراقا نقدية مزيفة في البلد.

اسرائيل

المعلومات المحالة الى الحكومة

٣٥٢- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات مفادها أن ممارسة التعذيب في مراكز الاستجواب العسكرية ما تزال مستمرة. وتتضمن طرق التعذيب الضرب المبرح، وتغطية الرأس بأكملها، وتقييد اليدين فترة طويلة، والتقييد في أوضاع مؤلمة، والسجن في أماكن بالغة الصغر وبدون هواء، والصدمات الكهربائية، والحرمان من النوم، والتعريض لدرجات حرارة مفرطة والحبس الانفرادي فترة طويلة.

٣٥٣- وهناك شكوى أخرى سائدة تتعلق بعدم إمكانية الوصول إلى المرافق الطبية. والمحتجزون المحتاجون إلى علاج بدني أو عقلي في إطار الرعاية الصحية كثيرا ما يُرفض عرضهم على الأطباء أو لا يُسمح لهم بالحصول على الأدوية. وبالإضافة إلى ذلك، يُدعى بأن الأطباء الاسرائيليين وغيرهم من العاملين في مجال الطب تورطوا في اصدار شهادات بلياقة المحتجزين لتحمل بعض طرق الاستجواب التي يقال إن السلطات الاسرائيلية تستخدمها؛ وفي فحص الضحايا وتوفير العلاج لهم قبل السماح باعادتهم إلى الاستجواب؛ وفي تغطية تجاوز المستجوبين للحدود المسموح بها. وأبلغت الحالات الفردية التالية:

(أ) سمير عمر، يبلغ من العمر ١٧ سنة، وهو من مخيم الشاطئ للاجئين في قطاع غزة، مات يوم ٣١ أيار/مايو ١٩٩٢. قبض عليه يوم ١٢ أيار/مايو واحتجز في فرع الاستجواب في سجن غزة المركزي حتى ٢١ أيار/مايو. وبعد اطلاق سراحه، ذكر أنه قال إن رأسه غُطي بأكمله أثناء الاستجواب،

وحبس في زنزانة باردة جدا وحرم من الطعام، وأُجبر على الجلوس على كرسي مدة أربعة أيام. كما قال إنه ضرب على جميع أجزاء بدنه بما في ذلك أعضائه التناسلية، وضُرب على رأسه بمطرقة.

(ب) مصطفى محمود مصطفى عبد الهادي بركات، من سكان قرية عنابته في الضفة الغربية، مات يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ في مركز احتجاز طولكرم بعد حوالي ٣٦ ساعة من القاء القبض عليه يوم ٣ آب/أغسطس. وقيل إنه مات من أزمة ربو حدثت بسبب ظروف احتجازه واستجوابه، وخاصة بسبب تغطية رأسه بأكمله. ويُدعى أنه تعرض لسوء معاملة شديدة، أدت الى أول أزمة للربو حدثت له في ثماني سنوات.

(ج) أيمن سعيد حسن نصار، قبض عليه يوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣ أثناء عملية عسكرية في مخيم دير البلح للاجئين في غزة. وقيل إنه قد أُخذ مع ثلاثة أشخاص آخرين الى شاطئ قريب حيث يدعى أنهم رُكلوا وضُربوا على الوجه والصدر. وبعد ذلك، أُخذوا الى سجن عسقلان حيث قيل إنهم وضعوا في الحبس الانفرادي وتعرضوا لمزيد من الضرب، وكبلوا بالاغلال فترة طويلة، وغطيت رؤوسهم بأكملها بأكياس قذرة، وحرموا من النوم، ومنعوا من استخدام دورات المياه طوال عدة أيام. وفي ٢٣ آذار/مارس، أُدخل أيمن نصار وحدة العناية المركزة في مستشفى بارزلاي وهو يعاني من متلازمة الضائقة التنفسية الحادة، ولكنه مات يوم ٢ نيسان/أبريل.

(د) حسنية عبد القادر، من معسكر بَلَطَا للاجئين، اعتقلت يوم ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢. واحتجزت في مركز احتجاز كيشون، حيث بقيت في الحبس الانفرادي ويداها مقيدتان بالأصفاد وراء ظهرها ورأسها في كيس قذر، وذلك خلال الأيام الأربعة الأولى من احتجازها. وأطلق سراحها يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

(هـ) حسن بدر عبد الله زبيدي، من عنابته، مقاطعة طولكرم، قبض عليه يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وطوال ٣٣ يوما احتجز في سجون طولكرم وفرعا. ومنذ إطلاق سراح السيد زبيدي، الذي كان في صحة جيدة قبل القاء القبض عليه، قيل إنه يعاني من "إغماء تخشبي حاد"، وهو اضطراب عقلي يصاحبه انعدام كلي تقريبا للاستجابة أو للاتصال بالعالم الخارجي.

(و) يوسف فرحات، من معسكر نصيرات للاجئين، قبض عليه يوم ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، واقتيد الى سجن غزة المركزي. وقيل إنه عُذِّب خاصة بوضعه في زنزانة تسمى "الثلاجة" (وهي زنزانة صغيرة ومظلمة تماما يضخ فيها هواء بارد من خلال فتحة واحدة في السقف) وذلك لمدة ١٠ الى ١٥ ساعة يوميا.

(ز) غازي عبد الرحيم عمر، من سكان قرية الفاسون، قبض عليه يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، واقتيد الى مركز احتجاز طولكرم. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر أبلغت أسرة غازي عمر بأنه دخل مستشفى هاعميك في حالة خطرة بسبب مشكلة كلوية يبدو أن سببها الضرب القاسي.

(ح) نادر راجي كومسيه، قبض عليه بين ٣ و٤ أيار/مايو ١٩٩٣ في منزله في بيت ساحور في الضفة الغربية، وأُخذ الى مركز احتجاز عسكري في بيت لحم. وبقي في الحبس الانفرادي حتى ٦ أيار/مايو، وقيل إنه نقل الى مركز احتجاز الظاهرية لاستجوابه. وعانى من اصابة في وعاء خصيتيه أثناء فترة الاستجواب، كما اتضح من سجلاته الطبية. ويُدعى في أحد التقارير الطبية أن نادر كومسيه قال إنه سقط إلى أسفل السلم رغم أنه قال مرارا وتكرارا إنه أصيب في الظاهرية نتيجة للتعذيب.

٣٥٤- وفي نفس الرسالة، ذكر المقرر الخاص الحكومة بعدة حالات احيلت إليها في عام ١٩٩٢ ولم يرد رد بشأنها.

نداءات عاجلة

٣٥٥- في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا الى الحكومة من أجل محمد يعقوب عبد القادر النوباني، وهو فلسطيني من قرية مزارع النوباني بالقرب من رام الله، وقيل إن القوات الاسرائيلية اعتقلته في مدينة بيرزيت يوم ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وأخذته الى سجن رام الله. وفي ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، قيل إنه صرح في شهادة كتابية قسم أنه بقي مغطى الرأس بأكمله لفترات طويلة، ويداه وقدميه مقيدة وظل في وضع مؤلم على كرسي منخفض، وأنه حُرم من النوم. وأعرب عن مخاوف من أنه قد يستمر في التعرض لهذا النوع من المعاملة.

المعلومات الواردة من الحكومة بشأن حالات وردت في تقارير سابقة

٣٥٦- في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أرسلت الحكومة معلومات بشأن حالة إعطاف داوود حسين عليان التي، وفقا للمعلومات التي تلقاها المقرر الخاص، حُجزت في زنزانة معزولة في سجن تل موند المركزي ثلاث سنوات ونصف وحرمت من الرعاية الطبية. وذكرت الحكومة أن الآنسة عليان لم تتعرض لعقوبة بدنية ولا للتعذيب من أي نوع في أي وقت اثناء احتجازها في مرفق خدمات السجون. والآنسة عليان، وهي عضو في منظمة ارهابية تعرف باسم الجهاد الاسلامي، رفضت مراعاة القواعد واللوائح التي تنظم سلوك نزلاء السجن. ومع ذلك، لا أساس للتقارير التي تفيد بأنها حبست حبسا انفراديا ثلاث سنوات ونصف، أو أية فترة طويلة مماثلة. وفي زيارة طبية دورية، شخص أطباء خدمات السجون وجود انحراف في الغشاء الأنفي وأوصوا بإجراء عملية جراحية لها في المستقبل القريب في مستشفى مناسبة (وكانت الآنسة عليان قد أجريت لها عملية أنفية سابقة قبل ذلك بحوالي عامين). وقد أعلنت الآنسة عليان في مرحلة ما الاضراب عن الطعام. ومع ذلك، كشفت الفحوص الطبية اليومية، وهي الفحوص المعتادة في مثل هذه الحالات، عن حقيقة أن زملاءها من نزلاء السجن كانوا يطعمونها سرا. وعند هذه المرحلة، أنهت السجينة "اضرابها عن الطعام".

٣٥٧- وفيما يتعلق بمدونة آداب مهنة الطب، اقتبست الحكومة التقرير الذي أصدرته الرابطة الطبية الاسرائيلية (رقم ٢٩٩٦٢ الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢):

(أ) يقوم ممثلو اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجن بصورة دورية ولم تكن هناك شكاوى محددة؛

(ب) وافق عشرة نزلاء (من بينهم الآنسة عليان) على أن يفحصهم طبيب عضو في الرابطة الطبية الاسرائيلية (في غير تواجد الفريق الطبي للسجن). وفي حالة الآنسة عليان لم تكن هناك اكتشافات طبية غير الانحراف الغشائي.

(ج) كما ذكرت الرابطة الطبية الاسرائيلية في تقريرها الظروف العامة السائدة في السجن: يوضع النزلاء في حجرات ذات ستة أسرة؛ والطعام مماثل للطعام الذي يقدم للجنود من النساء في قوات الدفاع الاسرائيلية؛ وكل حجرة مجهزة بجهاز تلفزيون. ويوجد في السجن مكتبة تزود النزلاء بأدوات للقراءة، وكذلك أدوات للدراسة للنزلاء الراغبين في الاستعداد لامتحانات جامعية.

ملاحظات

٣٥٨- يلاحظ المقرر الخاص أن الحكومة قد ردت في السنتين الماضيتين على حالة واحدة فقط، وهي الحالة التي كانت تمثل أساس نداء عاجل. ويدرك المقرر الخاص الصعوبات التي تواجه قوات الأمن اثناء الاحتلال المطول. ويعرب عن أمله أن تؤثر التطورات السياسية الحديثة في الحالة تأثيرا هاما. ورغم ذلك، فهو قلق بشأن التقارير العديدة عن سوء المعاملة التي كثيرا ما تصل إلى التعذيب، وكذلك ادعاءات اشتراك العاملين الطبيين في إجراءات تتطلب منهم أن يشهدوا بأن السجناء لائقون للاستجواب في حالات اللجوء إلى هذه المعاملة.

ايطاليا

المعلومات المحالة الى الحكومة

٣٥٩- في رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تشير إلى أن المحتجزين لدى موظفي إنفاذ القوانين وحراس السجون يتعرضون أحيانا للتعذيب وسوء المعاملة. ويدعى أن أكثر الأشكال شيوعا هي تكرر الركل واللكم والضرب بالهراوات فترات طويلة، وأحيانا يشمل ذلك أعدادا كبيرة من السجناء. وقيل إن الأحداث من ذلك النوع حدثت بوجه خاص خلال عام ١٩٩٢ والأشهر الأولى من عام ١٩٩٣، في سجن آسينارا، وسجن بوونكامينو (كالياري، سردينيا)، وسجن كانتون مومبيلو (بريشيا)، وسجن غادزي (ميسينا، صقلية)، وسجن مقاطعة بادوفا، وسجن جزيرة

بيانوزا، وسجن بودجيوريالي (نابولي)، وسجن ريجينا تشيلي (روما)، وسجن سكوندليانو (نابولي)، وأحيلت الى الحكومة الحالات الفردية التي يرد وصفها في الفقرات التالية.

٣٦٠- تشيرو إيسبوزيتو، من مدمني المخدرات السابقين، كان مع صديق له على دراجة بخارية عندما أوقفتهما الشرطة الايطالية (carabinieri) في وسط نابولي يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ واتهمتهما بأنهما سرقا الدراجة. وأُلقي القبض عليهما وأُخذا الى مكاتب شرطة ماريانيلا في نابولي حيث قيل إن ستة من رجال الشرطة ضربوهما بقضبان بما في ذلك بمقبض حديد بين الساعة ٤/٣٠ مساء والساعة ٩/٣٠ مساء عند اطلاق سراحهما. وفي صباح ٢٦ حزيران/يونيه قيل إن تشيرو ايسبوزيتو طلب علاجا طبيا لاصاباته في مستشفى كارداريلي في نابولي. ويبدو أن الشهادة الطبية التي أصدرها المستشفى أشارت إلى اصابة في معصمه الأيسر وسحجات مختلفة تتطلب ما يصل الى ١٠ أيام لكي تلتئم. كما زعم أن نقيبا من قسم شرطة ماريانيلا ذهب مع أحد المسؤولين قيل إنه اشترك في إساءة المعاملة المدعى بها إلى منزل تشيرو ايسبوزيتو وطلب منه عدم التقدم بشكوى رسمية بشأن معاملته.

٣٦١- كارميلو لاروزا، مدمن هيروين، مثل أمام محكمة استئناف ميسينا، صقلية، يوم ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، في جلسة للنظر في استئنافه حكما كان ينفذه في سجن غادزي. وأثناء الجلسة، قيل إنه أخطر المحكمة بأنه كان يتعرض لأزمات حادة بسبب الانقطاع عن تعاطي المخدرات، وأن حراس السجن كانوا يضربونه بالهراوات بعد كل أزمة من تلك الأزمات. وقيل إن المحكمة سلمت بوجود علامات واضحة للكمات عنيفة سببتها أداة غير حادة على صدره وكتفيه، وأمرت باحالة أقواله فورا الى المدعي العام. وفي ليلة ٢٥/٢٤ حزيران/يونيه، وُجد كارميلو لاروزا ميتا، مشنوقا بحزام مربوط في القبضان الحديدية لنافذة زنزانته.

٣٦٢- بياجيو مادزارا، نزيل في سجن مقاطعة بادوفا، قيل إنه ضُرب في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ خارج مَشفى السجن في أعقاب مشاجرة مع أحد الحراس. وقيل إن محاميه قدم شكوى رسمية ادعى فيها أن بياجيو مادزارا تعرض للكم والركل والضرب بابزيم حزام، وإن لفافات تبغ مشتعلة أُطفئت على جبهته. وقيل إن نتيجة فحص الطب الشرعي تتفق مع الادعاءات المذكورة أعلاه.

الأردن

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة

٣٦٣- بموجب رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات بشأن حسين الجدي، وفؤاد شريفات، وباسل الزغلول، وسليمان الزيود، قيل إنهم اعتقلوا يوم ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ بتهمة عضويتهم في حزب التحرير غير المشروع في الأردن، ولاشتراكهم في

مؤامرة لاغتيال الملك حسين، ملك الأردن. وقيل إنهم أخذوا أولا الى دائرة الاستخبارات العامة في عمان؛ ومع ذلك، قيل إن سلطات الأمن أنكرت احتجازهم في أول الأمر. ويدعى بأنه لم يُسمح لأي منهم بالحصول على محام، ولم يسمح بالزيارت العائلية إلا في منتصف آب/أغسطس، أثناء كانوا محتجزين في سجن الزرقا العسكري انتظارا للمحاكمة. وبعد هذه الزيارات أخبر الأقارب بأن المحتجزين تعرضوا للتعذيب أثناء احتجازهم في دائرة الاستخبارات العامة وبأنهم لا تزال أبدانهم تحمل آثار الضرب.

٣٦٤- وفي رسالة مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أنكرت الحكومة بشدة الادعاءات المذكورة أعلاه وذكرت أنها وفرت للمحتجزين كامل الحماية بموجب قواعد الإجراءات القانونية، بما في ذلك المشورة والدفاع القانونيين وفقا للإجراءات والمعايير القضائية التي يكفلها الدستور. وما زالت القضايا يجري التحقيق القضائي فيها ومن المقرر أن تُجرى المحاكمة يوم ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وسوف يكون حضور المحاكمة متاحا للصحفيين والجمهور عموما بما في ذلك أقارب المحتجزين.

٣٦٥- وفي ضوء الرد الذي أرسلته الحكومة، أخطر المصدر المقرر الخاص بأن جميع المحتجزين قد تراجعوا عن اعترافاتهم في المحكمة في تشرين الأول/أكتوبر، قائلين إن اعترافاتهم قد انتزعت منهم تحت التعذيب. وقالوا إنهم عذبوا اثناء احتجازهم في مركز الاحتجاز بمقر دائرة الاستخبارات العامة في عمان بطرق تشمل (الفلقة) والتهديد بالاعتداء الجنسي. واُصيب أحدهم وهو حسين الجدي، بجرح فوق حاجب عينه الأيسر تتطلب غرز جراحية، قال إن سببه الضرب، بينما أشار وكيل النيابة إلى أنه نتيجة لمحاولة انتحار بخبط رأسه في باب زنزانة. كما أخبر المصدر أن المحكمة لم تسمح للمحتجزين بأن يفحصهم أطباء من اختيارهم، كما طلب المحامون المدافعون عنهم وإنما فقط أطباء تختارهم وزارة الصحة. ولم تُجر الفحوص الطبية حتى نهاية أيلول/سبتمبر وكانت نتائجها موضع جدال.

كينيا

نداءات عاجلة

٣٦٦- في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة يتعلق بالحالة الصحية للسيد جيفري كوريا كاريوكي، الذي قبض عليه حوالي يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ أثناء عملية للشرطة في ناكورو واقتيد إلى سجن ناكورو. ووفقا لما جاء في التقارير، لم يتلق علاجا طبيا لحالة التيفود الحادة، على الرغم من وجود أمر من المحكمة مؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ يفرض عرضه على أطباء المستشفى.

المعلومات الواردة من الحكومة بشأن حالات ذكرت في تقارير سابقة

٣٦٧- في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أرسل المقرر الخاص رسالة إلى الحكومة بشأن الادعاء بضرب وانغاري ماتاي وغيرها من النساء المضربات عن الطعام، وذلك في آذار/مارس ١٩٩٢. وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ ردت الحكومة بأن الظروف المحيطة بادعاء الضرب كانت موضوع جدال كثير ومعلومات خاطئة. فعندما قررت تلك النسوة في أول الأمر إقامة معسكر في حديقة أوهورو، كانت الحكومة متلهفة على إقامة اتصال معهن بغية إيجاد حل لشكاواهن. وتحقيقا لهذه الغاية، التقى بهن النائب العام يوم ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ ووعد بالنظر في شكاواهن.

٣٦٨- وبرغم تأكيدهن للحكومة أن احتجاجهن سيكون سلميا، بدأت المعارضة في عقد اجتماعات عامة غير مرخص بها في مكان إضراب الأمهات، وقمن بمواكب ومظاهرات غير قانونية في المنطقة وحولها. وزيادة على ذلك، سرعان ما بدأت بعض العناصر بعد ذلك برجم العابرين من راكبي السيارات تعوق حركة المرور في الأماكن المحيطة بمسرح الاضراب عن الطعام. ونتيجة لتلك الأنشطة، صدرت التعليمات إلى الشرطة بالتدخل للحفاظ على القانون والنظام. وقد حدث إبعاد الأمهات المضربات والأشخاص الذين كانوا موجودين في مكان الاضراب ونواحيه تعزيزا لهذا الهدف. وأثناء هذه العملية، قامت بعض العناصر التي تولت قيادة الحركة برجم الشرطة وأفراد من الجمهور. وكان رد الشرطة على تلك الأحداث هو استخدام القوة التي كانت متناسبة مع تلك الحالة. وفي ضوء تجربة حديقة أوهورو، انتقلت الأمهات المضربات إلى كاتدرائية قريبة حيث واصلن اضرابهن. ونظرا للخطوات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة مظالمهن، ألغي الاضراب في أواخر عام ١٩٩٢.

٣٦٩- وفي رسالة مؤرخة في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أضافت الحكومة إلى ردها بأن وانغاري ماتاي لم تتقدم بشكوى رسمية إلى السلطات، لا هي ولا غيرها من الأمهات المضربات اللواتي يُدعى بأنهن ضربن، ولذلك لم يمكن إجراء تحقيقات في المسألة.

ملاوي

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٣٧٠- في رسالة مؤرخة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى تقارير بشأن اعتقالات وأحكام بالسجن لفترات قصيرة لمؤيدي حركة مؤيدة لنظام تعدد الأحزاب يُدعى بأنها حدثت في عام ١٩٩٢. وقيل إن أحوال سجن المعتقلين كانت سيئة بصورة استثنائية. وقيل إن السجنين الرئيسيين اللذين اقتيد إليهما المعتقلون، وهما سجن شيشيري في بلانتير وسجن ماولا في ليلونغوي، توجد فيهما أسوأ الأحوال، وهما الأشد اكتظاظا في البلد. ويضطر السجناء إلى قضاء الليل وقوفا

محشورين معا لعدم وجود حتى مكان لهم للجلوس. ويدعى أن الكثير من المعتقلين تعرضوا للضرب الشديد، وللصدمات الكهربائية، والايذاء الجنسي.

٣٧١- كما أفيد بأن الاعتداء والتعذيب جريمتان بموجب قانون ملاوي للعقوبات، وغير مشروعين بموجب قانون ملاوي المدني، مما يعطي الحق للمجني عليهم في رفع دعوى للحصول على تعويض. ومع ذلك، لا يُعلم بحدوث مقاضاة أو دعوى مدنية بسبب الاعتداء أو التعذيب. وقد أُبلغ عن الحالات الفردية التالية:

(أ) صوفيا نكوسانا، قبض عليها في حوالي ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢، واحتُجزت لخمسة أيام تقريبا قبل اطلاق سراحها بدون توجيه تهمة إليها. وأثناء احتجازها في مقر الشرطة في ليلونغوي، قيل إنها جُردت من ملابسها حتى أصبحت عارية، وضُربت، ونخست بمنخس للماشية، ووضعت في زنزانة ملطخة بالغائط.

(ب) صمويل مكانداويري، وكينيث غوفاتي، مسؤولان في اتحاد الطلبة، قبض عليهما في بلانتير يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٩٢. وكانا ضمن مجموعة من ٧٥ طالبا تقريبا قبضت عليهم الشرطة في كلية الهندسة كرد فعل لمظاهرة، وأخذتهم إلى سجن شيشيري وقسمي شرطة شيلوموني ونديراندي، حيث ضربوا. ويدّعى أن صمويل هكانداويري وكينيث غوفاتي قد عُذبا أيضا بالضغط على أعضائهما التناسلية.

(ج) شاكوفوا شيهانا، الأمين العام لمجلس تنسيق نقابات عمال الجنوب الأفريقي، قبض عليه يوم ٦ نيسان/ابريل ١٩٩٢، وأخذ إلى سجن ميكويو، وهو سجن به أقصى درجة من الأمن في زومبا. ووُضع في زنزانة صغيرة للغاية، مجرد حجم جسمه، وسُدت نافذتها عمدا. وفي الليلة الأولى وضع الحراس قطا بريا في الزنزانة، ووضعوا أقدامه في أصفاد حديدية طوال قرابة شهر واحد.

ماليزيا

المعلومات المحالة إلى الحكومة بشأن حالات وردت في تقارير سابقة

٣٧٢- في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة بشأن هارون كوهين شيلتون، الذي أفيد بأنه حُكم عليه في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ بالسجن المؤبد وصدر الأمر بجلده ست مرات بموجب قانون ماليزيا للعقاقير الخطرة.

٣٧٣- وفي ٥ آب/أغسطس ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن حكم الجلد نُفذ يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وقالت إن الجلد يُنفذ منذ ١٩٧٥ بموجب القانون المذكور أعلاه. ولا ينبغي اعتبار أنه لا إنساني أو حاط بالكرامة، ولكن يجب النظر إليه من ناحية جسامة وخطورة الجريمة المرتكبة ضد المجتمع والأمن القومي. وقد اتُهم قارون كوهين شلتون بحيازة الهيروين ووجد مذنبا وفقا لأصول المحاكمات القانونية على نحو ما ينص عليه النظام القانوني الماليزي. وقد منح كل الفرص لمحاكمة نزيهة وعادلة. وصدر الحكم وفقا لقانون أصدره البرلمان انتخبه شعب البلد انتخابا حرا وبما يتفق مع هذا القانون.

٣٧٤- وفي ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢ أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة من أجل مجموعة من طالبي اللجوء الآسيويين وعددها ٤٣ شخصا كانوا يحتلون مباني مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كوالا لامبور لأنهم هُددوا باجبارهم على العودة إلى اندونيسيا. وأُعرب عن مخاوف من أنهم، إذا حدث ذلك، سيتعرضون لخطر الاحتجاز والتعذيب عند وصولهم.

٣٧٥- وفي ٥ آب/أغسطس ١٩٩٣، ردّت الحكومة بأنه ابتداء من حزيران/يونيه ١٩٩١، قامت عدة مجموعات من الآسيويين مجموع أعدادها ٢٩٠ شخصا بالنزول إلى الشواطئ الماليزية طالبين اللجوء السياسي ومركز اللاجئ. وقد تم احتجازهم في عدة مراكز احتجاز للهجرة بما يتفق مع القوانين الماليزية التي تنظم دخول الأجانب إلى البلد بصورة غير قانونية. وبحلول آب/أغسطس ١٩٩٣، أُطلق سراح ١٦٢ من هؤلاء المحتجزين وعادوا إلى اندونيسيا اختياريا. ولم يحدث في أي وقت أن أجبرتهم حكومة ماليزيا على العودة إلى بلدهم. وفيما يتعلق بالبقية، يجري اتخاذ الترتيبات لإطلاق سراحهم. وطوال فترة احتجاز الآسيويين في ماليزيا بسبب دخولهم بشكل غير قانوني، كانوا يزودون بجميع التسهيلات الضرورية، بما في ذلك الغذاء الكافي والمأوى والعلاج الطبي المناسبين. ولم يحدث مطلقا أن أُنكرت حقوقهم الأساسية أو حرموا إياها.

٣٧٦- وفيما يتعلق بالأشخاص البالغ عددهم ٤٤ شخصا الذين يحتلون مباني مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كوالا لامبور، تجري مشاورات بين السلطات المختصة بغية توفير فرصة العمل المؤقت في ماليزيا لمن يرغب في ترك المعسكر، طبقا للقوانين ذات الصلة التي تنظم اقامة العمال الأجانب في البلد. وليس لدى الحكومة الماليزية نية إعادتهم قسرا إلى اندونيسيا. وكون أنهم تمكنوا من البقاء في مباني مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طوال هذا العدد الكبير من الشهور، رغم اعتبارهم مهاجرين غير قانونيين، هو أمر يثبت بوضوح أنهم لم يتعرضوا في أي وقت لخطر اجبارهم على العودة إلى اندونيسيا رغم ارادتهم الحرة.

موريتانيا

المعلومات الواردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات ذكرت في تقارير سابقة

٣٧٧- في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أرسل المقرر الخاص نداءً عاجلاً إلى الحكومة فيما يتعلق بأحداث التعذيب التي أُفيد بأنها حدثت في قرية سوريمال، مديرية معباغني، والتي يُدعى بأنها أدت إلى موت ديا حامات آتومان.

٣٧٨- وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أخطرت الحكومة المقرر الخاص بأنه في ليلة ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٢، جُرح تاجر له متجر في سوريمال جرحا خطيرا ومات بعد ذلك بعدة ساعات. وأدى التحقيق إلى القاء القبض على سار آمادو مامادو، الذي يعرف أيضا باسم آلاسان، وعلى ديوب اسماعيلا، ونياس يايا، ومابودي حميدو. ومثلوا أمام المدعي الحكومي ثم نقلوا إلى سجن في آليج، حيث ينتظرون المحاكمة. وسُمح لهم بالاتصال بمحاميهم وبطبيب وبأسرهم.

٣٧٩- ولم يتم الحصول على اعترافات المتهم تحت التعذيب وسيُجري التحقيق مكتب المدعي الحكومي، وستجري المحاكمة بمراعاة كاملة للقواعد العادية المنطبقة في دولة تخضع لسيادة القانون.

٣٨٠- وترجع وفاة ديا حامات آتومان لأسباب طبيعية لا تمت بصلة بأي حال من الأحوال إلى الحالة المذكورة أعلاه. فلم يحدث مطلقا أن استجوبه المسؤولون الذين يقومون بالتحقيق. ولم تقدم شكوى بشأنه، ولو قدمت لتم الاضطلاع بتحقيق رسمي ولأُجري وفقا للقانون.

المكسيك

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة

٣٨١- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى تقارير تفيد باستمرار ممارسة الشرطة القضائية التعذيب واساءة المعاملة أثناء المراحل الأولية من التحقيق الجنائي كوسيلة لانتزاع اعترافات من المحتجزين. وزيادة على ذلك، استمرت أغلبية المحاكم في قبول هذه الاعترافات كدليل. وأكثر الطرق المستخدمة شيوعا هي الضرب، وإدخال ماء بها كربونات في الأنف، والخنق بوضع كيس من البلاستيك على الرأس أو غمر الرأس في الماء، والصدمات الكهربائية، والتهديد بالموت.

٣٨٢- ووفقا للمعلومات الواردة، إن ما يسهل ممارسة التعذيب واساءة المعاملة هو أن المرتكبين نادرا ما يقاضون. وحتى في الحالات التي أصدرت فيها لجنة حقوق الإنسان الوطنية توصية، ولم يعاقب الأشخاص المسؤولون. وحالات تعويض الضحايا نادرة، حتى في حالة اعتراف السلطات بوجود تعذيب.

٣٨٣- كما تم اخطار المقرر الخاص بوجود مشروع نص لتعديل عدة مواد من الدستور يطالب فيه، ضمن جملة أمور، زيادة في فترة الحبس الاحتياطي من الحد البالغ ٢٤ ساعة الساري المفعول حاليا إلى ٧٢ ساعة. ووفقا للمصادر، يمثل هذا الاصلاح انتكاسة في حماية حقوق المحتجزين ومن شأنه أن يسهل ممارسة التعذيب واساءة المعاملة. وابلغت الحكومة الحالات الفردية المشار اليها في الفقرات التالية.

٣٨٤- روبين مدينا روبيو، قبض عليه يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ في مدينة جالابا وأخذ إلى مباني الشرطة القضائية للمقاطعة الاتحادية الكائنة في شارع ميديكو ميليتار، مكسيكو سيتي. وأفيد بأنه ضُرب وقت إلقاء القبض عليه وأثناء نقله على السواء لرفضه الاعتراف باشتراكه في قضية خطف وقتل. كما قُبض على أنخيل شافيز سانشيز الذي قيل إنه قام تحت التعذيب - تؤيده الشهادات الطبية والصور - بتوريط السيد ميدينا في الجرائم التي اتهم بها. وافيد بأن السيد شافيز تراجع عن أقواله التي أدلى بها أمام المحكمة الجنائية الثامنة التابعة للمقاطعة الاتحادية. وطبقا للمعلومات الواردة، تشكل الأقوال الأصلية التي أدلى بها السيد شافيز الدليل الوحيد الذي على أساسه حُكم على السيد ميدينا بالسجن ٣٧ سنة.

٣٨٥- مانويل ماتريكيز سان أوغستين، وهو أحد أفراد جماعات أوتومي الأصلية من رانشيريا بييدرا بلانكا، توتوتيبيك، ولاية هيدلغو، قام رجال من الشرطة القضائية التابعة للمقاطعة الاتحادية بالقاء القبض عليه بدون إذن قضائي يوم ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٠ في مكسيكو سيتي. وأفيد بأنه أثناء الأيام الأربعة الأولى التي حبس فيها في حالة عزل عن أي اتصال، ضُرب ضربا شديدا وتعرض للخنق وللصدمات الكهربائية. وأخيرا، أجبر على التوقيع على اعتراف بالاسبانية، برغم أنه لا يفهم هذه اللغة.

٣٨٦- بابلو ماريا خوناثان مولينيت أغيلار وهو تليمذ يبلغ من العمر ١٨ سنة، قبض عليه رجال من الشرطة القضائية للدولة يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ في سلامنكا، خوانا خواتو. وأفيد بأنه ضُرب ضربا شديدا وهُدد بالموت واجبر على التوقيع على اعتراف خال من الكتابة. وبرغم ذلك، اتهمه مكتب المدعي الحكومي رسميا بالقتل. ونظرا لهذه الظروف، قُدمت شكوى الى لجنة حقوق الانسان الوطنية في آذار/مارس ١٩٩٢ التي أصدرت بعد ذلك بسنة واحدة توصية تطلب فيها إلى سلطات ولاية خوانا خوتو إلى إجراء تحقيق في الادعاءات القائلة إن السيد مولينيت كان ضحية احتجاز غير قانوني وتعذيب.

٣٨٧- كما تم إخطار المقرر الخاص بحادثة وقعت يوم ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣ في مدينة سان ايسيدرو ايل اوكوتال في بلدية سان كريستوبال دي لاس كاساس، تشياباس، والتي قام فيها أفراد من الجيش بالقبض على ١٣ شخصا من جماعة تزوتزيل الأصلية واتهموهم بقتل جنديين. ووفقا للمعلومات الواردة، أُجبر أفراد الجماعة الأصلية المذكورة أعلاه، تحت التعذيب وبدون مترجم، على الاعتراف باشتراكهم في الأفعال التي اتُهموا بها. وعلى الرغم من أنه كانت تظهر عليهم جميعا، بعد يومين من إطلاق سراحهم، علامات للمعاملة التي تعرضوا لها، يبدو أنه لم يقاض أحد من الأشخاص المسؤولين، ولم تعوض الضحايا.

٣٨٨- وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أرسلت الحكومة الى المقرر الخاص نسخة من التوصية التي أصدرتها لجنة حقوق الانسان الوطنية يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣ بشأن الحالة المذكورة أعلاه، والتي ثُبتَ وفقا لها الحجز التعسفي لأعضاء جماعة تزوتزيل المذكورة أعلاه، وتعرضهم لإساءة المعاملة، على يد رجال من الشرطة القضائية. ولذلك، أوصي ببدء اتخاذ إجراءات قانونية ضد هؤلاء الرجال.

نداءات عاجلة

٣٨٩- في ٤ أيار/مايو ١٩٩٣، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا الى الحكومة من أجل لويس ألفونسو لوث فلوريس، وخوسيه مارتين اسكارسيغا سوليس، اللذين أفيد بأنهما حبسا في حالة عزل عن أي اتصال منذ ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ في منطقة المعاملة بالسجن الاحتياطي الجنوبي، مكسيكو سيتي. وأعرب عن مخاوف من أنهما قد يتعرضان للتعذيب.

٣٩٠- وفي ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، أخطرت الحكومة المقرر الخاص بأن لويس ألفونسو لوث فلوريس، وهو سجين في السجن الاحتياطي الجنوبي، مصنف على أساس صحيفته الجنائية كمجرم مستديم تظهر عليه علامات العدوانية اللفظية والبدنية وضعف ضبط النفس، وميول إجرامية قوية وضعف امكانية التكيف الاجتماعي وميول خطيرة معادية للمجتمع. وبالنسبة لخوسيه مارتين اسكارسيغا سوليس، ذكرت الحكومة أنه مسجون في نفس زنزانة لويس ألفونسو لوث فلوريس وأنه حكم عليه بالسجن ست سنوات في ١٩٩١ بسبب السرقة. وفي ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣، صودرت ٢٨٤ حبة من حبوب "روش ٢" من السجينين، اللذين اعترفا بأن الحبوب ملكهما. ولهذا السبب، تم أخذهما الى منطقة المعاملة الخاصة وقدمت شكوى إلى مكتب المحامي العام يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٣. وأرفقت شهادتان طبيتان مؤرختان في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ جاء فيهما أن اسكارسيغا سوليس لا يحمل علامات اصابات حديثة بينما توجد ندبة طفيفة على الكتف الأيسر للوث فلوريس.

٣٩١- وفي ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣، ارسل الى الحكومة نداء عاجل آخر بشأن أولغا توريس هرنانديز، روبرتو بلاسيوس سانشيز، مانويل اسكلانتي ماغوس، آليشيا انريكيتا التاميرانو خاسنتو، فرويلان

مارتينيز شاغويا، سيريلو هرنانديز روبيو، وخوان غونزاليز هرنانديز. ووفقا لما جاء في التقارير، القي القبض عليهم يوم ١٦ أيار/مايو ١٩٩٣ بينما كانوا يتظاهرون في مدينة مكسيكو سيتي تأييدا للاضراب عن الطعام الذي كان يقوم به سجناء سجن الشمال الاحتياطي. وأعرب عن مخاوف من إمكان تعرضهم للتعذيب أثناء حبسهم في حالة عزل عن أي اتصال.

٣٩٢- وفيما يتعلق بهذه الحالة، أخطرت الحكومة المقرر الخاص بأنه في يوم ١٧ أيار/مايو ١٩٩٣، قام حوالي ٣٠ شخصا بزيارة مكاتب لجنة حقوق الانسان الوطنية للاعراب عن قلقهم من أن مجموعة من المواطنين طردت من المكان التي كانت تتظاهر فيه وتضرب فيه عن الطعام، فيما يبدو من جانب موظفين من الأمانة العامة للطرق السريعة وسلامة الطرق، وأن مكان وجودهم غير معروف. وفيما بعد قام الأمين العام للطرق السريعة وسلامة الطرق بإخطار اللجنة الوطنية بأن السيد توريس هرنانديز، والسيد بالاسيو سانشيز، والسيد اسكلانتي ماغوس، والسيد آلتاميرانو خاسنتو اطلق سراحهم في بعد ظهر ذلك اليوم، وأنهم قد أُخذوا الى قسم شرطة كواوتيموك لأنهم ارتكبوا جرائم إدارية. وأيد الشاكون هذه المعلومات في ١٨ ايار/مايو ١٩٩٣، كما قاموا بإخطار اللجنة الوطنية في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بأن مشكلة الإضراب عن الطعام تم حلها قبل ذلك بأسبوعين.

٣٩٣- كما أخطرت الحكومة المقرر الخاص بأنه في المقابلة التي تمت مع المواطنين الذين طلبوا المساعدة من لجنة حقوق الانسان الوطنية في تحديد أماكن وجود أقاربهم وأصدقائهم، ثبت أنهم اتصلوا باللجنة الوطنية ليس لتقديم شكوى، وإنما لطلب مساعدة عاجلة. وتم إخطارهم بأنهم إذا كانوا يرغبون في تقديم شكوى تتعلق بانتهاك حقوق الانسان، يجب أن يفعلوا ذلك بالإبلاغ عن حقائق محددة وببيان رغبتهم في أن يجري تحقيق في تلك الحقائق. وقال المواطنون إنهم إذا قرروا تقديم شكوى، فإنهم سوف يفعلون ذلك فيما بعد. ولم يفعلوا ذلك حتى الآن.

ملاحظات

٣٩٤- يلاحظ المقرر الخاص استنتاجات وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب التي اعتمدت بعد أن نظرت اللجنة في تقرير المكسيك الدوري المقدم بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (الفقرات ٢٢٦-٢٢٩ من A/48/44). كما يلاحظ مع التقدير الجدية التي يبدو أن اللجنة الوطنية لحقوق الانسان قد نظرت بها في الشكاوى التي تلقتها. وبالنظر، بوجه خاص، الى قلق لجنة مناهضة التعذيب بشأن صغر عدد مرتكبي التعذيب الذين عوقبوا، فإن المقرر الخاص سوف يشعر بالتقدير لو علم الاجراءات الرسمية التي اتخذت في الحالات التي أوصت فيها اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بإجراء تحقيق رسمي و/أو اتخاذ إجراءات قانونية.

المغرب

المعلومات الواردة من الحكومة بشأن حالات ذكرت في تقارير سابقة

٣٩٥- في ٥ آذار/مارس ١٩٩٣، أرسلت الحكومة معلومات تتعلق بحالة دريس تواتي، الذي أفيد أنه مات في نيسان/أبريل ١٩٩١ بعد ساعات قليلة من أخذه الى قسم شرطة الرشيدية. ووفقا لما جاء في الرد، قبض على السيد تواتي يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١ عندما وجدت أدلة على اشتراكه في جرائم قانونية تتعلق بسرقة كبرى، لكي يمكن لضباط التحقيق الجنائي استجوابه. وقد انتحر يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩١.

٣٩٦- وأثناء التحقيق في ظروف وفاته، قام المدعي العام في الرشيدية بمعاينة الجثة، التي فحصها كذلك المسؤول الطبي الرئيسي في مستشفى مولاي علي الشريف في نفس المدينة. وبالإضافة الى التحقيقات، أمر المدعي العام بإجراء تشريح للجثة، أكد أن الوفاة نتجت عن انتحار بدون وجود أي مؤشر إلى عنف. وقرر المدعي العام إجراء تشريح ثان تقوم به لجنة تتألف من المسؤول الطبي للمقاطعة في الرشيدية وطبيبين. وكانت النتائج متفقة مع تقرير التشريح الأول. وفي ضوء هذه النتائج، ونظرا لعدم وجود دليل جنائي يشير الى أن الوفاة نتجت عن جريمة قتل، قيدت الشكوى ضد مجهول، وأحيل الموضوع إلى التحقيق.

٣٩٧- كما ردت الحكومة، في نفس التاريخ، فيما يتعلق بحالة المواطن الاسباني سمير الصادي ياسين، الذي يدعى بأن شرطة أمن الدولة ضربته ضربا شديدا في طنجة يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩. ووفقا لما جاء في الرد، قام مسؤولون في وزاة العدل بالاتصال بالمدعي العام في محكمة استئناف طنجة ودائرة السجون، وجرى بحث عن ملف الشخص المعني، وعن الأحكام التي صدرت ضده، والمعلومات المتعلقة بما إذا كان في سجن مغربي. وعلى الرغم من هذه المحاولات، لم يتم العثور على أي إشارة إلى أي شخص يحمل هذا الاسم.

٣٩٨- كما أخطرت الحكومة المقرر الخاص، بأن لدى دائرة النيابات العامة السلطة القانونية لرصد الحالات التي يحتجز فيها أشخاص لدى الشرطة، والقيام بزيارات تفتيشية لأقسام الشرطة لإجراء مقابلات مع الأشخاص المحتجزين، والتأكد من أسباب احتجازهم، وكذلك فترة احتجازهم وأحواله. ويقوم المدعون العامون بتقديم تقارير شهرية الى وزارة العدل بشأن ملاحظاتهم اثناء تلك الزيارات. ودور وزارة العدل هو منع أي فعل تعسفي أو مجاوز للحدود يحتمل أن يضر بحريات أو ممتلكات الأفراد أو الجماعات، ومعاقبة المسؤول عنه. وبفضل التنسيق والتعاون فيما بين شتى السلطات المسؤولة عن التحقيق والمقاضاة والمحاكمة، تحققت النتائج المرغوبة في إطار التشريعات الوطنية والمبادئ المنصوص

عليها في صكوك حقوق الانسان. وقد اتضح ذلك بجلاء من الحالات المحالة الى المحاكم فيما يتعلق بالأفعال التعسفية من جانب ضباط الشرطة أو السلطات المحلية.

ميانمار

المعلومات المحالة الى الحكومة

٣٩٩- في رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات مفادها أن الأشخاص المعتقلين لأسباب سياسية كثيرا ما يتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة، وخاصة أثناء الاستجواب، في مراحل الاحتجاز الأولى. ومع ذلك، يقال أيضا إن السجناء يُضربون ويُحرمون من الطعام والماء إذا احتجوا على أحوال احتجازهم التي يبدو أنها سيئة للغاية. وهكذا، وافيد بأن السيد آيي لوين، البالغ من العمر ٣٨ سنة، وهو سجين في سجن إنسين، قد مات من اصابات داخلية لحقت به في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بعد أن ضربه أحد موظفي السجن ضربا شديدا. وعلى الرغم من أنه كان يتقيأ الدماء، فإنه لم يتلق أية رعاية طبية ومات في زنزانته. كما افيد أنه ضُرب ضربا شديدا اثناء اضراب عن الطعام في سجن إنسين عام ١٩٩٠، وقيل إن صحته تدهورت بعد ذلك.

٤٠٠- كما أُخطر المقرر الخاص بحالة مي هتاو، من قرية وين باتوك، في قرية ثانبيوزايات، بولاية مون. وافيد بأنها ذهبت لزيارة زوجها، ناي سين اونغ كويي، الذي اعتقله أعضاء من كتيبة المشاة رقم ٣١، التابعة لمجلس قانون الدولة واعادة إقرار النظام بسبب اتصاله بحزب نيو مون ستيت. وادعي بأنها عندما وصلت إلى هناك، اغتُصبت عدة مرات أمام زوجها الذي ضُرب ضربا شديدا، مما أدى الى كسر يده اليسرى.

٤٠١- كما وردت معلومات تفيد بأن الحمالين والعمال لم يتسلموا أجورهم والذين قبضت عليهم القوات المسلحة (تاتماداو) بطريقة تعسفية، كثيرا ما تساء معاملتهم أو يعذبون ويحرمون مما يكفي من الطعام والعلاج الطبي، برغم أنهم كثيرا ما يمرضون بسبب أحوال العمل. وهكذا، أفيد بأن افرادا من كتيبة المشاة رقم ٩٧ قبضوا على مونغ نيان بوا، البالغ من العمر ٢٤ سنة، وأبيه، يو أونغ ثين، يوم ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، وكذلك على حوالي ١٠٠ رجل في قارب زابوه آي، في وسط نهر جين، في قرية كاوكاريك. وأُخذوا الى قاعدة كتيبة المشاة الخفيفة رقم ٢٠١ في باآن، وبعد ذلك نقلوا الى قاعدة كتيبة المشاة الخفيفة رقم ٢١٠ في هلايينغ بوي. وابتداء من هلايينغ بوي، يُدعى انهم أُجبروا على حمل سلال، يصل وزن كل منها إلى ٥٠ كيلوغراما. وعندما عجزوا عن مواصلة حملها، افيد بأنهم ضُربوا ولم يُقدم لهم طعام مطلقا كعقاب لهم. ويُدعى بأن موانغ نيان بوا ضُرب بعصي من الخيزران، فتحطمت مقلة عينه اليمنى والجفن، وضُرب أبوه حتى الموت بأعقاب البنادق.

المعلومات الواردة من الحكومة بشأن حالات ذكرت في تقارير سابقة

٤٠٢- في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٢، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا الى الحكومة من أجل مونغ ناي يين كياو، ومونغ تون تون، ومونغ ناييننغ ناييننغ، ومونغ سوي ناييننغ، ويو تين تون، ويو تون شين، ويو سوي تينت، الذين قيل إنه قُبض عليهم يوم ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٢ واستجوبوا طوال عدة أيام في مركز احتجاز مي - ٧.

٤٠٣- وفي ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، ردت الحكومة بأن ناي يين كياو، وتون تون، وناييننغ ناييننغ، وسو ناييننغ، وتين تون، وتون سين (شين) حكم عليهم بالسجن ١٠ سنوات يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ لتوزيعهم منشورات تحرض على الفتنة بنية الاخلال بالمؤتمر الوطني. ولا يرد في السجلات أثر لاعتقال الشخص باسم "سوي تنت" كما يُدعى.

نيبال

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة

٤٠٤- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تفيد بوجود عدة تطورات ايجابية في حالة حقوق الانسان في البلد منذ ١٩٨٩. وهي تتضمن اصدار دستور جديد في عام ١٩٩٠ يمنع التعذيب وينص على تعويض ضحايا التعذيب، وكذلك انضمام نيبال لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة. وعلى الرغم من هذه التغييرات الايجابية، افيد بأن التعذيب أثناء الاحتجاز لدى الشرطة لا يزال يستخدم سواء كوسيلة للحصول على معلومات أو اعترافات أو لمعاقبة السجناء المحتجزين لأسباب سياسية. وبالاضافة الى ذلك، يدعى بانه لم يتخذ اجراء رسمي لضمان استقلال ونزاهة التحقيقات أو لاحالة المسؤولين إلى العدالة. وأحيلت الى الحكومة الحالات الفردية التي يرد وصفها في الفقرات التالية.

٤٠٥- شايتو لاما، مؤيد لحزب نيبال الشيوعي، قبض عليه يوم ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في قرية بيمان، مقاطعة سين دولي ، فيما يتعلق بحادثة بجريمة قتل. وأفيد بأن أعضاء من حزب المؤتمر النيبالي الحاكم ضربوه في منزله في أول الأمر، ثم قيدوه وجروه الى قسم الشرطة. ويدعى بأنه بعد أن احتجز لدى الشرطة، ضُرب ضربا متكررا طوال يومين بعد رفضه التوقيع على اعتراف بالقتل.

٤٠٦- وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأنه في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، اندلع شجار بين سكان قريتي شيرمان وهارديا، في مقاطعة سندولي، قتل أثناءه شخصان واصيب آخرون. وقامت الشرطة باجراء تحقيق، ورفعت دعوى أمام محكمة المقاطعة التي أمرت بحجز ستة أشخاص،

بما فيهم السيد لاما. وبعد ذلك، أيدت محكمة الاستئناف حجز السيد لاما وأطلق سراح الخمسة الآخرين. وكلهم أصيب أثناء حادثة ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. ولم يمكن تأكيد انهم عذبوا أثناء فترة الاحتجاز.

٤٠٧- تول باهادور ساركي، قبضت عليه الشرطة في نفس ظروف شايتو لاما. وأفيد بأنه ضرب في قسم الشرطة بالعصي على ذراعيه وعلى مؤخرتي ساقيه وأخمص قدميه، بما في ذلك أثناء تعليقه في وضع مقلوب. كما قيل إنه هدد بالموت عندما رفض التوقيع على أقوال تفيد بأنه شاهد شيتو لاما وشخصا آخر يرتكبان جريمة قتل.

٤٠٨- بورنا باهادور بيشووكارما، يبلغ من العمر ٦١ سنة، قبض عليه يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في قرية ثالايونغ، مقاطعة غوركا، للاشتباه بأنه ارتكب سرقة، وأخذ الى مكتب شرطة مقاطعة غوركا، حيث قيل إنه ضرب بطريقة منتظمة بالعصي وبأعواد نبات السيسنو، (وهو نبات يسبب أوراما مؤلمة على الجلد). وعندما أطلق سراحه يوم ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، لم يكن قادرا على العمل ومات بعد ذلك بأيام قليلة.

٤٠٩- وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ردت الحكومة بأن أشخاصا من المقيمين ضربوا السيد بيشووكارما قبل احضاره الى قسم الشرطة. وبعد التحقيقات، سمح له بالعودة الى منزله. وبعد ذلك بأيام قليلة وجدت جثته في سوق بوخاريثوك في غوركا. ولم يكن في تقرير تشريح الجثة ما يشير الى أن سبب الوفاة هو الضرب أو التعذيب. ومع ذلك، ما تزال التحقيقات جارية.

٤١٠- بيم باهادور غورونغ، قبض عليه في نفس ظروف بورنا باهادور. وافيد بأنه في مكتب شرطة مقاطعة غوركا لُكِمَ على أذنيه، وجُذِب من شعره، ورُكل ولكم في وجهه وبطنه. كما يُدعى بأنه أُجبر على الجلوس في وضع كوكورا (الدجاجة)، حيث تقيد يدي الضحية خلف ظهرها بحبل تقييدا غير محكم، ثم تكفأ إلى الأمام بين الساقين مع حني الساقين عند الركبة ثم تدفع الرأس إلى الأمام بين الساقين وتحت الحبل الذي يقيد اليدين. وبعد أن أجبر على اتخاذ هذا الوضع، ضُرب طوال نصف ساعة. وأُطلق سراحه بعد ٢٤ يوما، دون توجيه تهمة إليه حسب ما قيل ودون أن يمثل أمام محكمة، إذ كان محجوزا في حالة عزل عن أي اتصال طوال مدة احتجازه.

٤١١- سويا باهادور رانا، قبض عليه يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في نفس ظروف بورنا باهادور، وحجز في حالة عزل عن أي اتصال في مكتب شرطة مقاطعة غوركا مدة ٢٢ يوما. وافيد بأنه أُخذ الى مكتب مفتش الشرطة، وأُجبر على اتخاذ وضع "كوكورا"، وضرب على أخمصي قدميه وعلى كاحليه، وفخذيه وذراعيه في عدة مناسبات أثناء احتجازه. كما أُجبر على أن يقفز الى أعلى والى أسفل عندما كانت قدماه داميتان على نحو مؤلم من الضرب. وبعد اطلاق سراحه، أُجري له فحص طبي دل

على وجود اصابات تتفق مع الادعاء بالتعذيب. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن الادعاءات كاذبة.

٤١٢- براتاب بيشوكارما، قبض عليه يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في نفس ظروف الأشخاص الثلاثة السابقين، وأخذ الى مكتب شرطة مقاطعة غوركا. ويُدعى بأنه ضرب على كاحليه بالعصي، وأجبر على أن يأخذ وضع "كوكورا"، وضُرب على أخمصي قدميه حوالي نصف ساعة، أجبروه بعدها على القفز الى أعلى واسفل على قدميه الداميتين. وأفيد بأنه في وقت اطلاق سراحه، بعد ١٧ يوما من حبسه في حالة عزل عن أي اتصال، هددته الشرطة باعادة اعتقاله إذا باح بأنه عذب. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن الادعاءات كاذبة.

٤١٣- ديوان سينغ غورنغ، قبض عليه يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، كالأشخاص الأربعة السابقين. ووفقا لما جاء في التقارير، أُجبر على أن يأخذ وضع "كوكورا" وضُرب على أخمصي قدميه بعصا خشنة. وبعد ذلك، ضرب على جسده كله؛ وفي اليوم السادس جرد من ملابسه حتى العري وضُرب مدة ١٠ دقائق بأعواد نبات السيسنو المغمور في الماء. كما افيد بأنه لكم في بطنه، وأجبروا على القفز الى أعلى وأسفل حتى أصبح عاجزا عن الوقوف. وأُطلق سراحه بعد حبسه ١٣ يوما في حالة عزل عن أي اتصال.

٤١٤- سانو مايا لجيشووكارما، تم تجريمها بدليل قدمه زوجها بورنا بيشوكارما تحت التعذيب. وقبض عليها يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر واحتجزت مدة أسبوع في حالة عزل عن أي اتصال. وأفيد بأنها ضربت أثناء اعتقالها وبعده، بالعصي وبأعواد نبات السيسنو، وعلقت من شعرها ورفعت في الهواء.

٤١٥- منيكالا راي، قبضت عليها الشرطة في بوذا نيلكانتا، في كاتمندو يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، واحتُجزت طوال الليل. وبالاضافة الى اغتصابها، يُدعى أنها رُكلت وضُربت الى أن فقدت وعيها. وأفيد بأن الفحص الطبي الذي أُجري عليها بعد اطلاق سراحها يدل على وجود اصابات تتفق مع الاغتصاب، بما في ذلك كدمات حادة على الصدر والفخذين والذراعين والوجه والرأس.

٤١٦- وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن نائب مدير الشرطة قد فُصل فيما يتعلق باساءة معاملة ماني كالا راي. ومع ذلك، لم يكن صحيحا انها ضربت حتى فقدت الوعي أثناء احتجازها لدى الشرطة.

٤١٧- كما علم المقرر الخاص بعدد كبير من حالات القاء القبض التي يدعى انها حدثت بين ٢٥ و٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣، في أعقاب مظاهرات حدثت في كاتمندو ومدن مجاورة دعا اليها حزب نيبال

الشيوعي، ووفقا للتقارير، احتجز ما يزيد على ٣٠٠ شخص وضُرب معظمهم على قصبة الساق بالعصي. ونتيجة لذلك اصبح البعض غير قادر على المشي بطريقة صحيحة.

٤١٨- وفيما يتعلق بهذه الحادثة، ردت الحكومة يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بأنه أثناء فترة الاضراب المذكور الذي حدث على نطاق البلد، عندما قام المتظاهرون في عدة أماكن من وادي كاتمندو بغرض القانون بأنفسهم باللجوء الى اشعال الحرائق عمدا والإضرار بالأماكن العامة وقذف المنازل العامة والعربات بالحجارة، اضطرت الشرطة الى احتجاز بعض الأشخاص المشتركين في تلك الأنشطة بغية القيام بتحقيق فوري لمنع خروج العنف عن حدود السيطرة، ولحماية الممتلكات العامة والخاصة من مزيد من الأضرار. وبعد التحقيق، أطلق في نفس اليوم سراح من اتضح أنهم أبرياء واتخذت الإجراءات القانونية بموجب القوانين السائدة ضد الذين اتضح أنهم اشتركوا في أنشطة عنيفة وتخريبية.

نيجيريا

نداءات عاجلة

٤١٩- في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣، ارسل المقرر الخاص نداء عاجلا الى الحكومة بشأن كين سارو - ويوا، رئيس الرابطة النيجيرية للكتاب ومنظمة افريقيا لحقوق الأقليات العرقية، وكذلك مؤسس حركة بقاء شعب أوغوني، والذي يدعى انه قبض عليه بأمر من قيادة ريفير ستيت يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وبعد ذلك، نقل الى مكتب الولاية للتحقيق والاستخبارات في بورت هاركورت، ثم نقل الى مكان غير معروف. وأعرب عن مخاوف من أنه قد يتعرض للتعذيب.

باكستان

المعلومات المحالة الى الحكومة

٤٢٠- في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣، اخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تفيد بالقبض على مؤيدين للتحالف الديمقراطي الباكستاني في أجزاء مختلفة من البلد يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وفي الأيام التالية، قبل وأثناء المظاهرة التي دعا اليها التحالف الديمقراطي الباكستاني. أفيد أنه حدث القاء قبض جماعي آخر في يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في اسلام آباد. وافيد بأن عدة أشخاص احتجزوا لاشتراكهم في حركة الاحتجاج قد أسيئت معاملتهم أثناء احتجازهم لدى الشرطة. وأحيلت الى الحكومة الحالات الفردية التي يرد وصفها في الفقرات التالية.

٤٢١- سالمان تاسير، الأمين الاعلامي بحزب الشعب الباكستاني، قبض عليه يوم ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في لاهور. ويدعى بأنه ظل معلقا في وضع مقلوب عدة ساعات أثناء احتجازه لدى

الشرطة. ثم أنزلوه إلى مستوى أدنى ويدعى بأن قضيبا حديديا وضع على ساقيه؛ وجلس شرطيان يرتدون ملابس مدنية على القضيب الحديدي وراحوا يدحرجونه على ساقيه. ويدعى بأنه ضرب على أخمصي قدميه بهراوات وعصي مطاطية. وبعد اطلاق سراحه، حاول تسجيل محضر معلومات أول ضد ضباط الشرطة الذين عذبوه؛ ومع ذلك، يدعى بأن رئيس دار الشرطة في قسم شرطة ذارامبورا رفض تسجيله.

٤٢٢- سهيل مالك، زعيم رابطة الشعب الطلابية المتفرعة من حزب الشعب الباكستاني، قبض عليه يوم ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في اسلام أباد. وأثناء احتجازه لدى الشرطة يُدعى بأنه رُكل مرارا بأحذية ثقيلة، وضُرب بهراوات مكهربة وبأعقاب المسدسات. وقيل إن طبيبا في منظمة علاج وإعادة تأهيل ضحايا التعذيب فحصه بعد ذلك وأعلن أنه يمكن أن يبقى عنينا نتيجة للتعذيب. كما قيل إن مالك مختار أحمد عوان، وهو وزير اتحادي سابق، وشفقت عباسي، وهو محام، قبض عليهما أيضا في نفس الحادثة وتعرضا للتعذيب بعد ذلك. ونتيجة لذلك، وجب علاج السيد عوان في مستشفى خدمات الحكومة الاتحادية، والسيد عباسي في المركز الطبي الدولي.

٤٢٣- كما تلقى المقرر الخاص معلومات بشأن حالة محسن عباس رضا، الذي اختطفه يوم ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، في شهرا - ايكوايدين، في كراتشي، عملاء "رينجرز (Rangers)"، وهي وكالة لانفاذ القوانين، وأُخذ إلى مركز احتجاز غير معلوم، حيث يدعى بأنه تعرض لضرب شديد، وهُدد بالموت، وسُلطت عليه صدمات كهربائية. وبعد ذلك بأيام قليلة، أطلق سراحه بدون توجيه تهمة إليه.

٤٢٤- وفي نفس الرسالة، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بالادعاءات المحالة في عام ١٩٩٢ والتي لم يرد رد بشأنها.

نداءات عاجلة

٤٢٥- في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا من أجل ليسا ايفلين رانكور، وهي مواطنة أمريكية محتجزة في سجن كراتشي. ووفقا للتقارير، كانت الآنسة رانكور، التي كانت حاملا في خمسة أشهر، تعاني من الدوسنطاريا، والالتهاب الرئوي، والتهاب الكبد، بسبب الظروف السائدة في السجن. وأفيد بأنه يقدم إليها قدر ضئيل من الرعاية الطبية أو لا تقدم إليها رعاية طبية وكذلك كميات غير كافية من الطعام.

بيرو

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٤٢٦- أحال المقرر الخاص إلى حكومة بيرو، برسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، موجزا للادعاءات الرئيسية التي تلقاها بشأن ممارسة التعذيب في البلد، وبشأن عدد من الحالات الفردية. وإضافة إلى ذلك، وجه المقرر الخاص نداءين عاجلين نيابة عن الأشخاص الذين أفادت المعلومات المتلقاة بأنهم معرضون لخطر التعذيب.

(أ) المعلومات المحالة إلى الحكومة بشأن ممارسة التعذيب بوجه عام

٤٢٧- في مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات وافية عن ممارسة التعذيب في البلد على يد قوات الأمن. وأفيد بوجه خاص بأن المراسيم الجديدة التي صدرت بشأن الإرهاب منذ نيسان/أبريل ١٩٩٢ تتضمن مجموعة قواعد تيسر ممارسة التعذيب على الأشخاص المعتقلين على أساس الاشتباه في أنهم ارهابيون، وهو مصطلح معرف بطريقة غامضة للغاية. ونتيجة لبعض هذه القواعد:

'١' يكون حق الدفاع محدودا لأنه لا يجوز للمحامي أن يتدخل أثناء فترة الاعتقال لدى الشرطة قبل أن يدلي المعتقل بأقواله إلى المدعي. ويمكن أن يستمر الحبس الاحتياطي مدة ١٥ يوما بسبب اتهامات بالإرهاب وحتى أكثر بسبب تهم بخيانة البلد.

'٢' خُولت الشرطة سلطات تقديرية واسعة أثناء فترة الحبس الاحتياطي، مثل الحق في عزل المعتقل. وفيما يتعلق بالتهم بخيانة البلد، يجوز للشرطة أن تضع الحد الزمني للحبس الاحتياطي إلى ما يجاوز الحد القانوني البالغ ١٥ يوما، ويجوز لها حتى أن تقرر تمديد هذا الحد ولا تخضع هذه السلطات لرقابة السلطات القضائية.

'٣' حظرت ممارسة وسيلة الانتصاف المتمثلة في الإحضار أمام المحاكم أثناء تحقيق الشرطة وخلال فترة التحقيق القضائي على السواء.

٤٢٨- وأفادت التقارير أيضا بوجود صلة بين ممارسة التعذيب، من جهة، وحالات الاختفاء غير الطوعي وحالات الإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، من جهة أخرى. وكثيرا ما كانت علامات العنف البدني بادية على أجساد الذين ظهروا من جديد بعد فترات طويلة من الاعتقال غير المعترف به وعلى جثث ضحايا حالات الإعدام بغير محاكمة. ويبدو أن هذه الحالات حدثت في أنحاء مختلفة من البلد لكنها كانت الأكثر شيوعا في المناطق الريفية والمناطق الحضرية التي أعلنت فيها حالة للطوارئ

ومن ثم كان الوجود العسكري شديدا فيها. وهكذا على سبيل المثال، تلقـــى المقرر الخاص قائمة بأسماء ٢٤ طالبا من الجامعة الوطنية في وسط بيرو ادعي بأنهم أعدموا في مدينة هوانكايو بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وكانت جثثهم تحمل علامات عنف بدني.

٤٢٩- وتفيد المعلومات المتلقاة بأن أكثر أساليب التعذيب شيوعا هي الضرب، والخنق، والصدمات الكهربائية، والتعليق من الذراعين فترات زمنية طويلة، والتهديدات بالموت وبتر الأعضاء. كما أفيد بأن الايذاء الجنسي والاغتصاب أمر روتيني في المناطق الخاضعة لحالة للطوارئ.

٤٣٠- وفي جميع الحالات التي تلقاها المقرر الخاص تقريبا، نسبت المسؤولية عن أفعال التعذيب إلى رجال القوات المسلحة ورجال قوات الشرطة المرابطين في المناطق الخاضعة لحالة للطوارئ. ومع ذلك تم التعرف في بعض الأحيان على رجال شرطة يعملون في بقية أنحاء البلد كمرتكبين أيضا لأفعال التعذيب. ولم يبلغ عن نسبة كبيرة من الحالات إما لأن الضحية خائفة أو خاضعة للتهديد، وإما لأنه يتعذر في حالات كثيرة تأييد الادعاءات بأدلة؛ وفي الواقع إن نوع العناية الطبية أو القانونية التي يمكن أن تمكن من توفير الحد الأدنى من المستندات لم تكن مجرد متوفرة في أغلبية الحالات. وأفيد بأن الوكلاء والقضاة رفضوا في أحيان كثيرة اتخاذ إجراءات بشأن ادعاءات قدمها الضحايا أو بأنهم قبلوها كتصريحات صحيحة تم الحصول عليها بالقوة أثناء تحقيق الشرطة أو أثناء الاعتقال لدى الشرطة.

(ب) المعلومات المحالة إلى الحكومة بشأن ممارسة الاغتصاب والإيذاء الجنسي ضد النساء

٤٣١- تلقى المقرر الخاص معلومات كثيرة أيضا عن ممارسة الاغتصاب والإيذاء الجنسي التي كثيرا ما كانت النساء ضحيتها وتتعلق بالحملة التي شنتها قوات الأمن ضد جماعات المتمردين. ويبدو بذلك أن الاغتصاب استخدم كسلاح للمعاقبة والتخويف والاذلال.

٤٣٢- ويبدو أن الاغتصاب وغيره من أشكال الإيذاء الجنسي اقترن أحيانا بأساليب التعذيب الأخرى، مثل الصدمات الكهربائية، أثناء استجوابات الشرطة. ومن ناحية أخرى، ارتكب الاغتصاب في الأقاليم الخاضعة لحالة للطوارئ في إطار النزاع المسلح، في المناطق الريفية، بدون اعتقال سابق، ويبدو أنه استخدم كشكل من أشكال التخويف أو المعاقبة ضد جماعات مدنية المشتبه في تعاونهم مع جماعات المتمردين. وأفيد بأن أحداثا من هذا النوع وقعت مثلا في شيلكاهوايكو وفيلكاشوامان، آياكوشو، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ وفي سان بيدرو دي كاشي، آياكوشو، في تموز/يوليه ١٩٩١.

٤٣٣- وأفيد أيضا بأنه نادرا ما قوضي مرتكبو هذه الأفعال حتى في الحالات التي ابلغت بها السلطات المختصة. فقد تجاهلت المحاكم العسكرية هذه الحالات ولم تضع المتهمين تحت تصرف المحاكم المدنية وفقا لواجبها بمقتضى القانون. وكانت نتيجة حالة الإفلات من العقاب هذه وما اقترنت به من عوامل

أخرى، مثل صعوبة توفير الدليل أو موقف المجتمع تجاه الضحايا أنه لم يُبلغ حتى عن نسبة كبيرة من الحالات. وقد تم التبليغ عن الحالات الفردية التالية:

(أ) بيلار كوكشي، ألقي القبض عليها في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ في هوامانغا، آياكوشو، بتهمة قيامها بأنشطة متصلة بالدرب المضيء في منطقة بيلين. وادعي بأنها اغتصبت عدة مرات وأثناء اعتقالها وتعرضت لأشكال أخرى من التعذيب مثل الضرب والخنق والتعليق. وبالرغم من أن الحالة بُلغت إلى مدعي الحكومة، لم توجه أية تهم إلى أي رجال شرطة لعدم وجود أدلة.

(ب) ماريا فلوريس فالينثويلا وابنتها زونيلدا بينيدا فلوريس البالغة من العمر ١٧ عاما، فلاحتان من مدينة كاركوسي، ألقى جنود من قاعدة خولكاماركا العسكرية في هوانكافيليكا القبض عليهما في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠. وأفيد بأن بمجرد وصولهما إلى القاعدة، رُبطتا بعمود وتركتا في الشمس عدة ساعات. وقام بعد ذلك جنود باغتصابهما وأفرج عنهما في اليوم التالي.

(ج) فرجينيا هواماني غاراي ولوث ماريا بلاس سانشيز ألقت دورية عسكرية القبض عليهما في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩١ أثناء انتظارهما حافلة في شارع في ليما. وأفيد بأنهما اقتيدتا إلى مصنع يحرسه الجيش وبأن ١٢ جنديا قد اغتصبوهما وحُذرتا لعدم التبليغ عن الحادث.

(د) ماريا إيلينا لوايزا تامايو، أستاذة في جامعة سان مارتين دي بوريس، ألقى رجال من الإدارة الوطنية لمكافحة الإرهاب القبض عليها في ليما في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٣ على أساس الاشتباه في أن لها صلة مستمرة بأعضاء في الدرب المضيء. وقد حبست في حالة عزل عن أي اتصال في الفترة من ٦ إلى ١٥ شباط/فبراير أفيد بأنها ضربت وركلت خلالها غالبا في رأسها وقفصها الصدري، وغمرت في الماء لمحاكاة الغرق، واغتصبت عدة مرات، للحصول منها على اعترافات.

(ج) الحالات الفردية المحالة إلى الحكومة

٤٣٤- هيغينيو كيسبي بيريز، نائب رئيس الألوية الريفية في منطقة سان بيدرو دي سولكان، كونسيبشيون، هوانكايو، مقاطعة خونين، وإيليوتيريو إينغا، ألقى جنود القبض عليهما في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩١ واقتيدا إلى قاعدة شاكيكوشا العسكرية حيث أفيد بأنهما ضربا لإجبارهما على إعطاء معلومات عن الأنشطة الإرهابية. ونقلا في اليوم التالي إلى قاعدة شوباكا حيث أفيد بأنهما ضربا هما وهيكتور ميندیز كوردوبا ضربا مبرحا مع تغطية رؤوسهم بالكامل بأغطية وربط أيديهم وراء ظهورهم طول الوقت.

٤٣٥- رافائيل لياندرو رودريغيز إدواردو، أفيد بأنه أسيئت معاملته في مبنى قسم شرطة إيل تامبو في مقاطعة خونين حيث كان قد توجه إليه للتبليغ عن سرقة في حزيران/يونيه ١٩٩١. وأفيد بأنه كان معصوب العينين وبأنه ضرب على أجزاء مختلفة من جسده بما فيها الأذنين والأعضاء التناسلية. وربطت ذراعاه بعد ذلك وراء ظهره ورش وجهه بماء مخلوطة بمنظف وعلق بعد ذلك من ذراعيه من عارضة خشبية.

٤٣٦- سينوبيو إنريكيز فارغاس ألقي القبض عليه في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ في مانتا، هوانكافيليكا، رجال يشتبه في أنهم من الجيش من القاعدة العسكرية المحلية، وأفيد بأنه ضرب ضربا مبرحا وجرح بسكين في ذراعه اليسرى وفي صدره.

٤٣٧- خوان أرنالدو سالومي آدواتو ألقي القبض عليه في هوانكايو، خونين، في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩١ رجال من الشرطة واقتيد إلى قسم شرطة التاسع من ديسيمبر حيث بقي فيه إلى أن أفرج عنه في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩١. وأفيد بأنه ضرب ضربا مبرحا أثناء اعتقاله وخنق وعلق في الهواء وحرم من الغذاء.

٤٣٨- خوسيه ناتيفيداد فلوريس روخاس، الرئيس السابق لألوية سان خوان الريفية، ألقي القبض عليه في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ في باغا شيكا، باغا، آمازوناس، رجال من الجيش من فرقة المشاة الحراجية الخامسة. واعتقل لمدة ١٣ يوما أفيد بأنه ضرب خلالها ضربا مبرحا وتعرض للصدمات الكهربائية. كما أفيد بأنه ترك معلقا فترات طويلة مما تسبب في خلع ذراعيه وكتيفيه من مكانها.

٤٣٩- نازاريو إدغار فلوريس كاسترو، الأمين التنظيمي لاتحاد التعدين الوطني، ألقى ضباط شرطة القبض عليه في ياوولي، أوروبا، خونين، في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٢ واقتيد إلى قسم الشرطة المحلي. واعتقل لمدة أسبوع أفيد بأنه ضرب خلاله ضربا مبرحا بأدوات غير قاطعة.

٤٤٠- أنتارتيكو دانييل سالاس كوردوفا، ألقى رجال من الشرطة الوطنية القبض عليه في منطقة سان مارتين، ليما، في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢. واقتيد إلى قسم شرطة حيث توفي بعد بضع ساعات من وصوله. ونسب التقرير التشريحي الوفاة حسب ما ادعى إلى الاختناق الناتج عن العنف البدني.

٤٤١- نانسي لوث بيمينتيل كوبيار، طالبة في جامعة إنريكي غوزمان إي فايي في ضواحي ليما، ألقى رجال من القوات المسلحة القبض عليها في منزلها في شوزيكا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، وضربوها واقتادوها إلى الإدارة الوطنية لمكافحة الإرهاب. ومن بين أشكال سوء المعاملة الأخرى التي تعرضت لها الصدمات الكهربائية التي سُلطت على أطراف أصابعها وعلى رأسها إلى أن أصيبت

بإغماء. وأفرج عنها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ دون أن توجه إليها تهم ودون أن يعترف باعتقالها.

٤٤٢- مارتا هواتاي رويس، محامية وعضو في رابطة المحامين الديمقراطيين وفي حزب بيرو الشيوعي، الدرب المضيء، ألقي القبض عليها في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. وقبل أن تصدر محكمة عسكرية الحكم عليها بالسجن مدى الحياة، عُذبت في مبنى الإدارة الوطنية لمكافحة الإرهاب. وأفيد بأن نقابة المحامين في ليما قد أدانت علنا هذا التعذيب.

٤٤٣- القائد ماركو أنطونيو زاراتي روتا، والقائد إنريكي أغيلار ديل ألكازار، والمحافظ سيسار كاثيريس هارو والعمدة المتقاعد سلفادور كارمونا بيرناسكوني، ألقي القبض عليهم في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ إثر محاولة قلب نظام الحكم. وأفيد بأنهم حبسوا مع عزلهم عن أي اتصال مدة ١٠ أيام في مبنى دائرة المخابرات الوطنية في ليما. وأفيد بأنهم تعرضوا جميعا للتعذيب مثل الضرب والصدمات الكهربائية والتعليق.

٤٤٤- ألبرتو كاليبوي فالفيردي روسندا ياوري راموس، ألقي القبض عليهما في آذار/مارس ١٩٩٢ في منطقة آنغاسماركا، إقليم سانتياغو دي شوكو، مقاطعة لا ليبرتاد. وعثر عليهما بعد ذلك بوقت قليل ميتين في منطقة مهجورة. وأفادت المعلومات المتلقاة بأنهما توفيا نتيجة لسوء المعاملة التي تعرضا لها في القاعدة العسكرية.

٤٤٥- ويغبرتو فاسكيز فاسكيز، رئيس لجنة الدفاع عن مصالح شعب سان ايغناسيو؛ وبلاسيدو الفرادو كامبوس، رئيس الاتحاد الاقليمي للألوية الريفية والحضرية؛ وفيكتور موراليس لابان، رئيس الاتحاد الموحد لفلاحي وألوية سان ايغناسيو ؛ وكريسانتو فيلاسكيز فلوريس، مدير الاتحاد الموحد لفلاحي وألوية سان ايغناسيو ؛ وغييرمو غراندا رودريغيز، رئيس لجنة المنتجين الزراعيين في سان ايغناسيو؛ وغييرمو أويولا كورنيخو، أمين الاتحاد الاقليمي للألوية الريفية والحضرية في سان ايغنانسيو؛ وخافيير غارسيا هوامان، فلاح؛ وبنيامين غارسيا هوامان، فلاح؛ ودانييل كروز باوتستا، فلاح؛ وساموييل هوامان هوامان، فلاح. وتفيد المعلومات المتلقاة بأن هؤلاء الأعضاء العشرة في لجنة الدفاع عن غابات سان ايغناسيو، اقليم سان ايغناسيو، مقاطعة كخامركا، ألقي القبض عليهم في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ رجال من الشرطة وتعرضوا لأشكال من التعذيب مثل الضرب والتعليق أو غمر الرأس في الماء.

٤٤٦- ماركوس غونزاليز تواناما، ألقت دورية عسكرية القبض عليه في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٢ واقتيد الى قاعدة ماريسكال كاسيرس العسكرية في مقاطعة سان مارتين. وأفيد بأنه تعرض وقت الاستجواب للتعذيب في شكل صدمات كهربائية وضرب.

٤٤٧- أنتيرو بنيا بنيا، أحد زعماء الفلاحين ورئيس سابق لجماعة كويسبامبا (اقليم هوانكابامبا، مقاطعة بيورا) ومدير اتحاد بيورا الاقليمي الزراعي، ألقى رجال في الجيش مرابطون في هوانكابامبا القبض عليه في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣. وادعى بأنه ضرب ضربا مبرحا طوال ٣ أيام وفقد الوعي عدة مرات وهدد بالقتل في حالة كشفه عن سوء معاملته.

(د) نداءات عاجلة

٤٤٨- وجه المقرر الخاص نداءا عاجلا الى الحكومة في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ بشأن ماريا لوسيرو كومبا ميراندا التي اعتقلها رجال من الشرطة في ليما في أوائل أيار/مايو ١٩٩٣. ووجه نداء آخر في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ من أجل خوان آبيلاردو مايينا توماياء سائق سيارة أجرة اعتقله رجال من الادارة الوطنية لمكافحة الارهاب في ليما في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣.

المعلومات الواردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات ذكرت في تقارير سابقة

٤٤٩- أرسلت الحكومة ردا في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ بشأن حالتي خورخي نبيد ليون راميريز وأخيه سيسار اللذين أفيـــد بأنهما ضربا ضربا مبرحا خارج منزلهما في اياكوشو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وأفادت الحكومة بأن هذين الشخصين لم يقبض عليهما عسكريون ولم يلقيا سوء معاملة من أعضاء حامية هوامانغا.

المعلومات المقدمة من الحكومة بشأن قرار اللجنة ١٩٩٣/٤٨

٤٥٠- قدمت الحكومة عددا من المذكرات الشفوية تفيد بالأنشطة التي قام بها الدرب المضيء والجماعات الارهابية التابعة للحركة الثورية توباك أمادو في أنحاء مختلفة من البلد، بما في ذلك عمليات القتل الانتقائي، وقذف السيارات العشوائي بالقنابل، والتهديدات بالقتل، والتهديدات الموجهة إلى الأفراد أو ممتلكاتهم والاختطاف.

٤٥١- وقدمت الحكومة أيضا معلومات بشأن عدد من المراسيم التي صدرت في ١٩٩٢ و١٩٩٣ لمكافحة الارهاب وتهدئة البلد، بما في ذلك التدابير التي اتخذت لخفض الأحكام وللتوبة وادخال تعديلات على قانون القضاء العسكري بغرض تحسين حماية حقوق المتهمين بالارهاب والخيانة. وقدمت الحكومة معلومات أيضا بشأن سياستها المتعلقة بالدفاع عن حقوق الانسان وتعزيزها في اطار سياسة التهدئة. كما أفيد بأن عدد المواجهات بين قوات الأمن والمنظمات الارهابية قل خلال الأشهر الماضية وتناقص من ثم عدد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان.

ملاحظات

٤٥٢- يدرك المقرر الخاص خطورة وشراسة التمرد الذي واجهته بيرو منذ عام ١٩٩٠. والفظائع التي ارتكبها المتمردون لا تبرر التعذيب أكثر مما تبرره حالات الاختفاء القسري أو حالات الاعدام باجراءات موجزة. وافلات المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم من العقاب فعلا يتطلب اتخاذ اجراءات صارمة تدعمها الارادة السياسية من أجل تأمين مسؤولية قوات الأمن على أساس فردي.

البرتغال

المعلومات المحالة الى الحكومة

٤٥٣- في رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أعلم المقرر الخاص الحكومة بالتقارير التي تلقاها بشأن الحالتين التاليتين:

(أ) فرانسيسكو كاريتاس وأحد أصدقائه، ألقى رجال من وحدة درك المادا في شارنيكا دا كاباريكا القبض عليهما في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٢. وأفيد بأنهما ضربا وهددا شفويا وقت القاء القبض عليهما في وقت لاحق في قسم وحدة درك المادا. واقتيدا بعد ذلك الى غابة بالقرب من المادل حيث ادعى بأن ثلاثة من رجال الدرك رفسوهما ولكموهما؛ وادعى بأن رجلا من رجال الدرك هدد أيضا بالاعتداء على فرانسيسكو كاريتاس جنسيا. وقد عولجت جروحه بعد ذلك في مستشفى غارسيا دي أورتا في المادا. وادعى بأن كشفا بالأشعة أظهر اشتباها في حدوث كسر في العصعص، بينما أظهرت صور التقطت بعد الافراج عنه وجود كدمات خطيرة ومنتشرة في الظهر والردفين والساقين. وأفيد بأن تحقيقا قضائيا بدأ.

(ب) أورلاندو كوريا، مواطن فرنسي من أصل برتغالي، أفيد بأن رجالا من الشرطة القضائية اعتدوا عليه في ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، أثناء حبسه حبسا احتياطيا في سجن غردا بناء على تهم ذات صلة بالاتجار بالمخدرات. وقيل إنه أدخل لاحقا قسم الحالات المستعجلة في مستشفى غاردا وهو فاقد الوعي. وتفيد الشهادة الطبية التي أصدرها المستشفى بأنه كان مصابا بكدمات وخدوش على صدره وظهره. وأفيد بأن مكتب مدير عام الشرطة القضائية بدأ اجراء تحقيق تأديبي في المسألة في نهاية شهر أيلول/سبتمبر.

جمهورية كوريا

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة

٤٥٤- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢، أعلم المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى تقارير أفادت بضرب السجناء وحرمانهم من النوم واجبارهم على أداء تمارين بدنية متكررة أثناء الاستجوابات. وأفادت التقارير أيضا بأن الحكومة أجرت تحقيقات مستقلة ومحايدة في عدد قليل جدا من الحالات وبأن قليلة هي الحالات التي أسفرت عن مقاضاة المسؤولين عن انفاذ القانون. وارتُكبت أعمال سوء استعمال السلطة، بوجه خاص، من جانب وكالة تخطيط الأمن القومي التي يجوز لها أن تعتقل وتستجوب السجناء لمدة تصل الى ٢٠ يوما قبل أن توجه تهم اليهم. وأحيلت الى الحكومة الحالات الفردية الوارد وصفها في الفقرات التالية.

٤٥٥- شون هي - سيك، مناضل في نقابة عمال، القى رجال من وكالة تخطيط الأمن القومي القبض عليه في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وقد حبس في مباني وكالة تخطيط الأمن القومي في نمسان مدة ٤٨ ساعة وأفيد بأنه ضرب خلالها ضربا مبرحا ولم يسمح له بالنوم الا أربع ساعات. وأُدخل مستشفى سيول للعلاج بعد الافراج عنه. وقدم شكوى الى مكتب المدعي العام في مقاطعة سيول بشأن المعاملة التي تلقاها في مباني وكالة تخطيط الأمن القومي.

٤٥٦- وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ردت الحكومة بأن السيد شون قدم شكوى الى مكتب المدعي في منطقة سيول ادعى فيها بأنه لا يعامل معاملة حسنة أثناء استجواب المسؤولين له في وكالة تخطيط الأمن القومي. ويقوم مكتب المدعي بالتحقيق في شكواه.

٤٥٧- سونغ ها - سوق، القى مسؤولون في وكالة تخطيط الأمن القومي القبض عليها في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، وأفيد بأنهم ضربوها وهددوها بالاعتداء عليها جنسيا لحملها على التوقيع على أقوال عن ممارسة زوجها أنشطة تجسس. وقع هذا الحادث في حضور ابنها البالغ من العمر ثلاث سنوات والذي ادعى بأنه اختُطف معها ولم يفرج عنه حتى ١٩ أيلول/سبتمبر.

٤٥٨- وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ردت الحكومة بأنه أُلقي القبض على السيدة سونغ على أساس تهم المساعدة في أنشطة للتجسس وبأنه حكم عليها لاحقا بالسجن مدة ١٨ شهرا مع وقف تنفيذ الحكم مدة سنتين. ولا يستند الادعاء بسوء المعاملة الى أي أساس من الصحة اذ لم تقدم ولم يقدم ممثلوها مثل هذا الادعاء قبل محاكمتها أو أثناءها.

٤٥٩- سون بيونغ - سون، أحد مرشحي حزب منيونغ في الانتخابات البرلمانية التي جرت في آذار/مارس ١٩٩٢، ألقي القبض عليه في منزل أسرته بجنوب سيول في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وأفادت التقارير بأنه ضُرب بشكل متواصل مدة ثلاثة أيام على يد مجموعة من ١٣ رجلا؛ وادعي بأنه أجبر في اليوم الرابع على أداء تمارين بدنية متكررة مثل القرفصة بذراعيه ممدودتين والوقوف على يديه. وأُفيد أيضا بأن طبيبا قد عالجه عدة مرات ؛ وأن هذا العلاج قد شمل التدليك واعطاء الحقن.

٤٦٠- وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأنه أُلقي القبض على السيد سون في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بتهم تجسس. وأن قضيته معلقة في المحكمة العليا. وفي ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، قدم شكوى الى مكتب المدعي في منطقة سيول بشأن المعاملة التي تلقاها أثناء الاستجواب. ويجري التحقيق في الشكوى.

٤٦١- بايك تاء - أونغ، يدعى بأنه زعيم رابطة العمال الاشتراكيين المحظورة (سانو ما انغ)، ألقى رجال من وكالة تخطيط الأمن القومي القبض عليه في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٢ وادعى بأنه تعرض للاستجواب لمدة ٢٢ يوما. وأفادت التقارير بأنه أدلى بشهادة في المحكمة جاء فيها أنه تعرض خلال هذه الفترة لأنواع مختلفة من التعذيب مثل الحرمان من النوم والحقن بالمخدرات والضرب الجماعي.

٤٦٢- وفي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، ردت الحكومة بأن الادعاء بسوء المعاملة لا يستند الى أي أساس من الصحة، إذ لم يدعم بأدلة أثناء المحاكمة ولم يقدم السيد بايك شكوى بذلك.

نداءات عاجلة

٤٦٣- وجه المقرر الخاص نداء عاجلا، في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٣، من أجل نوه تايي - هون، وهو مناضل من أجل حقوق الانسان، أُفيد بأن رجالا من شعبة أمن ادارة الشرطة الوطنية ألقوا القبض عليه في الساعات الأولى من مساء يوم ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣ بينما كان في زيارة لمكتب محاميه. وأُفيد بأن أمر القبض الذي قدمته الشرطة كان مملوءا على نحو خاطئ. وأفيد بأنه عندما طلب المحامون من رجال الشرطة اتباع الاجراءات القانونية الصحيحة، ضربوا وهددوا.

٤٦٤- وفيما يتعلق بهذه الحالة، ردت الحكومة في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ بأن أحد قضاة المحكمة الجنائية المحلية بسيول أصدر أمر القبض على السيد نوه في ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣. وكان الأمر صادرا في شكل صحيح. فقد ورد فيه مكان الاعتقال (قسم شرطة يونغ سان) وخلاصة التهم الموجهة إليه. واعتقل السيد نوه في قسم شرطة يونغ سان لاستجوابه من ١٥ الى ٢٣ تموز/يوليه. وقابل خلال هذه الفترة المحامين المدافعين عنـــه يوميا وأعضاء أسرته ست مرات. وحبس السيد نوه منذ ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٣ في مركز اعتقال سيول في انتظار محاكمته. ولم يمنع من مقابلة المحامين أو أعضاء أسرته.

٤٦٥- وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وجّه المقرر الخاص نداء عاجلا آخر من أجل كيم سام - سوك وأخته كيم أون - جو، اللذين أُفيد بأن وكالـــة تخطيط الأمن القومي ألقت القبض عليهما بدون أمر في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بموجب قانون الأمن القومي. وادعي أيضا بأنهما ضربا وحُرما من النوم أثناء الاستجوابات. وأفاد أفراد أسرتهما الذين سمح لهم بمقابلتهما مدة قصيرة بأنهما كانا في حالة شبيهة بالغشية.

٤٦٦- وفيما يتعلق بهذه الحالة، ردت الحكومة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بأنه ألقي القبض على كيم أون جو في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بتهمة القيام بنشاط تجسس؛ وأن أمر القبض صدر في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد اعتقل هو وأخته في قسم شرطة جونغبو للاستجواب. وفي ٢٤ أيلول/سبتمبر، أحيلت قضيتاهما إلى مكتب المدعي العام لمقاطعة سيول للقضايا الجنائية. وكانا وقت الرد محبوسين في مركز اعتقال سيول في انتظار توجيه التهم إليهما ومحاكمتهما. وقد عوملا معاملة إنسانية أثناء الاستجوابات. ولم يقدم أفراد أسرتهما أو محاميهما أي شكوى بشأن معاملتهما أثناء الاعتقال.

المعلومات الواردة من الحكومة فيما يتعلق بحالات ذكرت في تقارير سابقة

٤٦٧- في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بالمعلومات التي تلقاها بشأن الادعاءات بتعذيب كيم ناك - جونغ، وشيم كيوم - سوب، وكوان دو - يونغ ونوه يونغ - سون، الذين ألقي القبض عليهم في آب/أغسطس ١٩٩٢ واقتيدوا إلى وكالة تخطيط الأمن القومي.

٤٦٨- وفي ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن كيم ناك - يونغ اقتيد إلى وكالة تخطيط الأمن القومي لاستجوابه في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢؛ وأن ذلك تم برضاه؛ وألقي القبض عليه بتهم للتجسس في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢. وألقي القبض على شيم كيوم - سوب وكوونغ دو - يونغ والسيد نوه يونغ سون في ٢٧ آب/أغسطس و٣٠ آب/أغسطس و٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٢ على التوالي بناء على أوامر صدرت بهذا الشأن؛ وسمح لهم بعد القبض عليهم بمقابلة المحامين المدافعين عنهم وفقا لما تنص عليه القوانين واللوائح ذات الصلة؛ ولا تستند التقارير المتعلقة بالضرب والحرمان من النوم إلى أي أساس من الصحة؛ فلم يقدم المتهمون أنفسهم أو ممثلوهم ادعاءات كهذه لا قبل محاكماتهم ولا أثناءها.

رومانيا

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٤٦٩- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أعلم المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى تقارير ادعي فيها بأن رجال شرطة لجأوا إلى تعذيب واساءة معاملة المعتقلين لإجبارهم في أحيان كثيرة على اعترافات استخدمت بعد ذلك كأدلة في المحاكم. وقد تم التبليغ عن الحالات الفردية التالية:

(أ) ستيفان تاسنادي، هنغاري ينتمي إلى جماعة إثنية من بلدة سيك، إقليم كلوج، ألقي القبض عليه في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٢. وادعي بأن السيد تاسنادي ضرب وهو يقتاد إلى قسم الشرطة في مدينة غيرلا، إقليم كلوج، بهراوة مطاطية وسلاح مشحون. وعند وصوله، ضرب على الوجه والرقبة واليدين بهراوات وقبضات الأيدي. وأفادت شهادة طبية صدرت بعد الإفراج عنه بأنه أصيب بجروح تقتضي رعاية طبية من خمسة إلى ستة أيام. وعلى الرغم من الشكوى الرسمية التي قدمت إلى مكتب المدعي العسكري، لم يُتخذ بإجراء أي تحقيق.

(ب) ميهاي بوتيراس، ألقي القبض عليه في نهاية شهر شباط/فبراير ١٩٩٣ في قرية تودورا، بوتوزاني على أساس اشتباه بالسرقة واقتيد إلى قسم الشرطة في باسكاني، وادعي بأنه ضرب فيه بوحشية طوال خمسة أيام. وقام خبير في الطب الشرعي في بوخارست بفحصه بعد الافراج عنه وأودع بعد ذلك في مستشفى سانت سبيريدون في إيازي لتلقي الرعاية الطبية.

(ج) دورو ماريان بيلدي، البالغ من العمر ١٩ عاما، ألقي القبض عليه في بوخارست في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ اشتباها في أن له نشاط لواطي. واقتيد إلى قسم الشرطة بالدائرة السابعة عشرة أفيد بأنه ضرب فيه بهراوات على راحتي يديه وأخمصي قدميه عدة ساعات.

(د) مارسيل بروسكا، طالب بالغ من العمر ٢٠ عاما، ألقي القبض عليه في ٧ آذار/مارس ١٩٩٢ في تيكوشي واقتيد إلى مكتب الشرطة في محطة السكة الحديد وأفيد بأنه ضرب فيه مدة ثلاث أو أربع ساعات. وادعي بأنه شُدَّ من شعره وضرب على جانبي رأسه ومؤخرتها على المائدة والحائط إلى أن سالت الدماء على وجهه؛ ولويت ذراعاه وضرب على أخمصي قدميه بهراوات. وأخيرا، وقّع على أقوال تفيد بأنه أجبر قاصرا على ممارسة علاقات لواطية معه.

٤٧٠- وعلم المقرر الخاص أيضا بوقوع حادث انطوى على سوء معاملة أفراد طائفة روما في بوخارست في ٣ تموز/يوليه ١٩٩٢. وأفادت التقارير بأن ما بين ٤٠ و٥٠ جنديا ينتمون إلى وحدة الشرطة العسكرية UM 02180 جاءوا إلى السوق في بياتا راهوفا وهم مسلحون بهراوات مطاطية وسيقان كراسي ومعاول وقاموا بهجوم عشوائي على أفراد طائفة روما الذين كانوا في السوق. ونتيجة لذلك، أصيب عدة أشخاص بجروح خطيرة من بينهم ميرثيا غيورغي. وادعى بأنه ضرب بعصا على الرأس مما جعله يفقد وعيه؛ غير أن الجنود استمروا يضربونه رغم نزف الدم من رأسه. وذكر معهد الطب الشرعي في بوخارست بعد مرور ثلاث ساعات بأن ميرثيا غيورغي أصيب في رأسه اصابة طولها ٤ سنتمترات وبعدة كدمات واسعة على كتفه اليمنى وصدره وفخذه وربلة الساق.

٤٧١- وتلقى المقرر الخاص تقريرا أيضا عن أحوال السجون السائدة في البلد. وأشير فيه إلى استمرار استخدام وسائل التقييد مثل إغلال اليدين والساقين فترات طويلة جدا من الوقت بوصف ذلك شكلا من أشكال العقاب، أو كثرة استخدام زنزانات العزل كوسيلة من وسائل العقاب على مخالفات صغيرة نسبيا للقواعد الداخلية للسجون.

رواندا

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٤٧٢- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أفاد المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تتعلق بالأشخاص التالية أسماؤهم الذين ادعى بأن القبض ألقي عليهم وعذبوا في ١٩٩١:

(أ) عبيد بازيمازيكي وأدريان رانجيرا، وهما محرران في صحيفة كانغورا، ألقي القبض عليهما في كيغالي صباح يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ واقتيدا إلى مكتب الرئيس حيث ضربا بهراوات وأسلاك. وفي اليوم التالي كُمّمَ فميهما بشريط نقع في الفلفل الحار قبل أن يقتادا إلى مخيم كامي العسكري.

(ب) بروفيدانس كايتيزي، أخت الصحفي أدريان رانجيرا، ألقي القبض عليها في كيغالي في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وادعي بأنها استجوبت في مكتب الرئيس مدة يومين وضربت بأسلاك كهربائية وبعصي.

(ج) ديزيري موريغو، طالب في مدرسة بوتاري للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، ألقي القبض عليه في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١ واقتيد إلى دائرة المخابرات المركزية لاستجوابه حيث ضرب ضربا عنيفا جدا على يديه وقدميه بعصي وأسلاك كهربائية.

(د) جان باتيست غاشوكيرو، صاحب شركة صغيرة في منطقة جيزينيي، ألقي القبض عليه في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ واقتيد إلى معسكر بيغوغوي حيث ضرب ضربا عنيفا خاصة بأعقاب البنادق.

(هـ) عبد الخيري ماروشيمانا، ألقي القبض عليه في كيغالي في ١٩ آب/أغسطس ١٩٩١. واحتجز في دائرة المخابرات المركزية مدة ستة أيام ادعى بأنه ضرب خلالها بالهراوات ولُكم وضرب بالأسلاك الكهربائية.

(و) أوزوالد مانزي وفاوستين روتاليندوا، فنيان يعملان لدى شركة بيفمار، ألقي القبض عليهما في كيغالي في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩١ واقتيدا إلى مكتب الرئيس وادعي بأنهما ضربا فيه ضربا قاسيا وأجبرا على التوقيع على أقوال.

٤٧٣- وعلم المقرر الخاص أيضا أن أفرادا من قوات الأمن قاموا في شباط/فبراير ١٩٩٣ بإلقاء القبض على عدد كبير من المواطنين المنتمين إلى جماعة توتسي في شوارع كيغالي، وباقتيادهم إلى القواعد العسكرية وتعذيبهم. وقد قتل ما لا يقل عن ١٩ فردا منهم، من بينهم كيتوكو هايداروزي؛ وكانت جثثهم تحمل علامات ضرب شديد.

٤٧٤- وفي نفس الرسالة، ذكّر المقرر الخاص الحكومة بالادعاءات التي أحيلت إليها في ١٩٩٢ والتي لم يرد أي رد بشأنها.

المملكة العربية السعودية

نداءات عاجلة

٤٧٥- في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة من أجل عبد الله الحامد، كاتب ومُحاضر في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض، وعضو مؤسس للجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية. وأفيد بأن رجالا من المباحث العامة (المخابرات العامة) ألقوا القبض عليه في منزله في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وأنه محبوس حاليا حبسا في حالة عزل عن أي اتصال. وأُبديت مخاوف من احتمال تعرضه للتعذيب. وقد حبس عضو آخر في اللجنة السالفة الذكر، هو الدكتور محمد عبد الله المسعري، حبسا في حالة عزل عن أي اتصال منذ أن ألقي القبض عليه في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٣، وقيل إنه حرم من النوم فترات طويلة.

السنغال

المعلومات المحالة إلى الحكومة

٤٧٦- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أعلم المقرر الخاص الحكومة بالتقارير التي تلقاها بشأن الشخصين التالي ذكرهما:

(أ) مودي سي، برلماني ينتمي إلى الحزب الديمقراطي السنغالي، ألقي القبض عليه في داكار في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣. واحتجز مدة أسبوع واحد في قسم الشرطة بشارع ثيونغ، وادعي بأنه عذب لحمله على الاعتراف بأنه اشترك في مقتل نائب رئيس المجلس الدستوري. وأفادت المعلومات المتلقاة

بأن صدمات كهربائية سلطت على أصابعه وأعضائه التناسلية. وكان لا يزال بعد مرور شهر تحت العناية الطبية وأفيد بأن محاميه لم يتمكن من جعل تحقيق يبدأ في ادعاءات التعذيب.

(ب) راماتا غوي، بائعة مانغو، ألقي القبض عليها في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣ فيما يتعلق بنفس التحقيق الذي أجري مع السيد سي. وادعي بأنها عُذبت أولا في قسم شرطة بوت الواقع بالقرب من تييس وبعد ذلك في قسم شرطة تييس. وأفرج عنها بعد يومين دون أو توجه إليها تهم. وأفاد تقرير طبي صدر بعد الإفراج عنها بأنها مصابة بكدمات في يدها اليمنى وردفيها وبأن أحد أصابعها مصاب بلؤية؛ وقد اقتلع شعر من رأسها ولوحظ وجود دم في بولها.

سيراليون

نداءات عاجلة

٤٧٧- في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة من أجل إرنست آلن، الأمين الدائم في مصلحة الدفاع؛ وفاتماتا بينتا جالوه، سيدة أعمال؛ وفوداي كالون، موظف في وزارة الخارجية؛ وروزالين كامارا، مسؤولة في سفارة سيراليون بروسيا؛ وإرنست باي كوروما، رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الاعتمادي والنقل في سيراليون؛ وبوكاري ساموراً. وأفادت التقارير بأنه ألقي القبض على هؤلاء الأشخاص في حوالي ١٨ آذار/مارس ١٩٩٣ على أساس الاشتباه في اشتراكهم في مؤامرة للإطاحة بالحكومة. وادعي مع ذلك بأنه لم توجه إليهم تهم بارتكاب أية جريمة وحبسوا حبسا في حالة عزل عن أي اتصال. وأبديت مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب أو لسوء المعاملة.

جنوب أفريقيا

نداءات عاجلة

٤٧٨- في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، وجه المقرر الخاص نداء عاجلا إلى الحكومة من أجل الأشخاص التالية أسماؤهم: ثابو سيجانامان، منسق المنظمة غير الحكومية التي تحمل اسم محفل مافيكينغ لمناهضة القمع؛ وثيمبا غوابيني، رئيس، فرع مافيكينغ التابع للمؤتمر الوطني الأفريقي؛ ونومفولا هلونغواي؛ وإفراييم موتوكو؛ وغوردون كفامانيان وجوهانس "جونز" موليفي، وجميعهم أعضاء تنفيذيون في فرع مافيكينغ التابع للمؤتمر الوطني الأفريقي.

٤٧٩- وأفادت التقارير بأن رجالا من شرطة أمن مستوطنة "بوبهوثاتسوانا" ألقوا القبض على ثابو سيجانامان في منزله في حوالي الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣. وأفيد بأن الشرطة صادرت وثائق وتقارير تتعلق بحالة حقوق الإنسان في بوبهوثاتسوانا. وألقى رجال من شرطة

أمن بولهوثاتسوانا القبض على نومفولا هلونغواني، وإفراييم موتوكو، وغوردون كغامانيان وجوهانس موليني في منازلهم في الساعات الأولى من يوم ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٣. وألقي القبض على ثيمبا غوابيني في حوالي الساعة العاشرة من صباح نفس اليوم في مكان عمله. وأفيد أيضا بأن المحامين الممثلين للمعتقلين سألوا الشرطة عن مكان اعتقالهم، وبموجب أي قانون تشريعي تم اعتقالهم، وأسباب اعتقالهم، ولكن الشرطة لم تقدم هذه المعلومات أو لم تسمح للمحامين بالاتصال بالمعتقلين. وقد سمح مع ذلك للأقارب بإيداع ملابس لهم في قسم شرطة ماباثو. وبالنظر إلى ظروف اعتقالهم، أبديت مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب أو لسوء المعاملة.

٤٨٠- واسترعى المقرر الخاص، في نفس النداء، انتباه الحكومة إلى معلومات تلقاها بشأن إلقاء القبض على لوي سيبيكو، أمين راطبة ثوكوزا المدنية، في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣. وادعي بأن رجالا من شرطة جنوب أفريقيا اقتحموا منزله في شارع سيرونيبلا، ثوكوزا، واقتادوه إلى مقر ادارة وحدة الجرائم السياسية والعنيفة. وأبديت مخاوف أيضا من احتمال تعرضه للتعذيب أو لسوء المعاملة.

٤٨١- ووجه نداء عاجل آخر في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ من أجل ماكغوا ليتيلي، وبوشي بوي ماشيري، وباور ماكغوثي، ولاكي مابونيا، وغيفت مويتي موكوينا، وإيني موكوينا، وجابو موكوينا، وبوتي مولوي، وموتلاليبولي موتلونغ، وتشيبو سيويستانغ وبوتوي ثينان. وأفيد بأنه ألقي القبض عليهم في شوكوزا في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، وهو نفس التاريخ الذي ألقي فيه القبض أيضا على لويس سيبيكو. وأفيد بأنهم محبوسون جميعا في سجن بوكسبورغ بموجب المادة ٣(١) من نظام (طوارئ) "مناطق الاضطرابات"، التي تجيز للشرطة حبس شخص بدون تهمة أو محاكمة مدة ٣٠ يوما وترك مسألة الاتصال بالمعتقل لتقدير سلطات الشرطة. وبالنظر إلى هذه الظروف، أبديت مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب أو لسوء المعاملة.

اسبانيا

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة

٤٨٢- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تفيد بأنه رغم أن المادة ٥٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على فترة ٧٢ ساعة قبل احضار معتقل أمام المحكمة، فإن المادتين ٥٢٠ مكررا و٥٢٧ قد عدلتا هذه القاعدة فيما يتعلق بالأشخاص المعتقلين على أساس الاشتباه في تعاونهم مع عصابات مسلحة أو مع مجموعات ارهابية أو الانتماء إليها. وهكذا يجوز تمديد الفترة البالغة ٧٢ ساعة بمدة ٤٨ ساعة أخرى في انتظار صدور أمر محكمة وبناء على طلب الشرطة التي لا يلزم أن تحضر المعتقل شخصيا أمام المحكمة للحصول منها على الأمر. وعلاوة على ذلك، يجوز، طوال هذه الفترة، حبس المعتقل حبسا في حالة عزل عن أي اتصال، مما يعني

بوجه خاص حرمانه من الحصول على مساعدة محام يختاره بنفسه وعدم تمكنه من اعلام أسرته أو أصدقائه بمكان اعتقاله. وافادت المصادر بأن هذا الوضع القانوني يسّر ممارسة التعذيب وسوء المعاملة.

٤٨٣- وافيد أيضا بأن المسؤولين عن إنفاذ القوانين الذين كانوا قد أدينوا بتعذيب أو سوء معاملة المعتقلين بقوا في بعض الحالات في الخدمة العاملة وتم أحيانا ترقيتهم أو الصفح عنهم. وعلاوة على ذلك، لم تتخذ تدابير احتياطية مثل الايقاف عن العمل في الوقت التي تكون فيه القضايا معلقة، وذلك بالرغم من أن قضية معينة يمكن أن تستغرق سنوات قبل أن تحل.

٤٨٤- وأحاط المقرر الخاص الحكومة علما أيضا بادعاءات تلقاها بشأن الحالات الوارد وصفها في الفقرات التالية والتي ردت الحكومة بشأنها في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣.

٤٨٥- كيبا أورا غوريدي، ألقى الحرس المدني في باساوري القبض عليه في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وأفادت التقارير بأنه اقتيد إلى الغابات طوال ساعة تقريبا قبل أن ينقل إلى ثكنات لا سالف. وأدخل بعد نحو ثماني ساعات مستشفى دي باسورتو المدني الذي أفاد بأنه مصاب بعدة كدمات على الوجه واليدين والمعصمين والساقين والفخذين مع الاضرار بنسيج العضلات. وتم بعد ذلك تشخيص اصابتين في الرقبة. وأفادت الأقوال التي أدلى بها السيد أورا بعد ذلك بيومين بأن الكدمات جاءت نتيجة الضرب الذي عاناه بعد القبض عليه. وادعي أيضا بأنه تعرض للخنق بكيس من البلاستيك وضع على رأسه ولحالات إعدام زائفة. وبدأ قاضي التحقيق رقم ٨ في بلباو في إجراء تحقيق قضائي بصدد الادعاءات بالتعذيب هذه.

٤٨٦- وفيما يتعلق بهذه الحالة، أرسلت الحكومة تقريرا أصدره الحرس المدني يفيد بأن السيد أورا غوريدي واجه بعنف الرجال الذين قاموا بالقبض عليه وقت إلقاء القبض عليه وأثناء نقله من باسوري إلى ثكنات لا سالف، مما اضطرهم إلى استعمال القوة البدنية لتنفيذ الأمر بالقبض. وأي جروح أُصيب بها السيد أورا كانت من ثم نتيجة لهذا الصراع. وقد وجد وهو في الثكنات ملقى على أرض زنزانته وأُدخل فورا المستشفى حيث قام طبيب بتشخيص ضربات غير منتظمة في القلب. وفي إطار التحقيق القضائي الذي يجري حاليا في أعقاب شكوى قدمتها زوجه، طلب إلى عدة أفراد في القوات اشتركوا في القبض عليه الادلاء بأقوال أمام القاضي رقم ٨. غير أنه لم توجه أي تهمة ضد أي فرد معين من أفراد القوات. ولا تعرف محتويات التقارير الطبية.

٤٨٧- ومن جهة أخرى، زودت الحكومة المقرر الخاص أيضا بنسخة من تقرير أرسله رئيس نيابة بلباو إلى القاضي رقم ٨ تبين فيه الظروف التي ألقي فيها القبض على السيد أورا. وأفاد التقرير أيضا بأن ممثلي الهيئات القضائية الذين قاموا بزيارة السيد أورا في مستشفى باسورتو في ٣٠ كانون الثاني/يناير

١٩٩٢ وجدوا أنه في حالة توه تام وأنه مصاب بعدة جروح وكدمات حديثة المصدر. وبعد ذلك ببضع ساعات، وجدت ممرضة أُستدعيت على وجه السرعة إلى غرفة السيد أورا رجلين عرفا نفسهما بأنهما من رجال الحرس المدني ورأت أن في فم المعتقل دماء. وقام بعد ذلك طبيب شرعي بفحصه ووجد أيضا أنه مصاب بعدة جروح وكدمات. وعندما سئل المعتقل عن مصدر هذه الجروح والكدمات أعطى بيانا كاملا عن المعاملة التي عومل فيها والتي شملت الضرب والخنق والتهديدات بالموت. وأفاد بأن سوء المعاملة استمر في المستشفى. وقدمت الحكومة أيضا نسخة من التقرير الطبي المتضمن جميع التفاصيل المتعلقة بحالة السيد أورا الصحية.

٤٨٨- مانويل موينيوس غارثيا، سجين في سجن بويرتو - ٢، كاديث، أفيد بأن موظفين من السجن حاولوا ربطه في سريره لمعاقبته على ما يبدو على سبه إياهم وضربوه ضربا وحشيا في ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٢. ونتيجة لهذا الاعتداء، أُفيد بأن مانويل موينيوس أُصيب بكسر في الأنف وتشقق شفتيه وانغلاق إحدى عينيه تماما بفعل التورم. وظل، حسب ما يدعى به، في هذه الحالة مربوطا في سريره عدة ساعات قبل أن يفحصه طبيب. ونقل في اليوم التالي إلى سجن فالينسيا. وقدمت شكوى من سوء المعاملة إلى قاضي التفتيش على السجون في فالينسيا.

٤٨٩- وفيما يتعلق بهذه الحالة، قدمت الحكومة تقريرا أصدرته "الإدارة العامة للسجون" أُشير فيه إلى أن السيد موينيوس اعتدى على العديد من موظفي السجن. ونتيجة للصراع الذي تلا ذلك، تعين علاج أربعة موظفين والسجين في القسم الطبي بالسجن من اصابات طفيفة.

٤٩٠- إدواردو باسابي لاريناغا وجيرمان كريستوبال أزنار، أفيد بأنهما أثناء نقلهما من سجن أوكانيا ١ في كوينكا إلى سجن نانكلاريس دي أوكا في آلافا ضُربا ضربا مبرحا من الحرس المدنيين الذين كانوا مسؤولين عن مرافقتهما في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٢. وقدمت الأسرة شكوى إلى محكمة غاستيز في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢.

٤٩١- باكو إيتكسيبيستي آروزينا، سجين في سجن مارتوتيني - دونوستيا الاقليمي، أفيد بأنه ضرب ضربا شديدا أثناء نقله من سجن بيرغوس في ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٢ اصيب على إثره باصابات في إحدى عينيه ومنطقة الفك، وبعدة كدمات في الرأس. وقدمت الأسرة شكوى الى محكمة التحقيق رقم ٢ في سان سيباستيان، في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

٤٩٢- وفيما يتعلق بالحالات الثلاث المذكورة أعلاه، أرسلت الحكومة تقريرا أعده قسم الحرس المدني رقم ١١١ أُشير فيه الى أن السلطات القضائية طلبت معلومات عن هوية رجال الحرس الذين قاموا بعمليات النقل هذه وأنها استجوبت بعضهم. غير أنه لم يوجد بعد أن أحدا مسؤولا عن التعذيب

المدعى به ولم تفرض من ثم عقوبات تأديبية. وأُفيد أيضا بأن التقارير الطبية التي صدرت لدى وصولهم الى السجون المشار إليها أعلاه لم يذكر فيها وجود أية علامات اصابات.

٤٩٣- أرنالدو أوتيغي موندراغون، أُفيد بأن مجموعة من خمسة من الحرس المدني ضربوه في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ عند وصوله الى سجن هيريرا دي لا مانشا من سجن سيوداد ريال الاقليمي. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، نقل الى المركز العقابي آلكالا - ميكو حيث كان مرة أخرى ضحية للاعتداء.

٤٩٤- وفيما يتعلق بهذه الحالة، أرسلت الحكومة تقريرا أعده قسم الحرس المدني رقم ١١١ أفيد فيه بأن السيد أوتويغي اعتدى على حارس كان يقوم بتفتيشه لدى وصوله الى سجن هيريرا دي لا مانشا. وقدمت شكوى إلى قاضي التحقيق رقم ١ في سجن سيوداد ريال. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، نقل من سجن آلكالا - ميكو الى سجن ساراغوثا. وطلبت السلطات القضائية بعد ذلك معلومات من الحرس المدني عن هوية الحراس الذين قاموا بعمليتي النقل من سجن سيوداد ريال الاقليمي الى المركز العقابي هيريرا دي لا مانشا ومن سجن آلكالا - ميكو الى سجن ساراغوثا. على أنه لم يوجد بعد أن أحدا مسؤولا عن التعذيب المدعى به ولم تفرض من ثم عقوبات تأديبية. وأُفيد أيضا بأنه ذكر في التقرير الطبي الذي صدر لدى وصوله الى سجن مدريد وجود كدمات على الشفة العليا.

٤٩٥- كولدو أريسي غراتي، سجين في سجن داروكا في ساراغوثا، أُفيد بأنه ضرب ضربا مبرحا، خاصة بقضيب حديدي، من موظفين في السجن ورجال من الحرس المدني في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. وشخّص طبيب السجن عدة اصابات في الذراعين والكتفين والركبتين ومنطقة الأعضاء التناسلية نتيجة لهذا الضرب. كما استطاعت الأسرة أن تلاحظ هذه الاصابات أثناء زيارتها له بعد أسبوع من وقوع الأحداث المذكورة أعلاه. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قدمت شكوى الى قاضي التفتيش على السجون في ساراغوثا.

٤٩٦- وفيما يتعلق بهذه الحالة، قدمت الحكومة معلومات عن أعمال الشغب التي حدثت في سجن داروكا والتي أصيب فيها السيد أريسي على ما يبدو بجروح. غير أن اسم السيد أريسي لم يرد في القائمة الأولى لأسماء السجناء الذين أصيبوا بجروح في أعقاب تدخل قوات النظام. وقدم السيد أريسي شكوى إلى قاضي تحقيق داروكا في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢. غير أن التحقيق القضائي لا يزال مستمرا. وأفادت المعلومات الأخرى التي قدمتها الحكومة بأن السيد أريسي أصيب، وفقا للتقرير الطبي، بعدة كدمات في أجزاء عديدة من جسده.

٤٩٧- إيمانول تكساباري، الذي كان خاضعا للاقامة الجبرية في منزله بمدينة كاهور الفرنسية سُلم إلى الحرس المدني في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ ونقل الى مقر الحرس المدني في مدريد. ووفقا للأقوال التي

أدلى بها أمام قاضي الأحوال العادية في المحكمة المركزية رقم ٢ التابعة للمحكمة العليا الوطنية، في ١٣ تموز/يوليه، ادعى بأنه ضرب تكرارا على الرأس وخصيتيه، وأنه بقي معصوب العينين طوال فترة اعتقاله.

٤٩٨- وفيما يتعلق بهذه الحالة، ردت الحكومة بأن ادعاءات سوء المعاملة ليست صحيحة. فقد قام طبيب اخصائي في محكمتي فيغيراس ولا بيسبال بفحص السيد تكساباري وشهدا بعدم وجود علامات لاصابات. وأجرى الطبيب الشرعي التابع للمحكمة الوطنية المختصة "Audiencia Nacional" فحصا طبيا ثانيا في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٣ لم تعرف نتائجه. ولم توجه تهم إلى أي من رجال الحرس المدني فيما يتعلق بهذه الادعاءات.

٤٩٩- وقدمت الحكومة معلومات أيضا إلى المقرر الخاص بشأن المادة ٥٢٠ وغيرها من مواد قانون الاجراءات الجنائية التي تستهدف حماية حقوق المعتقلين. ولا يجوز للقاضي، سوى في حالات الجريمة المنظمة وبناء على طلب الشرطة، تمديد فترة الاعتقال مدة أقصاها خمسة أيام والأمر بحبس المعتقل في حالة عزل عن أي اتصال. غير أن المعتقل لا يحرم، حتى في هذه الحالات، من المساعدة القانونية ومن حقه أن تجرى له يوميا فحوص طبية. وذكر أن أعضاء مجموعة إيتا الارهابية يقدمون شكاوى من التعذيب أو سوء المعاملة بشكل شائع، كاستراتيجية للنيل من سمعة قوات النظام. وعلاوة على ذلك، قدمت الحكومة قائمة لأسماء ٣٠ موظفا أدينوا بالتعذيب في محاكمات جرت منذ أوائل الثمانينات.

سري لانكا

المعلومات المحالة الى الحكومة

٥٠٠- في رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أبلغ المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى تقارير تفيد باستمرار تعذيب واساءة معاملة السجناء المحتجزين لدى العسكريين والشرطة على السواء، بالرغم من التدابير الايجابية التي اتخذتها الحكومة منذ ١٩٩٢ لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وتشمل هذه التدابير مثلا المنشورات الدورية التي تصدرها قوات الأمن بشأن إجراءات القبض والاعتقال ابتغاء تجنب حالات سوء استعمال السلطة، وإنشاء فرقة عمل بحقوق الإنسان، وهي هيئة مكلفة برصد مراعاة حقوق المعتقلين الأساسية.

٥٠١- غير أن الأحكام القانونية الخاصة التي تختلف عن الاجراءات الجنائية العادية لا تزال سارية ويمكن أن تطبق على السجناء المعتقلين بموجب قوانين الطوارئ أو بموجب قانون منع الارهاب. وهكذا، لا يقتضي الأمر إحضار السجناء المعتقلين بموجب قانون منع الارهاب أمام هيئة قضائية مدة ٩٠ يوما، ويمكن بموجب نظام الطوارئ حبس السجناء مدة ٣٠ يوما قبل أن يُعرضوا على أحد رجال القضاء. كما

تقبل في المحكمة الاعترافات التي يُدلى بها أمام ضابط شرطة برتبة مساعد مدير الشرطة أو برتبة أعلى، بموجب نظام الطوارئ، خلافا لما ينص عليه القانون الجنائي العادي الذي يقضي بأن يدلى بالاعترافات أمام أحد رجال القضاء لحماية السجناء من الاعتراف تحت ضغط الإكراه. هذا علاوة على أن هذه الأحكام لا تقضي بضرورة حبس السجناء في أماكن اعتقال معروفة للجميع وتخول للموظفين ذوي الرتب المختلفة سلطة تقرير أماكن حبس المعتقلين دون أي اقتضاء بالاعلان عن هذه الأماكن. وأفادت المصادر بأن جميع هذه العناصر تيسر ممارسة التعذيب.

٥٠٢- وأفيد أيضا بأنه لا يزال يجري في شمال شرق البلد تعذيب واساءة معاملة السجناء المحتجزين لدى العسكريين وفرقة العمل الخاصة والشرطة. وتشمل أساليب التعذيب الضرب المبرح؛ والصدمات الكهربائية؛ والحرق بالسجائر أو بعيدان الكبريت، وسكب البنزين في أثقاب أنوف السجناء ثم وضع أكياس من البلاستيك على رؤوسهم؛ وتعليق السجناء من إبهام أيديهم وضربهم؛ وضربهم بأسلاك شائكة وغمر رؤوسهم بشكل متكرر في الماء وهم معلقون من أرسغ أقدامهم. وأفادت النساء بأن الجنود يغتصبونهن. كما أفيد بأن تعذيب المعتقلين السياسيين المقبوض عليهم بموجب نظام الطوارئ وقانون منع الارهاب، وكذلك تعذيب المشتبه في انهم مجرمون، يحدث أثناء احتجازهم لدى الشرطة والعسكريين على السواء في جنوب البلد. وأفيد أيضا بأن ضحايا التعذيب لا يقدمون في أغلبية الحالات شكاوى ولا يبلغون الهيئات الحكومية أو الهيئات غير الحكومية بحالاتهم خوفا من الأعمال الانتقامية.

٥٠٣- وعلاوة على ما تقدم، تلقى المقرر الخاص شهادات خطية بقسم بشأن الحالتين التاليتين:

(أ) سيناشوراي موهان، من شمال ميلاني، شوناكام، ذهب إلى ثيرويكيثيسوامرام في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ لأسباب تتعلق بأعماله. وأفيد بأن رجالا من بحرية سري لانكا قبضوا عليه هم وثلاثة أشخاص آخرون وهو في الباخرة المتجهة إلى فيداثيليثيفنو. وادعى بأنه سلم بعد أن ضُرب إلى جيش سري لانكا الذي اقتاده إلى معسكر ثلادي التابع للجيش حيث ادعى بأنه ضرب مرة أخرى وعلّق من إبهامي يديه. وأُبقي خلال الأيام الثلاثة التالية في غرفة تسمى "كشك اللحوم" لأنها مغطاة ببركة دماء. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، اُقتيد إلى سجن كالوتارا حيث اعتدي عليه عدة مرات. وأُفرج عنه في آب/أغسطس ١٩٩٢.

(ب) باكينياناثان أنطون، ألقى رجال من بحرية سري لانكا القبض عليه في البحر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ واقتادوه إلى معسكر كاراياناغار حيث أفيد بأنه علق عدة أيام في وضع مقلوب وضُرب بقضبان حديدية وبهراوات. ونُقل بعد ذلك إلى سجن بلالي حيث أفيد بأنه أجبر على أكل قطع من جلد الأحذية والقطن المغموس في زيت الديزل. وأفيد بأن الضرب استمر بضعة أشهر وأنه بقي معصوب العينين ومغلل اليدين. وأفرج عنه في تموز/يوليه ١٩٩٣.

السودان

نداءات عاجلة محالة إلى الحكومة والردود الواردة

٥٠٤- أرسل المقرر الخاص، خلال الفترة قيد الاستعراض، ١٢ نداءً عاجلاً إلى الحكومة من أجل أشخاص قيل إنه ألقي القبض عليهم وانهم معرضون لخطر التعذيب. وترد مستنسخات لمختصرات هذه النداءات في الفقرات التالية. وترد تواريخ البلاغات التي أرسلت بين قوسين في نهاية كل موجز.

٥٠٥- سيد أحمد عبد الرحمن المهدي، أحد زعماء طائفة الأنصار ووزير داخلية أسبق، أفيد بأن رجالا من قوات الأمن اقتحموا منزله في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وألقوا القبض عليه. وأفادت التقارير بأن القبض ألقي أيضا على ابنه محمد وأنه ضرب ضربا وحشيا وهو معتقل وترك بعد ذلك فاقدا للوعي بالقرب من منزله في أم درمان. (٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣).

٥٠٦- وفيما يتعلق بهذه الحالة، ردت الحكومة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ بأن سلطات الأمن المختصة استدعت سيد أحمد عبد الرحمن المهدي لاستجوابه. وبعد الانتهاء من التحقيق، أفرج عنه مباشرة في نفس اليوم. ولم يلق رجال من قوات الأمن القبض عليه ولم يقتحموا منزله. كما أن سلطات الأمن لم تلق القبض على ابنه ولم تستدعه للاستجواب.

٥٠٧- صديق محمد إلتم، طالب في الجامعة الأهلية، ألقي القبض عليه في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ في أعقاب مظاهرة سلمية جرت في أم درمان. وتفيد التقارير بأن الأشخاص الآخرين الذين ألقي القبض عليهم في إطار نفس الأحداث قد أفرج عنهم في اليوم التالي بعد ما ضربوا ضربا مبرحا. غير أنه أفيد بأن صديق محمد إلتم لا يزال محبوسا في مركز اعتقال يقع خلف مصرف سيتي. (٧ أيار/مايو ١٩٩٣).

٥٠٨- محمد المهدي، إمام جامع واد نبوي في أم درمان؛ وعبد المحمود آبو، إمام جامع جوبا في أم درمان؛ وعبد الله اسحق، مدير الإرشاد الديني في مكتب شؤون الأنصار. أفيد بأن القبض ألقي على هؤلاء الأعضاء الثلاثة الأقدمين في طائفة الأنصار الإسلامية في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣. عبد الرحمن يونس، الممثل المقيم لإمام الأنصار، ألقي القبض عليه في الدمازن، وهي مدينة إقليمية تقع على نحو ٣٠٠ ميل في جنوب شرق الخرطوم. وأفيد بأنه ألقي القبض أيضا على الفضل عمر في الدمازن مع سبعة رجال آخرين. وأفيد بأن القبض ألقي على الهادي آدم، الممثل المقيم لإمام الأنصار في نيالا، في تلك المدينة. وأفيد بأن القبض ألقي على موسى عبد الله البشير في الدويم، وهي مدينة تقع على نحو ١٤٠ ميلا جنوبي الخرطوم. وأفيد بأن القبض ألقي على الزهاوي ابراهيم ومصطفى عبد القادر عبد اللطيف في واد مدني.

٥٠٩- ويعتقد أن عمليات القاء القبض هذه التي ادعي بأنها حدثت في نيسان/ابريل ١٩٩٣ لها صلة بتعميم خطبة طلبت فيها عودة الديمقراطية المتعددة الأحزاب وكان صديق المهدي قد ألقاها أصلا في أم درمان في أواخر آذار/مارس عقب صلاة الاحتفال بعيد الفطر. وأفيد بأن عبد الرسول النور اسماعيل الذي كان قد ألقي القبض عليه أصلا مع صديق المهدي في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣ وأفرج عنه لاحقا قد ألقي القبض عليه مرة أخرى مع ميرغني عبد الرحمن سليمان وفضل الله بورمه ناصر، وكلاهما عضوان أقدمان في حزب الأمة، في إطار مؤامرة مدعى بها للاطاحة بالحكومة (١٤ أيار/مايو ١٩٩٣).

٥١٠- وفي ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣، أعلمت الحكومة المقرر الخاص بأن القبض ألقي على الزهاوي ابراهيم في ٣ أيار/مايو وأنه واجه تهما جنائية؛ وعلى عبد الرسول النور اسماعيل في ٢ تموز/يوليه وأنه واجه نفس التهم؛ وعلى ميرغني عبد الرحمن سلمان في ٢٩ نيسان/ابريل، وأنه واجه أيضا تهما جنائية. ولم يلق القبض على أي من الأشخاص الآخرين المذكورين في النداء.

٥١١- دكتور ابراهيم الأمين، عضو مجلس الوزراء السابق، ادعى بأن القبض ألقي عليه في حوالي ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ في الخرطوم؛ ومحمد عبد الرحيم، ألقي القبض عليه في العبيد؛ ومحمد يوسف حسن، ألقي القبض عليه في واد مدني؛ وابراهيم علي عبد القادر فجير؛ والصادق ابراهيم؛ وعبد الباقي تاج الدين، عمدة قبيلة شنابة؛ وعثمان ادريس حباني، مدرس؛ وبرير محمد التوم، مدرس؛ وحسين أحمد فضل، تاجر: أفيد بأن القبض ألقي على هؤلاء الأشخاص في الدويم، وهي مدينة تقع على نحو ١٤٠ ميلا جنوبي الخرطوم في نيسان/ابريل أو أيار/مايو ١٩٩٣.

٥١٢- وأفيد بأن القبض ألقي في الخرطوم على الدكتور يحيى مكوار، عضو حزب الاتحاد الديمقراطي وعلى عبد الرحيم الحسين، رجل أعمال وعضو حزب الاتحاد الديمقراطي. وأفيد بأن القبض ألقي على عبد الرحمن الخير عبد الوهاب، مزارع، وعلى مأمون يوسف، عضو جماعة الأنصار الدينية والممثل المقيم لإمام الأنصار، في كسلا، بشرق السودان. وألقي القبض على عبد الغني محمد عمر الأمير، عضو حزب الأمة، في الدامر، وهي مدينة تقع على حوالي ١٧٠ ميلا شمالي الخرطوم. وأفيد بأن جميع حالات إلقاء القبض هذه وقعت جميعها أيضا في نيسان/ابريل أو أيار/مايو ١٩٩٣.

٥١٣- وعلاوة على ذلك، تلقى المقرر الخاص معلومات عن حالات إلقاء القبض التي جرت في الخرطوم في أواخر نيسان/ابريل أو أوائل ايار/مايو ١٩٩٣ على الأشخاص التالية أسماؤهم الذين يعتقد أنهم اشتركوا في مؤامرة للإطاحة بالحكومة: اللواء الفاتح محمد عبد العال، ضابط جيش متقاعد؛ والعقيد مصطفى أحمد التاي، ضابط جيش متقاعد، والعقيد محمد حسن عثمان الزبير، ضابط جيش متقاعد؛ والملازم الأول الطيب نور الدائم محمد، ضابط جيش متقاعد؛ وحيدر التيجاني، ضابط جيش متقاعد؛ وجعفر ياسين أحمد، صيدلي؛ وعثمان محمد علي جمعة؛ والترايني الطاهر فدور؛ وياسر أبو زيد أحمد؛

والحسن أحمد صالح محمد؛ ومبارك محمد عبد الغدين؛ وفضل الله بورمه ناصر، وزير سابق وعضو حزب الأمة؛ وميرغني عبد الرحمن سليمان، عضو الحزب الاتحادي الديمقراطي؛ وعثمان مصطفى محجوب. وشوهد ثمانية منهم، بمن فيهم العقيد مصطفى أحمد التاي وعثمان مصطفى محجوب، على شاشات التلفزيون السوداني في ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٩٣. وكانوا مصفدين الأيدي وأفيد بأنهم أصيبوا بكدمات مما يوحي بأنهم ضربوا. (٢٦ ايار/مايو ١٩٩٣).

٥١٤- وأفيد بأن الأعضاء التالية أسماؤهم في حزب الأمة المحظور وفي جماعة فور الإثنية قد ألقي القبض عليهم في منطقة دارفور الغربية في أواخر نيسان/ابريل ١٩٩٣: محمد عتيم محمد سلام، عضو سابق في البرلمان؛ ويوسف محمد شرف الدين، مدير مشروع زراعي؛ ونصر الدين طمبور، مدرس؛ ويعقوب خميس، عضو سابق في البرلمان؛ وعمر هارون، وزير سابق في الحكومة الاقليمية؛ وفقي صالح ابراهيم، رئيس مصلحة الشؤون الدينية في ولاية دارفور؛ ومحمد سوار آدم؛ والزبير محمد خميس. وادعي أن ضباط الأمن ضربوهم وأن نصر الدين طمبور شديد المرض نتيجة لسوء المعاملة. وأفيد بأنهم حبسوا في حالة عزل عن أي اتصال ربما في منطقة زالنجي بدارفور الجنوبية أو في الفاشر، عاصمة دارفور الشمالية. (١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣).

٥١٥- وأفيد بأن القبض ألقي على يوسف حسين، وعبد الكريم عبد الجليل ونادر محجوب محمد صالح، وهم أعضاء في الحزب الشيوعي السوداني المحظور، في ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في شمال الخرطوم وأنهم اقتيدوا إلى مكان اعتقال مجهول (٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣).

٥١٦- وأفيد بأن القبض ألقي على الأعضاء التالية أسماؤهم في حزب الأمة المحظور في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في الفاشر، منطقة دارفور، على أساس ادعاء بالاشتباه في تآمرهم على الحاكم الاقليمي، وأنهم اقتيدوا إلى مكان اعتقال مجهول: ابراهيم محمد آبو، عضو سابق في برلمان منطقة دارفور؛ وعبد الله علي هزار، وزير اقليمي سابق في منطقة دارفور؛ ودكتور عبد اللطيف عبد الرحيم، طبيب؛ ودكتور آدم محمد أحمد، نائب سابق لحاكم منطقة دارفور؛ وعبد الرحمن اسحق، ممثل حزب الأمة في نيالا، منطقة دارفور؛ وعتيم محمد سلامة، موظف في الحكومة المحلية؛ وآدم ابراهيم خليل، موظف في وزارة الزراعة في منطقة دارفور؛ وعبد الرحمن يوسف، موظف طبي مساعد. (٥ تموز/يوليه ١٩٩٣).

٥١٧- وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، ردت الحكومة بأنه لم يلق القبض قط على الأشخاص الواردة أسماؤهم أعلاه.

٥١٨- وأفيد بأن رجال الأمن ألقوا القبض على الأعضاء التالية أسماؤهم من قادة طائفة النوبة في الخرطوم، في أواخر حزيران/يونيه، في عدة أماكن مختلفة في المدينة: محمد حامد كوة، وزير سياحة

سابق وعضو الحزب الوطني السوداني؛ ومصطفى أنجيلو، عضو الحزب الوطني السوداني؛ وخميس فرج الله كورتيل، قس؛ وأنجيلو، مدرس؛ وإدريس شاميلا، مدرس. وادعي بأنهم حبسوا في حالة عزل عن أي اتصال في مكان مجهول (١٤ تموز/يوليه ١٩٩٣).

٥١٩- وفي ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٣، ردت الحكومة بأنه لم يلق القبض قط على هؤلاء الأشخاص. وأن محمد حامد كوة، وزير السياحة السابق يحيا حياة طبيعية في منزله بالخرطوم وأن سلطات الأمن لم تعتقله قط أو لم تستدعه للاستجواب.

٥٢٠- وألقي القبض على مأمون إلياس محمد أحمد، ضابط شرطة سابق كان يعمل كموظف علاقات عامة في سفارة المملكة العربية السعودية في الخرطوم، في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٣ في الخرطوم، على أساس الاشتباه بالتجسس. وأفادت التقارير بأنه عذب أثناء احتجازه.

٥٢١- وألقي القبض على الفاضل آدم، عضو حزب الأمة المحظور في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٣ في الخرطوم، على ما يبدو على أساس الاشتباه بانتاج وتوزيع منشورات انتقادية للحكومة. ولم يعرف مكان اعتقاله. (١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

٥٢٢- وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ألقى رجال من الشرطة السودانية القبض على أربع نساء كن قد قدمن منذ قليل معلومات إلى المقرر الخاص عن حالة حقوق الإنسان في السودان أمام مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الخرطوم. وشهد المقرر الخاص وثلاثة من مساعديه بأنفسهم عملية إلقاء القبض ورأوا اثنتين من النساء وهما تُجران بعنف على طول الشارع وتدخلان عنوة في سيارات الشرطة. وبعد أن ترك المقرر الخاص المكان ببضع دقائق متجها إلى مكتب وزير العدل، ألقت الشرطة القبض بوحشية، أمام العديد من الشهود، على مجموعة من نحو ٢٥ امرأة كن ينتظرن لقاءه أمام مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٢٣- وأفيد بأن أربعة ضباط أمن مسلحين ويرتدون ملابس مدنية ألقوا القبض على بهاء الدين أبو القاسم البالغ من العمر ١٨ عاما في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ خارج منزل أسرته في جنوب الخرطوم. وبهاء أبو القاسم هو أخو اللواء عصام أبو القاسم، ضابط جيش أدين بمحاولة قلب نظام الحكم وأعدم في ١٩٩٠. وأفيد بأن عملية إلقاء القبض حدثت بعد يوم من حضور أبو القاسم اجتماعا وأبديت فيه معارضة لسياسات الحكومة. وادعي بأن موظفي أمن مسلحين دخلوا المنزل الذي كان الاجتماع معقودا فيه، عنوة، وأنهوا الاجتماع بعنف وضربوا الحاضرين (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

٥٢٤- وأفيد بأن موظفي أمن ألقوا القبض على سيد أحمد الحسين، نائب الأمين العام لحزب الاتحاد الديمقراطي المحظور، في منزله بالخرطوم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وادعي بأنه قبض عليه بعد مرور يوم على تنظيمه اجتماعا في الجامعة الأهلية بأم درمان شجب فيه سياسات الحكومة الراهنة.

٥٢٥- وأفيد بأن القبض ألقي على عبد الله بركات، عضو بارز في جماعة الأنصار ومؤيد حزب الأمة المحظور، في أم درمان في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وادعي بأن القبض ألقي عليه بعد القائه خطبة في جامع واد نبوي شجب الادعاء فيها بالتلاعب في الانتخابات التي جرت في اتحاد الطلاب في الخرطوم.

٥٢٦- وأفيد أيضا بأن الطلاب الذين احتجوا على نتائج هذه الانتخابات شغلوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ مبان في الجامعة وواجهوا شرطة الأمن التي حاولت حبسهم في حرم الجامعة. وأعقبت ذلك أعمال شغب وأفيد بأن القبض ألقي على أكثر من ٣٠٠ طالب. وكان موظفو أمن يحتجزون حتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٣٢ طالبا في مركز اعتقال سري (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

ملاحظات

٥٢٧- يعرب المقرر الخاص عن تقديره للردود التي تلقاها من الحكومة بصدد بعض الحالات التي أحيلت اليها. وتميل رغم ذلك المعلومات المتاحة له خلال العامين الماضيين الى الاتفاق مع الرأي الذي أعرب عنه في التقرير المؤقت الذي قدمه إلى الجمعية العامة المقرر الخاص المكلف بالتبليغ عن حالة حقوق الإنسان في السودان والذي افاد بأن تعذيبا منتظما يحدث في البلد (A/48/601، الفقرات ٤١-٥٠، ٩٨).

سوريا

نداءات عاجلة

٥٢٨- أرسل المقرر الخاص في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ نداء عاجلا إلى الحكومة من أجل حسيبة عبد الرحمن التي أفيد بأن القبض ألقي عليها في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في منزلها بكفر السوسة، دمشق، استنادا فيما يدعى به إلى الاشتباه بصلتها بحزب النشاط الشيوعي المحظور. وأفيد بأنها حبست منذ القبض عليها في حالة عزل عن أي اتصال مع عدم حصولها على مساعدة قانونية. وفي ظل هذه الظروف، أبديت مخاوف من احتمال تعرضها للتعذيب أو لسوء المعاملة.

طاجاكستان

نداءات عاجلة

٥٢٩- أرسل المقرر الخاص في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣ نداء عاجلا إلى الحكومة من أجل ميربوبو ميراخيموف، الرئيس السابق لشركة اذاعة وتلفزيون طاجاكستان الحكومية؛ وأخمدشو كاميلوف، المدير السابق للتلفزيون الوطني، وخير الدين كاسيموف وخورشيد نزاروف، صحفيان في التلفزيون. وأفيد بأن هؤلاء الأشخاص فروا من طاجاكستان بعد ما دخلت قوات الحكومة دوشانمبي في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وأن الشرطة المحلية اعتقلتهم جميعا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ في دول مجاورة (ميربوبو ميراخيموف في أشجبات، تركمانستان، وأخمدشو كاميلوف، وخير الدين كازيموف وخورشيد نزاروف في أوش، كرغستان) وسلمتهم إلى سلطات طادجيك. وأفيد بأنهم اتهموا جميعا "بالتآمر لقلب الحكومة باستخدام وسائل الإعلام الجماهيرية". وأفادت التقارير بأنهم محبوسون في سجن التحقيق - العزل رقم ١ التابع لوزارة الداخلية في دوشانمبي وبأنهم ضربوا ضربا مبرحا أثناء الاستجواب. ونتيجة لذلك، أفيد بأن خير الدين كازيموف أُصيب بكسر في الأنف والفك وأن العديد من أسنانه كسر؛ وأنه لم يسمح لأخمتشو كاميلوف بالنوم أو بالجلوس فترات طويلة. وأفيد بأنه لم يؤذن لهؤلاء الرجال الأربعة جميعهم الحصول على علاج طبي والاتصال بمحامين.

٥٣٠- وأرسل نداء عاجل آخر إلى الحكومة في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣ بشأن بوزو سوبيرون، وهو شاعر وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ عضو قيادي في الحزب الديمقراطي المعارض، ألقى موظفون مفوضون القبض عليه في مطار دوشانمبي في حوالي ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣. وأفادت المعلومات المتلقاة بأنه محبوس في سجن التحقيق - العزل التابع لوزارة الداخلية وأنه رفض له حق الاتصال بمحاميه وبأسرته. وأبديت مخاوف من احتمال تعرضه للتعذيب أو لسوء المعاملة.

تايلند

نداءات عاجلة

٥٣١- أرسل المقرر الخاص في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣ نداء عاجلا إلى الحكومة من أجل ماونغ ماونغ ثان وبار با، وهما لاجئان من بورما معترف بها من جانب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ويدعى بأن قوات الأمن التايلندية ألقت القبض عليهما وأنهما محبوسان في مركز الاعتقال المخصص للهجرة في بانكوك. وأفيد أيضا بأن القبض ألقي على ماونغ ماونغ ثان في بانكوك في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣ وبأنه ضرب ضربا مبرحا وأن القبض ألقي على بار با بعد ذلك ببعض الوقت. وأبديت مخاوف من احتمال تعرضهما للتعذيب أو لسوء المعاملة أثناء اعتقالهما.

٥٣٢- وفي ٨ تموز/يوليه و٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن مجلس وزراء تايلند منح طلاب ميانمار في ١٩٩٠ إذنا بالإقامة مؤقتا في تايلند لأسباب إنسانية بشرط أن لا يشاركوا في أنشطة سياسية أثناء وجودهم في تايلند. وفي ١٩٩٢، أنشأت الحكومة منطقة آمنة لطلاب ميانمار لتزويدهم بمساكن مناسبة وبالغذاء والرعاية الطبية واتاحة إمكانية التعليم والتدريب لهم. وتم إطلاع المجتمع الدبلوماسي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الخاصة في تايلند على السياسة الانسانية المتبعة تجاه طلاب ميانمار وعلى تفاصيل تتعلق بالمنطقة الآمنة؛ واتفق جميعهم على أن ذلك من شأنه أن يمنح طلاب ميانمار أفضل حماية ومساعدة في ظل الظروف السائدة. وعلى الرغم من الجهود المشار اليها أعلاه، لم يتقدم عدد من طلاب ميانمار بطلب للإقامة في المنطقة الآمنة وبقوا مختبئين في بانكوك. وأعلنت مجموعات قليلة من طلاب ميانمار عن نيتها في القيام بأنشطة سياسية ضد حكومة ميانمار أثناء وجودهم في تايلند. لذلك، اضطرت وزارة الداخلية أن تواصل عملية إلقاء القبض على طلاب ميانمار الذين لم يمتثلوا للقوانين والنظم التي تتعلق بشروط امكان اقامتهم في تايلند وأن تقدمهم إلى المحاكمة بتهمة دخول البلد بشكل غير قانوني. وأفيد بأن ماونغ ماونغ ثان هو أحد زعماء منظمة بورما للطلاب الوطنيين في الخارج التي تقوم بأنشطة ضد حكومة ميانمار وتعارض سياسة انشاء المنطقة الآمنة. وقد حبس في مركز الاعتقال المخصص للهجرة بتهمة دخول البلد بشكل غير قانوني. وفي ١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣، قرر الذهاب اختياريا إلى المنطقة الآمنة. وفيما يتعلق بحالة بار با، قام كل من وزارة الداخلية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتفحص قائمة طلاب ميانمار المقيمين في تايلند ولكنهما لم يتمكنا من التعرف على أي شخص باسم بار با. ومن جهة أخرى، ذكر موظفو الهجرة بأنهم لم يسيئوا معاملة الأشخاص المعتقلين في مركز الاعتقال المخصص للهجرة. وعلاوة على ذلك، أتيحت لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إمكانية الاتصال بمواطني ميانمار المعتقلين في المركز بشكل منتظم.

توغو

نداءات عاجلة

٥٣٣- أرسل المقرر الخاص في ٦ ايار/مايو ١٩٩٣ نداء عاجلا الى الحكومة من أجل الأشخاص التالية أسماؤهم: لاتيفي بروسبر لوسون، ولاتيه جان لوسون، وجول غاغلي، وروزالي غاغلي، وكوفي أغبالي، وسوسوفي أفاتشاوو، وكوسي أميديغونو، وكودجو آتسو، وكودزو أكاكبو، وكوسي أسينيون، وألفونس أدجيوفي، وأغبيفيه تويو، وكومي كبيتيغو، وسيفي سادي، وأنطوان أبودو، وكوسي فيانيون، وفولي كويغان ياو أغبانيون، وتشاسيه كومي كوفي تويو، وأحامادو بوكاري، وكومي هونكباتي، وإكويه كوليباتو، وفولي أنانو وكوكو غاكوتو. وأفادت المعلومات المتلقاة بأن القبض ألقي على هؤلاء الأشخاص في لوميغ بعد مرور عدة أيام على الهجوم الذي شن في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ على محل إقامة الرئيس غناسنغبيه إياديما. وأفيد بأنهم اقتيدوا بعد إلقاء القبض عليهم إلى مباني الدرك في لومي حيث ادعي بأنهم عُذبوا.

٥٣٤- وفيما يتعلق بهذه الحالة، أعلمت الحكومة المقرر الخاص بأنه يجري التحقيق حاليا لتحديد مسؤولية الأشخاص السالف ذكرهم في الهجوم الذي شُن على "معسكر فيلق توغو المشترك بين الأسلحة". وقد أفرج مع ذلك عن لاتيفيه بروسبر لوسون، وجول غاغلي، وكوسي آميديغونو، وكودجو أكاكبو، وكوسي أسينيون، وأنطوان أبودو، وإكويه بروسبير كوليباتو، وفولي أنانو وفولي كويغان. وأفرج عن روزالي غاغلي بشرط ابقائها تحت المراقبة. وكان قد أُلقي القبض على ألفونس أدجيوي، وأغبيفيه تويو، وكوسي فيانيون وسوسوفي أفاتشاو بتهمة السرقة. ووجهت إلى كومي كبيتيغو تهمة الاتجار بالمخدرات وجون لاتيه ليس معروفا لدى الشرطة أو لدى الدرك.

٥٣٥- وأحيل رد الحكومة إلى المصدر الذي أكد أنه أفرج لاحقا عن معظم المدنيين المقبوض عليهم. غير أنه أفاد بأن سلطات توغو لم تقدم فيما يبدو أي رد بشأن الادعاءات المتعلقة بتعريض المقبوض عليهم للتعذيب أو لسوء المعاملة، وأنها لم تبدأ أو لم تجر أي تحقيق في هذه الادعاءات.

٥٣٦- وأرسل المقرر الخاص في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ نداء عاجلا بشأن مجموعة من نحو ٤٠ شخصا قيل إن قوات الأمن ألقت القبض عليهم في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ في أغباندي وديغين (وسط توغو) في إطار الاضطرابات التي حدثت بعد الاعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية. وادعي بأن المعتقلين ضربوا وقت إلقاء القبض عليهم واقتيدوا إلى مبنى درك بليتا حيث حبسوا جميعا في زنزانة صممت لحبس خمسة سجناء. وافيد بأن ١٥ منهم وجدوا أمواتا في اليوم التالي وادعي بأن أربعة آخرين توفوا لاحقا. وأفيد أيضا بأنه نحو ٢٠ من المعتقلين نقلوا الى سجن شار بشمال توغو. وأبديت مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب أو لسوء المعاملة.

٥٣٧- وأُرسل نداء عاجل آخر الى الحكومة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ من أجل كوكو أوكيسون مبورا، مدرس في كيتاو، أفيد بأن القبض ألقي عليه في بليتا في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣ بينما كان يحاول تحديد مكان أحد أفراد أسرته ألقي القبض عليه في اليوم السابق في إطار الاضطرابات التي وقعت في أغباندي في نهاية آب/أغسطس. وادعي بأنه حبس حبسا في حالة عزل عن أي اتصال في مبنى درك كارا بشمال البلد وأبديت مخاوف من احتمال تعذيبه أو سوء معاملته.

٥٣٨- وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أعلمت الحكومة المقرر الخاص بأن القبض أُلقي على عدد من الأشخاص في أغباندي في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ بسبب اتلافهم معدات مخصصة للانتخابات وبأنهم اقتيدوا الى فرقة الدرك في بليتا. وكان كوكو أوكيسون مبورا وأحد الأشخاص الذين زاروا المعتقلين. وفي ٢٦ آب/أغسطس أيضا، أصيب عدد من المعتقلين بتسمم بعد أن أكلوا طعاما قدمه الزوار. وقد أُلقي القبض على كوكو أوكيسون مبورا وهو يسلم طعاما يتضمن حقنا الى واحد من المعتقلين. وأفاد التقرير الذي أعده اختصاصي بعلم السموم بأن الحقن كانت تتضمن سما بالغ الخطورة. وأصدرت الهيئات

القضائية في سوكودي أمرا باعتقاله واقتيد الى السجن المدني في كارا. ولم يشتك قط أمام القاضي من سوء المعاملة وتلقى بانتظام زيارات زوجه كما تسنى له الاتصال بمحاميه. بيد أن هذا الأخير لم يطلب بعد الى القاضي إذنا بمقابلة موكله.

٥٣٩- وفي ضوء الرد الذي قدمته الحكومة، صرح المصدر بأنه، مع عدم الاعتراض على ما توصل إليه مختبر الشرطة من نتائج، فإن قلقه الرئيسي ينبع من أنه لم يجر تشريح جثث المتوفين لا للتحقيق في ادعاءات التعذيب ولا لتحديد سبب الوفاة. ولم يتضمن رد الحكومة أية اجابة على الادعاءات المتعلقة بوفاة المعتقلين نتيجة للتعذيب وسوء المعاملة والخنق بعد حشر ٤٠ منهم في زنزانة صغيرة. ولم يجر فيما يبدو أي تحقيق في هذه الادعاءات الخطيرة.

تونس

نداءات عاجلة

٥٤٠- أرسل المقرر الخاص، خلال الفترة قيد الاستعراض، ثلاثة نداءات عاجلة الى الحكومة يرد ذكرها في الفقرات التالية. وترد تواريخ ارسالها بين قوسين في نهاية المختصرات التي تقابلها.

٥٤١- أفيد بأن القبض ألقي على عبد الرزاق حمزاوي، طالب في جامعة تونس، في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في منطقة بن عروس في تونس وأنه اقتيد الى مركز شرطة القصرين حيث ادعي بأنه عُذب ورفض له الاتصال بأسرته وبمحاميه. وأبدي قلق على صحته إذ قيل إنه أُصيب وهو طفل بالتهاب في العظم أضعف عظامه في ساقه اليسرى (١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢).

٥٤٢- وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن القبض ألقي على عبد الرزاق حمزاوي اشتباها في أنه عضو مناضل في رابطة غير مصرح بها تؤيد العنف وتعقد اجتماعات غير قانونية. وعلمت ادارة المدعي العام، في نفس اليوم، بأن القبض ألقي عليه. وأثناء التحقيق الذي أعقب ذلك، اعترف بأنه ينتمي الى حركة النهضة منذ عام ١٩٨٦. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، حكمت المحكمة عليه بالسجن مدة عام واحد لعضويته في منظمة غير قانونية تؤيد العنف، وبالسجن مدة ثلاثة أشهر لعقده اجتماعات غير قانونية. وأمرت المحكمة أيضا بوضعه تحت الرقابة الادارية مدة عامين. وتلقى السيد حمزاوي كافة الضمانات القانونية اللازمة لدفاعه. ولم يتعرض للتعذيب بل وأقل من ذلك لسوء المعاملة أثناء حبسه أو أثناء اعتقاله. وعلاوة على ذلك، أجريت له فحوص المتابعة الطبية بواسطة خدمات السجن وقسم إعادة التأهيل. وكان آخر فحص طبي أجري له في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وذكر في الشهادة التي أصدرها الطبيب بعد ذلك بأن السيد حمزاوي كان قد أصيب بالتهاب في العظام ولكنه لم يكن مصابا وقت فحصه من أي مرض أو اصابة أيا كانت.

٥٤٣- وأضافت الحكومة بأن تونس قد اعتنقت قضية حقوق الإنسان. وأن انجازات البلد في هذا المجال مثالية. وأن ادعاءات أطراف معادية التي ليست لها أساسا من الصحة لن توهن بأي شكل هذا الالتزام ولن تزعزع هذا العزم على التعاون مع المنظمات الدولية.

٥٤٤- وادعي بأن القبض ألقي على سمير موسى، طالب في الخارج، في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٣، لدى وصوله الى مطار تونس. واستطاعت أسرته أن تزوره مدة قصيرة عندما كان في قسم شرطة المطار حيث أُعلم بأن الأمر مجرد عملية تحقيق روتينية وأنه سيفرج عنه قريبا. غير أنه قيل إنه عندما انتهت الحالة إلى انتباه المقرر الخاص كان لا يزال محتجزا لدى الشرطة في مكان اعتقال مجهول (٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣).

٥٤٥- وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأنه أفرج عن السيد موسى بعد ٤٨ ساعة من اعتقاله. وأنه لم يحبس حبسا في حالة عزل عن أي اتصال في مكان اعتقال مجهول ولم يتعرض لسوء معاملة.

٥٤٦- وأفيد بأن القبض ألقي على محمد طاهر بادي في منزله بدجاشي، توزر، في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٣. وادعي بأنه احتجز منذ ذلك الحين لدى الشرطة دون أن يتمكن من الاتصال بأسرته. وأفادت المعلومات المتلقاة بأن ابنيه وبنته أُدينوا في العام الماضي بالانتماء الى منظمة غير قانونية وأن هذا هو على ما يُدعى به سبب تعرض السيد طاهر بادي لاستجوابات متكررة (٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٣).

٥٤٧- وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن القبض ألقي على السيد بادي في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٣ وأفرج عنه في نفس اليوم. ولم يكن محبوسا فترة طويلة ولم يتعرض لسوء معاملة.

٥٤٨- وأفيد بأن القبض ألقي على صلاح الدين زكيكوت، طالب في باريس، في ٨ آب/أغسطس ١٩٩٣ لدى وصوله الى ميناء تونس. وادعي بأنه احتجز منذ ذلك الحين لدى الشرطة وأن أسرته لم تتمكن من الحصول على معلومات عن مكان اعتقاله ولا عن حالته الصحية (١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣).

٥٤٩- وفيما يتعلق بهذه الحالة، أعلمت الحكومة المقرر الخاص في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ بأن القبض ألقي على صلاح الدين زكيكوت على أساس أمر أصدره النائب العام بسبب ادعاء بعضويته في رابطة غير مصرح بها تؤيد العنف ولجمعه الأموال بشكل غير قانوني. وهو معتقل في سجن تونس المدني حيث يمكن لأسرته أن تزوره، وهو يعامل معاملة عادية وفقا للوائح السجون لعام ١٩٨٨. والمخاوف التي أبديت في هذا الصدد ليس لها من ثم ما يبررها.

تركيا

المعلومات المحالة إلى الحكومة والردود الواردة

٥٥٠- في رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تفيد بأن هناك أشخاصا يشتبه في ارتكابهم سواء جرائم عادية أو جرائم ذات دوافع سياسية يُعذبون بصورة روتينية في مراكز الشرطة للاستجواب في جميع أنحاء البلد أثناء احتجازهم في حالة عزل عن أي اتصال. وعلى الرغم من النصوص القانونية التي تقضي بوجوب حصول المحتجزين على محامين فعلا، عادة ما يرفض للمحامين هذه الزيارات. كما أفيد بأنه يجوز، طبقا للقانون، احتجاز الأشخاص العاديين المشتبه فيهم جنائيا لفترة ٢٤ ساعة بالنسبة لجرائم الأفراد، ولفترة تصل إلى ثمانية أيام بالنسبة للجرائم الجماعية، قبل المثول أمام إحدى المحاكم؛ ومع ذلك، تم تمديد هذه الفترة إلى ٣٠ يوما في حالة المشتبه فيهم السياسيين في المنطقة الخاضعة لقوانين الطوارئ. ووفقا للمصادر، تشكل هذه الظروف عاملا رئيسيا في مواصلة استخدام التعذيب واساءة المعاملة. وقد أبلغت إلى الحكومة الحالات الفردية المشار إليها في الفقرات التالية.

٥٥١- سونير أوندير، طالب يبلغ من العمر ١٧ سنة، قبض عليه في اسطنبول في أعقاب هجوم مع اشعال حريق متعمد نفذ باسم حزب العمال الكردستاني غير المشروع يوم ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ في اسطنبول. وأفيد بأنه أُخذ إلى مقر شرطة اسطنبول، حيث استجوب في فرع مناهضة الارهاب حتى ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، عندما اعتقلته محكمة أمن الدولة في اسطنبول وارسلته إلى سجن بايراهباسا. كما أفيد بأنه على الرغم من توقيعه على اعتراف جاء فيه أنه عضو في منظمة مسلحة وأنه مسؤول عن عدة جرائم، فإنه قد فعل ذلك وهو معصوب العينين دون أن يعرف مضمونه لأنه كان قد تعرض للتعذيب، بما في ذلك الفلقة (أي الضرب على أخمص القدمين)، والصدمات الكهربائية، والتعليق من الذراعين، والضغط على الخصيتين.

٥٥٢- محمد غوكالب، ممثل رابطة حقوق الإنسان في ديريك، كان ضمن مجموعة أشخاص قبض عليهم في أعقاب جنازة عضو من أعضاء حزب العمال الكردستاني في ديريك يوم ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٢، وأخذ إلى مبنى الدرك في ديريك حيث ادعى بأنه عُلق من معصميه مع تقييد ذراعيه خلف ظهره، وسلطت عليه صدمات كهربائية، وأطلقوا عليه مياه بالخراطيم.

٥٥٣- سيرفيت سايان، أفيد بأنه تعرض للتعذيب أثناء استجوابه في آذار/مارس ١٩٩٢، في الفرع (الجنائي) التابع لمقر رئاسة شرطة اسطنبول. وشملت طرق التعذيب التعليق من الذراعين والضرب بالعصي على الخصيتين. وبعد أن تقدمت الأسرة بشكوى رسمية إلى المدعي العام في شهر نيسان/أبريل ١٩٩١، قامت الشرطة بتهديد اثنين من أفراد الأسرة.

٥٥٤- قادر كورت، قبض عليه يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢ في قرية بيريك بمقاطعة بسميل بالقرب من ديار بكر، وأخذ إلى مقر رئاسة فرقة الدرك للاستجواب حيث مات في نفس الليلة بسبب نزيف داخلي سببه الضغط على الرئتين من خلال قفص صدري مكسور. كما ادعي أن أخاه داوود كورت عُذب، وكسرت يده وعدد من ضلوعه. وأفيد بأنه قال إن أخاه تعرض للتعذيب عن طريق ايلاج عصا في فتحة شرجه.

٥٥٥- رمضان سات قبض عليه يوم ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ في باتمان واستجوب مدة ١٢ يوما في مقر رئاسة شرطة باتمان للاشتباه في أنه يأوي أعضاء من حزب العمال الكردستاني. وأفيد بأنه تعرض للتعذيب بالضرب، وبتجريده من ملابسه، وبتقييد ذراعيه إلى عمود حديدي، ورفعه في الهواء؛ وأفيد بأنهم نقعوا جسمه في الماء، وسلطوا الصدمات الكهربائية على أصابع القدم وعلى قضيبه، وعلقوه من معصميه مع تقييدهما وراء ظهره.

٥٥٦- صادق سيليك نوراي ايرديم، محمد كارابولوت، نوردان أوداباس سردار اكات، اتيلا سابانسي، فاطمة سيسك (أنثى)، لطيف تفتيكسي، نوري اريوكسيل، ايتيم إلما، سيرال ديميرال، وآييس إرديم، هؤلاء الفنانون الذين يعملون في مركز أورتاكوي الثقافي في اسطنبول، قبض عليهم فيما يبدو بدون سبب، يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ الساعة ٩ مساء في ايريغلي بالقرب من زونغدولاك، وظلوا محبوسين في حالة عزل عن أي اتصال في فرع مناهضة الارهاب التابع للشرطة السياسية في زونغدولاك حتى ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، وأفيد بأنهم، تعرضوا أثناء ذلك الوقت، لعدة طرق تعذيب، بما في ذلك التعليق من المعصمين أو الذراعين، وتسليط الصدمات الكهربائية. وأفيد بأن فاطمة سيسك تعرضت للضرب بالفلقة.

٥٥٧- فاطمة غولتين سيسين (أنثى)، وصاحبة جريدة موكاديلي، ورئيسة فرع اسطنبول لرابطة (التضامن مع أسر السجناء)، وسلطان سيليك (أنثى)، واوفوك ديميركايا، وسولماز تارتار (رئيس رابطة الحقوق والحريات في اسطنبول)، غولاي تان، ياسا غوزيل (الأمين العام لرابطة الحقوق والحريات في مالاتيا) وأيتين سيليك، قبض عليهم جميعا يوم ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٢ بين الساعة ٤/٣٠ و٥/٠٠ صباحا في كارتاس بالقرب من أضنة بدون سبب فيما يبدو، وأخذوا إلى قسم شرطة أضنة. وادعي بأنهم أقارب لأشخاص يعملون مع رابطة الحقوق والحريات أو رابطة التضامن مع أسر السجناء. وقبل أن يقوم مكتب المدعي في أضنة باطلاق سراحهم يوم ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٢، وأفيد بأنهم تعرضوا للتعليق من المعصمين أو الذراعين، وتسليط الصدمات الكهربائية، والضرب بالفلقة، واجبارهم على الجلوس على كتل من الثلج.

٥٥٨- احسان كورت، قبض عليه يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بينما كان يلتقط صورا فوتوغرافية لحساب جريدته، أوزغور غونديم، في أضنة في جنازة أحد رجال حرب العصابات من حزب العمال الكردستاني. وأفيد بأنه احتجز في حالة عزل عن أي اتصال من ١١ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في مقر رئاسة شرطة أضنه. وأثناء هذه الفترة تعرض لعدة طرق للتعذيب، بما في ذلك الضرب بالهراوات أو العصي، وأعقاب البنادق، والركل، واللكم.

٥٥٩- وأثناء عملية قامت بها قوات الأمن يوم ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٣ في قرية أورمانيسي، بالقرب من غوسلوكوناك، في اقليم سيرناك، قُيد معظم القرويين من الذكور معا، وعصبت أعينهم، وساروا في مدينة غوسلوكوناك بضعة كيلومترات بعيدا عنها، حيث أبقوا في موقع للتشييد بالقرب من مقر رئاسة الدرك مدة ٢١ يوما. وأفيد بأنهم جردوا من ملابسهم حتى العري للاستجواب في درجة حرارة كثيرا ما كانت تقل عن الصفر، وعرضوا لشتى أنواع التعذيب. وادعي بأن مياها باردة ألقيت عليهم بخراطيم، واغتصبوا بهراوات وزجاجات، وفي بعض الحالات نزعت أظافر أصابع أقدامهم وأيديهم بالكماشة، وخلط براز بطعامهم. وادعي أن مياها كانت تُصب على الأرضية الخرسانية ونتيجة لذلك كانت أقدام القرويين الحفاة التي أصابتها الفلقة قبل ذلك بجروح تتجمد على الأرض حيث يقفون كما تتجمد جنوبهم عندما يرقدون للنوم. وأصيب كثيرون منهم بعضة الصقيع القاسية التي تحولت بعد ذلك إلى موات. ونتيجة لذلك تعين بتر الأصبعين الكبيرين من قدمي ابراهيم ايكين؛ وبتر جزء كبير من قدمي ريسول أصلان؛ ويتعين بتر جميع أصابع قدمي فاهرتين أوزكان الذي يبلغ من العمر ١٧ سنة؛ وبترت ساق محمد طاهيل سيتين من الركبة وما أسفلها في مستشفى ولاية ديار بكر. وأفيد بأن عثمان ايكنسي تعرض لصدمات كهربائية وأن أصابع قدميه سحقت بالكماشة. وأفيد بأن حسين ييلاريم أُجبر على أن يأكل برازا بشريا، وأن يشرب بولا وبنزينا وأحرقت يداه وقدماه وهو معصوب العينين.

٥٦٠- الدكتور حسن كايا، وميتين كان، وهو محام ورئيس فرع ايلازيغ لرابطة حقوق الإنسان، اختفى كلاهما يوم ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٣، في ايلازيغ بعد أن تلقى السيد كان مكالمة هاتفية من شرطي مزعوم يخبره بأن أحد موكليه أصيب في حادث سيارة وأنه ينبغي له التوجه فورا إلى قسم الشرطة. وصاحبه الدكتور كايا. وتم العثور عليهما ميتين يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ بالقرب من مدينة تونسيلي. وأفيد بأن الجثتين تحملان علامات تعذيب وتشويه؛ وكانت اليدان مقيدتين خلف الظهر بسلك، وكانت هناك علامات لحروق بلفافات التبغ. وقد اقتُلعت عينا الدكتور كايا، وكان هناك ما يدل على استخدام الصدمة الكهربائية على جثة السيد كان.

٥٦١- ابراهيم ديسيك، قبض عليه يوم ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٣ في قرية باريستيبي في اقليم ماردين، وبعد ذلك بعشرة أيام عثر على جثته في بئر. وادعي بأنه ذكر في تقرير المدعي أن هناك علامات ضرب بنية التعذيب تغطي الجسد كله وكذلك علامات احبال على كل من الذراعين تتفق مع جره على

الأرض؛ وكانت منطقة الشرج ممزقة مما يشير إلى أن شيئا صلبا أولج فيه كطريقة للتعذيب. وادعي بأن تشريح الجثة كشف عن أن أسباب الوفاة هي فشل تنفسي وفشل الدورة الدموية سببها ضربة على الرأس بأداة غير حادة.

٥٦٢- غولان يافوز، طالبة من طالبات جامعة أنقرة، كانت ضمن مجموعة كبيرة من الأشخاص الذين قبض عليهم في مركز فنون ايكين في أنقرة يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ اشتباها في عضويتهم في منظمة ديفريمشي سول المسلحة غير القانونية. وأفيد بأنها أخذت إلى مقر رئاسة شرطة اسطنبول حيث ادعي بأنها نقعت في ماء بارد مضغوط، وضربت على أخمصي قدميها، واعتدي عليها جنسيا، وعلقت من ذراعيها، وسلطت عليها صدمات كهربائية.

٥٦٣- عرفان أورتاكسي، قبض عليه في نفس ظروف غولان يافوز، وقيل إنه علق من ذراعيه مرتين، مع تقييد يديه وراء ظهره، وأطلقت عليه مياه باردة وساخنة بخراطيم وجذب عضوه التناسلي وعصر وضرب.

٥٦٤- تولاي شاكماك، طالبة في مدرسة ثانوية، قبض عليها مع الشخصين المذكورين أعلاه. وادعي بأنها علقت وسلطت عليها صدمات كهربائية، ورشت بالماء البارد. وهناك طالبة أخرى هي ايليم كايا، ضُربت ونقعت في ماء، وهددت بأن يُفعل بها أشياء تجعلها عاجزة عن انجاب الأطفال.

٥٦٥- حسن دورنا، وكافير أورال، وأيهان أوزالا، ونورتين توبوز، قبض عليهم يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩٣ في اسطنبول اشتباها في عضويتهم بمنظمة مسلحة غير قانونية. وأفيد بأنهم احتجزوا في حالة عزل عن أي اتصال مدة ١٤ يوما، تعرضوا خلالها للتعذيب بعدة طرق، بما في ذلك الصدمات الكهربائية والرفع من على الأرض من المعصمين المقيدين خلف ظهورهم.

٥٦٦- محمد كيران، اعتقله جنود يوم ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في قرية أتالا، بالقرب من مازيداجي، في اقليم ماردين، ثم أُخذ إلى قسم الدرك في ديريك للاستجواب. ونتيجة للمعاملة التي تعرض لها كُسرت إحدى ذراعيه.

٥٦٧- وفي ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، في قرية أوراسار، بالقرب من سينار، في اقليم ديار بكر، أفيد بأن جنودا وأفراد في فرقة خاصة اعتدوا على قرويين وقرويات، بأن أجبروهم على الانبطاح أرضا وجوههم في مواجهة الأرض وقالوا لهم انهم سوف يموتون لو تحركوا. وادعي بأنهم بدأوا في ضربهم بأعقاب أسلحتهم، وأطفئت لفافات التبغ على أجسادهم، واستخدمت الكابلات الكهربائية المعلقة في العربات المصفحة لتسليط الصدمات الكهربائية عليهم. وأفيد بأن هذه المعاملة استمرت طوال اليوم.

٥٦٨- صديق قطان، اعتُقل في قرية غوموسورغو بالقرب من كوزلوك، باتمان، في تموز/يوليه ١٩٩٣، واحتُجز مدة ١٤ يوما في مقر رئاسة الشرطة. ونتيجة للتعذيب الذي قيل إنه تعرض له كُسرت إحدى قدميه.

نداءات عاجلة

٥٦٩- وبالإضافة إلى ذلك، أرسل المقرر الخاص ١٧ نداء عاجلا من أجل الأشخاص الذين يتعرضون وفقا للمعلومات الواردة، لخطر التعذيب. وترد أدناه ملخصات لتلك النداءات، والتواريخ التي أرسلت فيها النداءات مذكورة بين قوسين في آخر الموجز المقابل.

٥٧٠- كامل موستاك، بهاء التين موستاك، محمد موستاك، عبد الله ماداك (العمر ٦٥ سنة)، أحمد باغلان، محمد باغلان، كافير ديري، محمود ديري، ومحمد ديري، ادعي بأن القبض ألقي عليهم يوم ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ في قرية ييسيليورت، إقليم سيرناك، بواسطة جنود يقومون بمهام الشرطة وتصحبهم رجال شرطة بملابس مدنية وقد أحاطوا القرية وفتشوا المنازل بحثا عن البنادق. (٢٩ آذار/مارس ١٩٩٣).

٥٧١- وفيما يتعلق بحالات كامل موستاك، وبهاء التين موستاك، وعبد الله ماداك، ردت الحكومة بأن القبض ألقي عليهم للاشتباه في أن لهم صلة بمنظمة حزب العمال الكردستاني الإرهابية. وبموجب رسالة منطوية على إذن من مكتب المدعي في شيزري ظلوا محبوسين حتى ٣ آذار/مارس ١٩٩٣، عندما احضروا أمام مدعي شيزري. وأحالهم مدعي شيزري إلى محكمة صلح شيزري، التي قررت إطلاق سراحهم بعد مناقشة الشهود. وبعد ذلك، قرر مكتب المدعي في محكمة الأمن القومي في ديار بكر أن لا وجه لاقامة دعوى ضدهم.

٥٧٢- وفيما يتعلق بحالات أحمد باغلان ومحمد باغلان وكافير ديري ومحمد ديري، ردت الحكومة بأن القبض ألقي عليهم واحتجزوا في أعقاب عملية قامت بها الشرطة في قرية ييسيليورت في شيزري. وبقوا محبوسين حتى ١ آذار/مارس ١٩٩٣ بموجب إذن من مكتب المدعي في شيزري. ومثلوا أمام مدعي شيزري يوم ١ آذار/مارس ١٩٩٣ وأحيلوا إلى محكمة الصلح في شيزري مع طلب إيداعهم السجن. وبعد مناقشة الشهود، قررت المحكمة احتجاز المشتبه فيهم الأربعة بتهمة الانتماء إلى حزب العمال الكردستاني، والمشاركة في أنشطة لصالحه وتقديم مساعدة إليه. وفي ٢ آذار/مارس ١٩٩٣، قامت محكمة الصلح بإحالة الملف إلى محكمة الأمن القومي في ديار بكر. وقد أطلق سراح المشتبه فيهم الأربعة يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وفي نفس اليوم الذي قررت فيه المحكمة تبرئتهم.

٥٧٣- وبالنسبة لمحمد موستاك، ذكرت الحكومة أنه مُثُل أمام مدعي شيزري يوم ١٧ آذار/مارس ١٩٩٣ وأنه أحيل في ذلك اليوم إلى محكمة صلح ماردين التي قررت احتجازه وأحالت الملف إلى مكتب مدعي محكمة الأمن القومي في ديار بكر. وعند اتمام الاجراءات، اقام مكتب المدعي دعوى عامة استنادا إلى تهمة "الانتماء إلى منظمة حزب العمال الكردستاني الارهابية". والدعوى مستمرة برغم إطلاق سراح المشتبه فيه يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٣.

٥٧٤- حسن دورنا، وكافير أورال، غولتيكين غولشيك، أوزكان أوزجين، سايم بولوغيراي (أنثى)، دوزغون غوك، نور التين توبوز، وآيهان أوزالا، قبض عليهم في عملية للشرطة في اسطنبول بدأت يوم ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ واحتجزوا في حالة عزل عن أي اتصال، دون إمكانية الاتصال بمحاميهم، في فرع مناهضة الإرهاب في مقر رئاسة شرطة اسطنبول. وأفيد بأن المدعي أذن للشرطة بحبس المحتجزين حتى ٧ أيار/مايو (٤ أيار/مايو ١٩٩٣).

٥٧٥- كاهيد سينير ومراد سينير، ادعي بأن الشرطة قبضت عليهما يوم ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٣ في يلديز باكال، وسامفيستيك سوق، في بيرليك آبارتمان ٢، في اسطنبول. وأفيد بأنهما محبوسان في سجن غايريت تيبي، تيرورلي موكاديلي سوبي، وتعرضوا، وفقا لرواية الشهود لتعذيب شديد (١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣).

٥٧٦- في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأنه قد أطلق سراح الشخصين في ٢٤ و٢٦ حزيران/يونيه على التوالي. ولم يتقدما مطلقا بشكوى يُدعى فيها بأنهما عُذبا.

٥٧٧- آيسو بايكال (أنثى)، محمد علي بايهان، وسيفينس ساهينغوز: أفيد بأن الشرطة في مقاطعة سينكان التابعة لأنقرة قبضت على الشخصين الأولين يوم ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، بينما أُحضر سيفينس ساهينغوز من يوزغات إلى أنقرة. وأفيد بأنهم احتجزوا جميعا في فرع مناهضة الإرهاب في مقر رئاسة شرطة أنقرة، وكان مدعي محكمة أمن الدولة قد أذن بحبس المحتجزين حتى ١٨ حزيران/يونيه. وادعي بأنهم كانوا محبوسين في حالة عزل عن أي اتصال بدون إمكانية الاتصال بمحام قانوني. (١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٣).

٥٧٨- وفيما يتعلق بهذه الحالات ردت الحكومة بأنه قبض على هؤلاء الأشخاص اشتباها في أن لهم صلات بالجماعات الإرهابية. وبعد الاستجواب، أصدرت السلطات القضائية أمرا باحتجاز محمد علي بايهان وعايسو بايقال وأطلقت سراح سيفينس ساهينغوز. ولم يتعرضا مطلقا لإساءة معاملة أثناء احتجازهم.

٥٧٩- توركان بالابان، غولاي يوسيل، ميرال يوسيل، زينب آريكان، نيكلا كان، إيلكر ألكان، تونسير باغداتليوغلو، فاطمة غولتين سيسين، كامل غولباغ، كودريت ساريغول، إيثيم إيلما، علي ابراهيم سوغانسي، ميلتيم أوندير، سولماز آرتات، محمد ديمير، كمال إيسيك، طارق تولناي، سافاس دورتيول، أفيد بأنهم قبض عليهم في عملية قامت بها الشرطة في اسطنبول بعد ظهر يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وأفيد بأن مكتب المدعي أذن باحتجازهم فترة ١٥ يوما. وأفيد بأن إيتيم إيلما، وسافاس دورتيول، وميثيم أوندير، وغولاي يوسيل كانوا في حالة سيئة جدا نتيجة للتعذيب الشديد. (٥ تموز/يوليه ١٩٩٣).

٥٨٠- وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن أشخاصا مسلحين مجهولي الهوية هاجموا، في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣، مكتب الجريدة الاسبوعية "ديفريمشي كوزوم". وأثناء الهجوم، أصيب كافير غيريتلي، وأوزغور آكبولوت، ونوركان غوزيل، وإركان يالسين، وغولاي كهرمان، وأوندير دورسون، الذين كانوا في المكتب. وأجري تحقيق في الحادثة وكانت عمليات الشرطة قد بدأت. وأثناء تلك العمليات، قبض على المشتبه فيهم المذكورين في النداء واحتجزوا لدى الشرطة. وبعد استجوابهم، أطلقت هيئة المحكمة سراحهم وثبت أن الأشخاص المشار إليه لم يتعرضوا لأي شكل من أشكال إساءة المعاملة أثناء احتجازه لدى الشرطة.

٥٨١- رمضان كيران، وأبوه محمد كيران، فاهاب سيليك، وعز الدين سيليك، أفيد بأن القبض ألقي عليهم في قرية آتالا بالقرب من مازيداجي في إقليم ماردين يوم ١٧ حزيران/يونيه، وأخذوا إلى قسم الدرك في ديريك للاستجواب. وأفيد بأن محمد كيران نقل إلى مستشفى ولاية ديار بكر عندما تدهورت حالته وكسرت ذراعه، وادعي بأن ذلك حدث نتيجة للتعذيب. (٥ تموز/يوليه ١٩٩٣).

٥٨٢- وفيما يتعلق بتلك الحالات ردت الحكومة بأن محمد كيران، وفاهاب سيليك، وعز الدين سيليك، لم يحتجزوا. وأما رمضان كيرين وعبد الوهاب سيري فقد قبض عليهما رجال درك ماردين يوم ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣ واحتجزوهما. وأثناء الاستجواب، اعترف رمضان كيرين باشتراكه، ضمن جملة أمور، في أنشطة منظمة حزب العمال الكردستاني الارهابية، في جريمة قتل، وفي هجوم مسلح على منزل عمدة قرية آتالار. وأما رمضان كيران وعبد الوهاب سيري فقد أحضرا أمام السلطات القضائية يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ واحتجزا في سجن ماردين بقرار قضائي. ولم يتعرضا لأي شكل من أشكال إساءة المعاملة أو التعذيب أثناء احتجازهم، وسارت الاجراءات طبقا للقانون.

٥٨٣- رمضان مالجير، وحسن تيميز، ونور الدين تيميز، وحالف بورتاس، كانوا من بين القرويين الذين قبض عليهم يوم ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ أثناء هجوم قامت به قوات الأمن على قرية أورتاسار في إقليم ديار بكر. وأفيد بأن اثنين من القرويين الذين أطلق سراحهم في اليوم التالي عادا إلى القرية في حالة سيئة جدا، نتيجة للتعذيب حسب ما ادعي به. وقيل إن بقية المحتجزين بقوا محبوسين في حالة

عزل عن أي اتصال في مقر رئاسة درك ديار بكر، وأعرب عن مخاوف من أنهم قد يُستجوبوا تحت التعذيب. (٥ تموز/يوليه ١٩٩٣).

٥٨٤- وفيما يتعلق بهذه الحالات، ردت الحكومة بأن هؤلاء الأشخاص احتجزوا اشتباها في قيامهم بأنشطة لحساب حزب العمال الكردستاني وبمساعدة تلك المنظمة. وقررت محكمة الأمن القومي، التي مثلوا أمامها، حبسهم. ولم يتعرضوا لأي شكل من أشكال إساءة المعاملة أو التعذيب وسارت الإجراءات وفقا للقانون. ولم يحتجز شخص آخر في أعقاب العمليات المشار إليها.

٥٨٥- وأفيد بأن الشرطة قبضت على محمد كيكليك يوم ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ في السيسيكويو (قريته الأصلية، قريبا من إيلبستان)، مع ستة أشخاص آخرين من قرى مجاورة. واحتجز في سجن أمن الدولة في ملاطية (ديفليت غوفينليك ماهكميسي). وادعي بأن أحد أقربائه الذي تمكن من مقابلته أخبر بأن محمد كيكليك قد عُذب تعذيبا شديدا إلى حد كان من الصعب التعرف على وجهه. (١٣ تموز/يوليه ١٩٩٣).

٥٨٦- نيزاهات أوزمين، مراسلة جريدة أوزغورغوندايم، احتُجزت يوم ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٣ في ماردين. ووفقا لما جاء في التقارير، نُقلت يوم ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى المستشفى نتيجة لما عانته أثناء حجزها من إساءة المعاملة، على الرغم من كونها حاملا في سبعة أشهر. وأفيد بأن الشرطة جاءت إلى المستشفى وأصرت على أخذها للمثول أمام أحد القضاة والقبض عليها رسميا، رغم أنها كانت في حاجة إلى مواصلة العلاج الطبي. ثم أودعت سجن ماردين. (٢ آب/أغسطس ١٩٩٣).

٥٨٧- وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ردت الحكومة بأن نيزاهات أوزمين احتجزت لدى الشرطة يوم ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣ لتوجيهها اتهامات لا أساس لها إلى الشرطة وسلوكها حيالها سلوكا هجوميا ومهينا. وحصل على أقوالها ومثلت في نفس اليوم أمام المدعي الحكومي الذي أحالها على الفور إلى محكمة الصلح في ماردين. وبموجب قرار صادر في ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، قررت المحكمة بأنه ينبغي حبسها. وقبل أن تعرض نيزاهات أوزين على السلطات القضائية، أجري لها فحصان طبيان أعقبتهما تقارير عن حالتها الصحية. ووفقا لتلك التقارير الطبية لم تكن هناك آثار لكمات أو جروح على جسدها ولم تذكر أي اعتلال في صحتها. وبعد الحصول على أقوالها يوم ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، قالت إنها حامل في ستة أو سبعة أشهر، وعندئذ أخذت إلى طبيب ملائم. ووضعت حالتها موضع الاعتبار، ومثلت أمام المحكمة في نفس ذلك اليوم.

٥٨٨- أحمد إيبيلي، مراسل جريدة موكاديلي الاسبوعية في مرسين، أفيد بأن القبض ألقي عليه عندما هاجمت الشرطة مكتب الجريدة يوم ١٨ آب/أغسطس ١٩٩٣. وقيل إن أحمد إيبيلي قاوم، وكرد فعل لذلك

ارتطمت رأسه بالأرض الى أن فقد الوعي. وأفيد بأنه أخذ الى مقر شرطة مرسين حيث، حسبما أفاد به الشهود، تعرض لتعذيب شديد وتهديد بالموت ومنع عنه الماء. (١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

٥٨٩- وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن هذا الشخص احتجز يوم ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٣. وبعد استجوابه، أصدرت السلطات القضائية أمر حجز ضده. وتشير التقارير الطبية إلى أنه لم يتعرض للتعذيب أثناء احتجازه.

٥٩٠- عبد الله آي، وسيمستين آي، من قرية كيليكسي؛ ومحمد تيكين، وعمر أونال، وميسيت ميميك، من قرية كاييكلي: وفقا لما جاء في التقارير، قام حراس القرية وقوات الأمن، يوم ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٣، بإشعال النيران في منازل في كيليكسي، وغونغلي، وكاييكلي، بالقرب من دار غيسيت، اقليم ماردين، على الحدود مع سورية. وأفيد بأن ذلك تم انتقاما من القرويين لرفضهم حمل السلاح كحراس للقرية. ثم طرد القرويون، ولكنهم عادوا فيما بعد وحاولوا إعادة بناء قراهم. وفي ٣٠ آب/أغسطس، عاد حراس قرية من آلتينولوك المجاورة الى هذه القرى مرة أخرى مع فرقة من رجال الدرك (وهم جنود يقومون بمهام الشرطة في المناطق الريفية)، وجمعوا السكان وطلبوا منهم الرحيل، وهددوا في حالة رفضهم، بتدمير جميع المنازل وقتل من يوجد فيها على قيد الحياة. ثم أخذوا الأشخاص الخمسة المذكورين أعلاه. وأفيد بأن عمر أونال كان محجوزا في منزل رئيس حرس القرية وكان الآخرون في مدرسة قرية آلتينولوك، تحت مراقبة فريق رجال الدرك. كما أفيد بأنهم تعرضوا جميعا للتعذيب. (١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

٥٩١- وأفيد بأن الأشخاص التالية أسماؤهم محجوزون في حالة عزل عن أي اتصال في فرع مناهضة الارهاب في مقر رئاسة شرطة اسطنبول:

(أ) ميميك هوروز وزوجته سيزيميس، أفيد بأن القبض ألقي عليهما في اسطنبول يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في مكتب مجلة بارتيزان السياسية. وأفيد بأن ذراع تيزيميس هوروز كسرت أثناء احتجازها.

(ب) اسماعيل ييلماز، وأولكو داريسيوغلو، وإيثيم سيلجين، ادعي بأنه قبض عليهم في منازلهم باسطنبول في نفس اليوم. وادعي بأن أحمد ومحمد بولات قبض عليهما يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر، أيضا في منزليهما في اسطنبول.

(ج) فتحية بكسين، آليسان يالسين، هارون كارتال، ابراهيم دوغوس، أوزليم بلجين، إيركان كوك، ييسيم تاسيروغلو، بيريهان سوروسو، محمد أمين يلديريم، كامل كايان، إردوغان أكتاس، بكير يازيسي، آيدين يجيت، كمال ميتين سوزيري، مراد أوريكرسوي، إيركان يسيل، يوسف بويكداغ، وسيفين

ياغان. أفيد بأن هؤلاء الأشخاص البالغ عددهم ١٨ قبض عليهم أثناء عمليات للشرطة في اسطنبول بدأت يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. واتهموا بأنهم أعضاء في منظمة ديفريمسي سول المسلحة غير القانونية. (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

٥٩٢- وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن فتحية بيكسين و١٦ شخصا آخرين قبض عليهم واعتقلوا في إطار عمليات قامت بها الشرطة في اسطنبول ضد منظمة sol-dev-THKP/C الارهابية. وفيما بعد، قررت السلطات القضائية حجز ١٤ شخصا منهم واطلاق سراح الثلاثة الآخرين. ولم يتعرضوا لاساءة معاملة ولم يحرموا من الاتصال بأقاربهم وبمحاميهم.

٥٩٣- كما وردت معلومات بشأن القبض على الأشخاص التسعة التالية أسماؤهم الذين أفيد بأنهم حجزوا في حالة عزل عن أي اتصال في مقر رئاسة الشرطة في فان، شرقي تركيا: رقية سيكير، سيفدا سيكير، ايركان سيكير، عدنان سيكير، سفكيت أصلان، باريس كاراغار، واسكندر ايلتير. وأفيد بأنهم قبض عليهم جميعا في منازلهم يوم ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وأفيد بأن كلا من فؤاد أتالاي وكاهيت أيسي قبض عليهما أثناء مغادرتهما عملهما يوم ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. (٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

٥٩٤- وفيما يتعلق بهؤلاء الأشخاص التسعة ردت الحكومة يوم ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بأنهم قبض عليهم واعتقلوا يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ اشتباها في مساعدتهم حزب العمال الكردستاني، وفي القتل باسم هذه المنظمة ، ومحاولة إشعال النيران في مدرسة. وبعد استجوابهم أحضروا أمام السلطات القضائية التي قررت حبس بوريس كاراغار، وسفكيت أصلان، واسكندر التير، وفؤاد تالاي، وكاهيت ايسي. وأشارت التقارير الطبية إلى أنهم لم يتعرضوا لاساءة معاملة أثناء احتجازهم لدى الشرطة.

٥٩٥- قام ضباط من فرع مناهضة الارهاب في مقر رئاسة شرطة ديار بكر بالقبض على بهسيت ايكينسي في منزله في ديار بكر يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وأفيد بأن ضباط الشرطة احتلوا المنزل في الأيام الثلاثة التالية واحتجزوا كل شخص قام بالزيارة. وفي الليلة التالية، وفي نفس الوقت تقريبا، أفيد بأن الشرطة أعادت بهسيت ايكينسي الى منزله وجسمه مغطى بالدماء والكدمات. وفتشوا المنزل بحثا عن متفجرات ولكنهم لم يجدوا شيئا وأعادوا بهسيت ايكينسي إلى مقر رئاسة الشرطة (٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)

٥٩٦- نيلوفير كوك، مترجمة كردية من أصل تركي، مقيمة في ألمانيا: أفيد أنها سافرت يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ إلى تركيا مع أربعة زملاء من دائرة للمعلومات في بريمن لتعمل كمترجمة لهم أثناء قيامهم ببحث في الأقاليم الجنوبية الشرقية من تركيا. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أفيد بأن قوات الأمن

قبضت عليهم في أولودير، اقليم سيرناك، واحتجزوا طوال الليل في منزل أحد حراس القرية وأفيد بأنهم أعيدوا في اليوم التالي تحت الحراسة الى سيرناك في قافلة عسكرية واحتجزوا أولا لدى الشرطة وبعد ذلك لدى رجال الدرك. وعند هذه المرحلة، انفصلت نيلوفير كوك عن زملائها الذين أطلق سراحهم فيما بعد. ووفقا لما جاء في التقارير، يجري احتجاز نيلوفير كوك في مقر رئاسة الدرك في سيرناك. (٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)

٥٩٧- كريم ييلماز، ونور الدين عسلان، واندير ديليك، وأحمد غونيس، أفيد بأن الشرطة ورجال من "الفرقة الخاصة" (وهي شرطة مسلحة تسليحا ثقيلا تستخدم في عمليات مناهضة العصيان) أخذتهم من منازلهم في ايلازيغ في يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وقيل إنهم محتجزون في وحدة استجواب الشرطة في بينسيكيزيوز إفلير، في ايلازيغ. وأفيد بأن أفراد الأسر منعوا من الاتصال بالمحتجزين (١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣)

٥٩٨- وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن أحمد غونيس وكريم يلماز قبض عليهما يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر و٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ على التوالي بتهمة التعاون مع حزب العمال الكردستاني. وأمرت السلطات القضائية باطلاق سراحهم يوم ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣. وبينما كانا محتجزين، لم يتعرضا لاساءة معاملة ولم يمنعا من الاتصال بأسرتيهما.

٥٩٩- محمد سيرين أوغونك، حكيم أوغونك، زكي أوغونك، حسين أوغورلو، سامي دويغو، وحسام الدين دويغو: وفقا للتقارير، قام رجال الدرك من مخفر أمن غوكيازي يوم ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، بالاغارة على مقاطعة التينوفا، في اقليم موس، حيث كان يُظن أن أحد رجال العصابات من حزب العمال الكردستاني مختبئ هناك وهو جريح. وحدث تبادل لاطلاق النار قتل فيه رجل العصابات الجريح وأحد رجال الدرك وتركت قوات الأمن المنطقة ولكنها عادت في حوالي الساعة ٣ صباحا يوم ٣ تشرين الأول/اكتوبر وحرقت عددا من المنازل. وتم تجميع الذكور من السكان في أرض فضاء أسفل المدينة وخاطبهم ضابط من الدرك قام بسببهم قبل أن يأخذ الأشخاص المذكورين أعلاه. (١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٣)

٦٠٠- أفيد بأن في الساعات الأولى من يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، قام رجال من فرع مناهضة الارهاب في شرطة سانيليورفا باحتجاز محمد كاكي وهو عضو مجلس إدارة الحزب الديمقراطي في فيرانيسهير، وزوجته سايمي ورضيعهما البالغ من العمر خمسة أشهر، وكذلك محمد ديلين، وكان زائرا لمنزلهم في فيرانيسهير. وفي اليوم التالي، أطلق سراح محمد ديلين وسايمي كاكي، وأعربا عن قلقهما لأنه يجري تعذيب محمد كاكي، لأن سايمي كاكي سمعت زوجها يصرخ. وأفاد محتجزان سابقان بأنهما

شاهدا محمد كاكي في مقر رئاسة الشرطة، وكان يبدو أن وجهه منتفخا وكانت هناك علامات على يديه ووجهه، وكان يبدو منهكا جدا. (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣)

٦٠١- ميرال بيستاس دانيس، وميسوت بيستاس، وصباح الدين آكار، وباكي ديمير هان، وحسنية أولميز، وسيناسي تور، وعارف آلتينكاليم، وكلهم محامون تعاونوا مع رابطة حقوق الإنسان في ديار بكر، قبض عليهم يومي ١٥ و١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وأفيد بأنهم محتجزون في حالة عزل عن أي اتصال لدى الشرطة. (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)

٦٠٢- عمر سيليك، وحسين اوغورلو، وسيميل أوغوت، وايثيم بايساك، وعبد الرحمن ايلسي، قام رجال من قوات الأمن باعتقالهم ليلة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في التينوفا، اقليم موس، جنوب شرق تركيا. وهناك مواطن آخر هو محفوظ ايلسي قبض عليه في نفس الوقت، وأطلق سراحه بعد ذلك بساعات قليلة بعد تعرضه للتعذيب. (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)

٦٠٣- وبالاضافة الى المحامين المذكورين في النداء الصادر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، تلقى المقرر الخاص مزيدا من المعلومات يضيف اسمين لمحاميين آخرين هما: فيدات ارتين وطاهر ايلسي (من شيزري). وزيادة على ذلك، ادعي بأن رجالا من شرطة مكافحة الارهاب التابعة لمحكمة أمن الدولة في اسطنبول قبضت على محام ثالث هو نيازي سيم، يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣).

معلومات وردت من الحكومة بشأن حالات مذكورة في تقارير سابقة

٦٠٤- في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا من أجل، ضمن جملة أشخاص، سيلال ميرال، وضياء أولوسويل، ومحمد أوستونداي، الذين أفيد بأنه قبض عليهم في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أخطرت الحكومة المقرر الخاص بأنه قبض عليهم مع ١٩ شخصا آخرين يوم ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أثناء عمليات نُفذت في اسطنبول ضد المنظمة الارهابية TKP/C. وبعد استجوابهم، سجن سبعة منهم بما في ذلك المذكورون أعلاه، يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، وأطلق سراح ١٥ شخصا آخرين بقرار المحكمة التي مثلوا أمامها. ولم يتعرضوا لأية إساءة معاملة أيا كانت أثناء احتجازهم لدى الشرطة.

٦٠٥- وفي ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ردت الحكومة بشأن الحالات المشار إليها في الفقرات التالية، والتي أحالها المقرر الخاص يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.

٦٠٦- محمد رؤوف يلدز، مراد غونيس، وابراهيم بوراكمات، ومحمد حنيفي ايسير، أفيد بأنه قبض عليهم يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في ديار بكر. ووفقا لما أفادت به الحكومة، فقد احتجزوا لدى الشرطة يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ للاشتباه في اشتراكهم في أنشطة لحساب منظمة حزب العمال الكردستاني الارهابية. وشهد الطبيب الشرعي في التقرير الذي أعده بأنهم كانوا في صحة جيدة.

٦٠٧- مدحت كوتلو، ادعي بأنه مات أثناء احتجازه في ديار بكر يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩١. ووفقا لما أفادت به الحكومة، أصيب اصابة جسيمة عندما داست عليه الاقدام وسط حشد من الناس أثناء مظاهرة غير قانونية في بسميل يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٢. ومات نتيجة لاصاباته في مستشفى ديار بكر التي نقل إليها. وقد أعد تقرير عن تشريح الجثة.

٦٠٨- مينيس كيرتاي، أفيد بأنه قبض عليه في ميسكيت، مقاطعة سيلفان، في ديار بكر يوم ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢. وطبقا لما أفادت به الحكومة، لم يحتجز مطلقا شخص بهذا الاسم لدى الشرطة كما لا يوجد أي تقرير مسجل عن هذا الشخص أعدته مستشفى ديار بكر.

٦٠٩- سوكرو ييلماز، أفيد بأنه قبض عليه يوم ٤ آذار/مارس ١٩٩٢ في ساغوسيلي في بيسيري. وطبقا لما أفادت به الحكومة، أفاد طبيب بيسيري الشرعي بعد فحص طبي أجراه يوم ١٣ آذار/مارس ١٩٩٢، أنه لم يلاحظ وجود علامات تدل على اصابة جسدية. ومع ذلك، أعد نفس الطبيب الشرعي تقريرا في ١٤ آذار/مارس ١٩٩٢ يشير إلى وجود كدمات على جسده. ولم يتقدم بأية شكوى من معاملته.

٦١٠- وفي ضوء هذا الرد، أخطرت المصادر المقرر الخاص بأن سوكرو ييلماز قدم شكوى مفصلة جدا (تتوفر نسخة منها) إلى المدعي العام في باتمان يوم ١٦ آذار/مارس ١٩٩٢ يصف فيها تعذيبه. ومع ذلك، ربما عدل أقواله إلى المدعي العام لبيسيري نتيجة ضغوط بالغة.

٦١١- بيسينك انيك، تبلغ من العمر ١٦ سنة، ادعي بأنها ماتت أثناء احتجازها لدى الشرطة في سيرناك يوم ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢. وطبقا لما أفادت به الحكومة، فقد انتحرت بسلاح ناري أثناء احتجازها لدى الشرطة.

٦١٢- سيكفان أيتوك، ادعي بأنه احتجز في سيرناك يوم ١٤ أيار/مايو ١٩٩٢: وطبقا لما أفادت به الحكومة فقد قبض عليه في سيرناك يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٢. وقد ثبت أنه لم يتعرض لأي اساءة معاملة أثناء احتجازه لدى الشرطة، ولم يقم أحد بزيارته في هذه الأثناء.

٦١٣- عبد الله آريسوي، وسيت أريسوي وهليل أريسوي، أفيد بأنه قبض عليهم في شيزري يوم ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢: وطبقا لما أفادت به الحكومة، لم يتعرضوا تحت أي ظروف لاساءة معاملة أثناء احتجازهم لدى الشرطة. وقاموا بنشر تلك الادعاءات بغية التاثير على المحكمة والرأي العام وخداعهما.

٦١٤- علي كوماك، واردال سيسيت، وأحمد داغلي، وعبد القادر بنغول، وعبد الرحمن آكسوي، وعبد الحميد تاتريغيردي، وأمين سوريس، ومحمود كيرميزيغول، وفاروق ساكيك، وعبد الله ياسين، وصالح بايكارا، ويوسف سين، وعزيز سين، ونيميت ايلكي، واحسان أوغان، قبض عليهم في شيزري في شهر تموز/يوليه ١٩٩٢: وطبقا لما أفادت به الحكومة، فقد قبض عليهم في شيزري لانتمائهم إلى منظمة حزب العمال الكردستاني الارهابية. وفي ٤ تموز/يوليه ١٩٩٢، أخذوا إلى سيرناك حيث احتجزوا هناك. واقيمت دعوى ضدهم. وأطلق سراح أكسوي، وداغلي، وسيسيت، وبينغول، في شيزري يوم ٨ تموز/يوليه ١٩٩٢.

٦١٥- يوسفهان زوربا، ومحمد سيرين زوربا، سينار توركوت، محي التين أكسين شاكر كانات، سيمال كوكاك، حسيني كاراكويون، سهمور كاراكويون، خير الدين ياكان، وصالح باغي، ادعي بأنه قبض عليهم في فان في أيلول/سبتمبر ١٩٩١: وطبقا لما أفادت به الحكومة، يشير التقرير الطبي الذي أعدته مستشفى ماردين إلى أن هؤلاء الأشخاص لم يتعرضوا لأية اساءة معاملة أو تعذيب أثناء احتجازهم لدى الشرطة. وزيادة على ذلك، لم يتقدموا ولا أقرب أقربائهم بأية شكاوى إلى المحاكم تفيد بأنهم تعرضوا لمثل هذه الممارسات.

٦١٦- ابراهيم ترك، أفيد بأنه قبض عليه يوم ٦ أيار/مايو ١٩٩١ في بيسميل، ديار بكر: وطبقا لما أفادت به الحكومة، أشار التقرير الطبي المتعلق به إلى عدم وجود علامات لاصابة بدنية.

٦١٧- ايردوغان كيزيلكايا، أفيد بأنه قبض عليه في كايسيري يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٩١: وطبقا لما أفادت به الحكومة، أشار التقرير الطبي المتعلق به إلى عدم حدوث اساءة معاملة.

٦١٨- فخري تيربان، حيدر ايمراه، غوسكون كيليكايا، بيكتاس أوزكان، علي أوزكان، غازي كوكسال، علي حيدر إمري، وايركان كارافاس، أفيد بأن القبض ألقي عليهم في أنقرة يوم ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢: وطبقا لما أفادت به الحكومة، أظهرت التقارير الطبية أنه لم يتعرض أي من هؤلاء الأشخاص لأية اساءة معاملة، أيا كانت، أثناء الوقت الذي أمضوه وهم محتجزون.

٦١٩- نازلي توب، أفيد بأن القبض ألقي عليه في نيسان/أبريل ١٩٩٢ في اسطنبول: وطبقا لما أفادت به الحكومة، فان التقرير الذي أعده معهد اسطنبول للطب الشرعي أشار إلى عدم وجود علامات لاصابة بدنية.

٦٢٠- عمر أوزاسلان، أفيد بأنه قبض عليه يوم ١ أيار/مايو ١٩٩٢ في زونغولداك: وطبقا لما أفادت به الحكومة، أظهر التقرير الطبي أنه لم يعان من أي اساءة معاملة، أيا كانت، أثناء الوقت الذي أمضاه وهو محتجز.

٦٢١- اسماعيل ييلماز، أفيد بأنه قبض عليه يوم ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في اسطنبول: وطبقا لما أفادت به الحكومة، وعلى أساس الشكاوى التي يدعى فيها بأنه تعرض للتعذيب، اقيمت دعوى ضد ضباط الشرطة الثلاثة في قسم شرطة ييديكول الذين يقال إنهم متورطون.

٦٢٢- حسين آتين وصالح ييلماز، أفيد بأنه قبض عليهما في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ في بيليكان (كافساكلي): وطبقا لما أفادت به الحكومة، فان الادعاءات بالتعذيب ليست صحيحة. فلم يقبض عليهما في التاريخ المدعى به ولا يعرفهما سكان قرية بيليكان.

٦٢٣- علي كيسان، عمره ١٦ سنة، ادعي بأنه مات أثناء احتجازه لدى الشرطة في ديار بكر في آذار/مارس ١٩٩٢. وطبقا لما أفادت به الحكومة، فان الادعاءات بالتعذيب ليست لها أساس. فهو لم يحتجز في سجن ديار بكر المغلق (النوع E) وليس هناك شخص بهذا الاسم مات في السجن المذكور.

٦٢٤- قادر كورت، ادعي بأنه مات أثناء احتجازه لدى الشرطة في ديار بكر - بيسميل، اقليم ديار بكر، يوم ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٢. وطبقا لما أفادت به الحكومة، فان الادعاءات بالتعذيب لا أساس لها. فقد مات هذا الشخص من رصاصة أطلقت من المنازل المفتوحة أثناء صدامات مسلحة مع منظمة حزب العمال الكردستاني الارهابية في قرية أجيلي في مقاطعة بيسميل. وكشف تشريح الجثة الذي أجري في مستشفى ديار بكر الحكومي أنه قتل بسلاح ناري. وليست هناك علامات تعذيب على جسده.

٦٢٥- عبد الرقيب (رفيق) آكين، أفيد بأنه قبض عليه في كوركوت، اقليم موس، يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وطبقا لما أفادت به الحكومة، فإن الادعاءات بالتعذيب لا أساس لها. فقد سقط وتكبد صدمة بلا أي قصد أو تدخل. وتمت معالجته في مستشفى موس وايلازيغ الحكوميين ومات بعد ثلاثة أيام دون أن يفيق من حالة الصدمة. وتم تشريح الجثة بأمر من المدعي العام في موس. وقد حدثت الوفاة بسبب رض في الرأس بسبب الارتطام. ولم توجد على جسده أية آثار تعذيب.

٦٢٦- محمد سيليك، أفيد بأنه قبض عليـــه في باتمان - كوزلوك، اقليم باتمان يوم ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وطبقا لما أفادت به الحكومة، قبض عليه بعد التعرف عليه بوصفه قدم مساعدة مأوى لأعضاء في منظمة حزب العمال الكردستاني الارهابية. وفيما بعد اعترف بالحقائق واعترف بأنه أدلى

بشهادته بدون أي ضغط وأعرب عن أسفه لما فعله. وذكر في تقرير طبي صدر يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ أنه لا توجد علامات على جسده تدل على استخدام القوة أو الضرب.

٦٢٧- حسن غولدال، أفيد بأنه مات في مبنى قيادة درك آرتفين الاقليمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وطبقا لما أفادت به الحكومة، فان الادعاءات بالتعذيب ليست صحيحة. فقد كان عضوا في المنظمة الارهابية TKP-ML-TIKKO. وبعد القبض عليه، بدأ اضرابا عن الطعام ومات بسبب نزيف في المعدة. وتم تشريح الجثة في حضور المدعي العام لآرتفين. ولم توجد على جسده علامات تعذيب.

٦٢٨- طاهر سيهان، أدعي بأنه مات يوم ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ في ماردين - دارغيسيت، اقليم ماردين. وطبقا لما أفادت به الحكومة، فإن الادعاءات بالتعذيب لا أساس لها. فبعد التعرف عليه بوصفه أنشأ "محاكم الشعب" باسم منظمة حزب العمال الكردستاني الارهابية، وقدم مساعدات لوجيستية، ألقي القبض عليه. وبينما كان في حراسة الشرطة، سقط عمدا على الأرضية الخرسانية وخبط رأسه، وأخذ إلى المستشفى الحكومي تحت اشراف الأطباء وأجريت له عملية جراحية، ومات في مستشفى ديار بكر الحكومي أثناء معالجته. وبعد إجراء تشريح للجثة في مستشفى ديار بكر الحكومي عرف أنه مات بسبب الرض الذي حدث في رأسه نظرا لارتطامه بالسطح الخرساني. ولم تكن هناك علامات تعذيب على جسده.

٦٢٩- وفي ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ وافت الحكومة المقرر الخاص بمعلومات عن القانون رقم ٣٨٤٢ (CMUK) الذي اعتمدته الجمعية الوطنية التركية الكبرى يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، والذي بدأ نفاذه يوم ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وأفيد بأن هذا القانون عدل بعض نصوص قانون الاجراءات الجنائية وقانون إنشاء إجراءات المحاكمات في محاكم أمن الدولة. كما ألغى بعض نصوص قانون مهام الشرطة وسلطاتها، وقانون مناهضة الارهاب. ووفقا لما قالته الحكومة، يتضمن القانون تدابير فعالة لمنع التعذيب واساءة المعاملة ويدخل تعديلات هامة فيما يتعلق بحق الدفاع.

ملاحظات

٦٣٠- يرحب المقرر الخاص بالتعديلات الحديثة التي أُدخلت على القانون والتي تستطيع أن تحقق بعض التقدم في تخفيف مشكلة التعذيب فيما يتعلق بالأشخاص المشتبه في ارتكابهم جريمة عادية، وفي المناطق الخارجية حيث تسود حالة للطوارئ. كما يدرك المقرر الخاص الصعوبات التي تواجهها السلطات نتيجة لما يقوم به حزب العمال الكردستاني وغيره من جماعات المعارضة المسلحة من أعمال عنف كثيرا ما تكون أعمالا وحشية. ورغم ذلك، فان المعلومات المتاحة للمقرر الخاص ولسلفه على مدى سنوات كثيرة تعطي أسبابا للقلق. توجد في صياغة النتائج التي تم التوصل إليها في تحقيق أجرته لجنة مناهضة التعذيب التي تعمل بموجب المادة ٢٠ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة

أو العقوبة القاسيـــة أو اللاإنسانية أو المهينـــة، بشأن "وجود ممارسة التعذيب وطابعها المنتظم". (الفقرة ٥٨ من الوثيقة A/48/44/Add.1) في تركيا. كما أنه يشاطر اللجنة أملها أن تتخذ الحكومة التركية "تدابير سلمية وفعالة لوضع حد، على وجه السرعة لممارسة التعذيب" (المرجع السابق، الفقرة ٥٩). وتحقيقا لهذه الغاية، فان المقرر الخاص يقتصر على الإثناء على التوصيات العديدة الواردة في البيان الموجز عن التحقيق الذي أجرته اللجنة.

معلومات قدمتها الحكومة فيما يتعلق بقرار اللجنة ١٩٩٣/٤٨

٦٣١- في مذكرة شفوية مؤرخة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، أرسلت الحكومة الى مختلف المقررين الخاصين والأفرقة العاملة التابعة للجنة ست مذكرات افادة تتعلق بأعمال ارهابية ارتكبها حزب العمال الكردستاني ، والتي وفقا لما جاء فيها، قُتل ٨٧٩ شخصا ، بمن فيهم ١٠٧ نساء و١٠٤ أطفال ، أثناء هجمات على السكان المدنيين ، وذلك في فترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ . وبالاضافة الى ذلك ، أصيب أثناء تلك الهجمات ٨٨٩ شخصا اصابات جسيمة ، بمن فيهم ١٢٩ امرأة و٧١ طفلا . كما أن مذكرات الافادة تشتمل على عدد من البيانات التفصيلية لهذه الأحداث.

يوغوسلافيا

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة

٦٣٢ - في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، استرعى المقرر الخاص انتباه حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى معلومات تلقاها فيما يتعلق بحالة فوك دراسكوفيتش، رئيس حركة التجديد الصربية، وزوجته دانيكا دراسكوفيتش، اللذين أفيد بأنهما ضربا ضربا شديدا بعد أن قبضت عليهما الشرطة في بلغراد يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٩٣ . وأفيد بأن فريق أساتذة من كلية الطب بجامعة بلغراد فحصهما في الأسبوع الذي بدأ في ١٤ حزيران/يونيه واستنتجوا أن فوك دراسكوفيتش يعاني من الصداع، واختلال التوازن، وفقدان الذاكرة، وضعف في السمع، وكل ذلك يشير الى حدوث ضرر للمخ والجمجمة، وهو أمر لا يمنع إمكانية حدوث مضاعفات أخرى. كما استنتجوا أن دانيكا دراسكوفيتش اصيبت في عمودها الفقري، وأن الاصابات في كلتا الحالتين حدثت بسبب أثر قوي لأداة ميكانيكية غير حادة استخدمت على نحو متكرر. وقد أُطلق سراحهما من مكان الحبس يوم ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣. ومع ذلك، بسبب حالتهما الطبية السيئة بقيا في عيادة الأمراض العصبية في بلغراد.

٦٣٣- وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن أفرادا من عائلة السيد والسيدة دراسكوفيتش، قاموا بزيارتهما ولم يذكروا أنهما أصيبا باصابات جسيمة، أو أن لديهما اعتراضات على العلاج الطبي أو على أية معاملة أخرى .

٦٣٤- وفي ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، أرسل المقرر الخاص نداء عاجلا بشأن محمد حاميتي، وهو كاتب وأستاذ، اعتقلته الشرطة في بريستينا، كوسوفو، يوم ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ حوالي الساعة ١١/٠٠ صباحا بعد أن ترك منزلا خاصا أعطى فيه درسا. ونظرا للتقارير الواردة التي تفيد بأن الطلبة والمدرسين الذين من أصل ألباني كثيرا ما يُعتقلوا فترات زمنية قصيرة ويتعرضون للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء استجوابهم، أُعرب عن مخاوف من احتمال تعرض السيد حاميتي لهذا النوع من المعاملة.

٦٣٥- وفيما يتعلق بهذه الحالة، ردت الحكومة يوم ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ بأنه لم تقم دعوى جنائية أو إجراءات ضارة ضد شخص يدعى محمد حاميتي ولم يحتجز شخص بهذا الاسم في سجن المقاطعة منذ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣.

المعلومات الواردة من الحكومة بشأن حالات ذكرت في تقارير سابقة

٦٣٦- في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وافت الحكومة المقرر الخاص بمعلومات بشأن الحالات المشار اليها في الفقرات التالية، والتي كانت قد ابلغت إليها في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٢.

٦٣٧- ماركو ميكيلا، محام، مات بعد القبض عليه يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ أثناء مغادرته قرية بيك الى قرية سوتبي . وطبقا لما افادت به الحكومة، فان دورية المرور على طريق بيك - ستوبي أوقفت السيارة التي كان بها ماركو ميكيلا يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وعندما طلبت منه ابراز بطاقة هويته رفض وأصاب شرطيا، ثم حاول الامساك ببندقية آلية من أحد رجال الشرطة الذي دفعه الى الأرض. وأصيب بخدوش وكدمات قليلة. وفي قسم الشرطة، مرض ماركو ميكيلا وأُخذ في الحال الى عيادة الأمراض العصبية في بريستينا حيث مات يوم ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وذكر الطبيب الذي قام بتشريح جثته أن ميكيلا مات لأسباب طبيعية. وقد استخدمت الشرطة القوة ضد ماركو ميكيلا وآخرين كانوا معه في السيارة، محاولة صد الهجوم. ولم تستخدم القوة ضدهم في قسم الشرطة.

٦٣٨- علي حادزيجا، لاجئ من ألبانيا يعيش في كوسوفو، مات يوم ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بعد أن قبضت عليه الشرطة وأخذته الى أوروسيفاك . وطبقا لما أفادت به الحكومة، قبض عليه بموجب أمر أصدرته المحكمة المحلية للجرائم الصغيرة في أوروسيفاك. وفي اليوم التالي، أُخذ الى سجن المقاطعة في بريستينا حيث مات. وقام معهد الطب الشرعي التابع لمدرسة الطب في بريستينا بتشريح الجثة ووجد أنه مات بسبب أزمة قلبية. وعندما كان علي حادزيجا محجوزا في سجن المقاطعة لم يذكر شيئا عن حالته الصحية.

٦٣٩- ريفاتي ردزيب، صحفي بمجلة بوجكو، وسليم ديجيزيمي، مدير مدرسة ابتدائية في قرية كامينا غلافا بالقرب من أوروسيفاك، أُفيد بأنهما عُذبا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في مقر رئاسة

الشرطة في أوروسيفاك. وطبقا لما أفادت به الحكومة، أُحضرا إلى قسم الشرطة لأنهما نظما الاحتفال باليوم الوطني لألبانيا في المدرسة الابتدائية "فازلي أوبرادزا" في كامينا غلافا . وافتتح الاحتفال بعزف النشيد الوطني الألباني . وكان في النشيد الذي أُنشد وفي الأبيات التي قرئت دلالات وطنية ومعادية. وخلال الدعوى القضائية، حُكم على سليم ديجيزيمي بالسجن ٤٠ يوما بسبب تنظيمه الاحتفال، في حين أن ريفاتي ردزيب استجوب فقط. وليس للادعاءات المتعلقة باستخدام القوة ضد هذين الشخصين أساسا مطلقا.

٦٤٠- رستم سيفيديني، ادعي بأن شرطة أوروسيفاك ضربته ضربا شديدا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١. وطبقا لما أفادت به الحكومة، فان الادعاءات المتصلة باساءة المعاملة البدنية زائفة. وقد جئ به الى قسم الشرطة لأنه نظم احتجاجا من الطلبة وآبائهم ومدرسيهم وأناس آخرين من أصل ألباني ضد البرامج المدرسية. وحكم عليه القاضي المحلي بالسجن ٦٠ يوما لتنظيمه اجتماعا غير مرخص به ينتقص من قدر السلطات ويزعج المواطنين.

٦٤١- عصمت كراسنيكي، ادعي بأنه ضُرب في قسم الشرطة في بيك يوم ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وطبقا لما أفادت به الحكومة، فان السيد كراسنيكي وجماعة من عرق ألباني اقتحموا ردهة المدرسة الابتدائية "دزيمال كادا" في بيك وقطعوا دروس اللغة الصربية بهتافات وضوضاء. وسب السيد كراسنيكي مدير المدرسة وحاول الاعتداء عليه اعتداء بدنيا . ولم تستخدم ضده القوة. وحوكم لارتكابه جنحة.

٦٤٢- آفديميتاج آمروسين، ادعي بأن الشرطة ضربته في بيك في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وطبقا لما أفادت به الحكومة، استجوب لأنه أنشأ فيما يُدعى مدرسة باللغة الألبانية في بيته بدون تصريح. ووجدت الشرطة مجموعة من الطلبة في المنزل يوم ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، ولكن لم تستخدم القوة ضد أي منهم.

٦٤٣- انفير سيناني، أُفيد بأنه ضُرب في قسم الشرطة في ماغورا يوم ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. وطبقا لما أفادت به الحكومة، استجوبت الشرطة السيد سيناني بشأن حيازته سلاحا حيازة غير قانونية. وفيما بعد قام اختياريا بتسليم مسدسه مع الرصاصات. واقيمت دعوى قضائية ضده. ولم تستخدم القوة.

٦٤٤- داوت كراسنيكي، طالب من فرانوفشي بالقرب من بيك، أُفيد بأن الشرطة ضربته في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وطبقا لما أفادت به الحكومة، فقد أوقفته الشرطة في الشارع في بيك وطلبت منه ابراز بطاقة هويته. ورفض ابرازها وكان فظا. وحُكم عليه بالسجن ٢٠ يوما لموقفه الازدرائي نحو الشرطة.

٦٤٥- موجا فاروق، العمر ١٢ سنة، أُفيد بأن الشرطة ضربته في ماغورا في نيسان/ابريل ١٩٩١. وطبقا لما أفادت به الحكومة، أحضر إلى قسم الشرطة في شباط/فبراير ١٩٩٢ للاشتباه في ارتكابه فعلا اجراميا يتمثل في سرقة كبرى. وأُطلق سراحه بعد القبض عليه. ولم تستخدم ضده القوة.

٦٤٦- مينتور كاسي، سوكولج دوبرونا، وآخرين، أفيد بأنهم لقوا معاملة سيئة في سجن بيك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وطبقا لما أفادت به الحكومة، فانهم أعضاء في المنظمة المعادية السرية "جبهة المقاومة والتحرير الوطني للألبانيين" (جبهة الألبانيين الوطنية). واستجوبتهم الشرطة ووجهت تهم اليهم. وبعد ذلك أُحضروا أمام قاضي التحقيق في محكمة المقاطعة في بيك. وفيما يتعلق بالادعاءات باساءة معاملتهم بدنيا، فان سجلات عيادة محكمة المقاطعة في بيك سجلت معالجة هؤلاء المرضى من آلام في الحلق ومشاكل صحية مشابهة.

٦٤٧- زينون ديجيلجاج وابراهيم عثماني، أُفيد بأنهما قبض عليهما يوم ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٢ في نقطة تفتيش الشرطة الواقعة خارج بيجا مباشرة. وطبقا لما أفادت به الحكومة، أوقفتهم الشرطة في عملية تحقق عادية للمرور على الطريق السريع بيك - بريستينا. ووُجد في سيارتهم بعض مواد الدعاية التي تمجد ألبانيا وتهزأ من القيادة الصربية وتؤيد فكرة انشاء "جمهورية كوسوفو"، الخ. وبعد استجوابهم في قسم الشرطة أُطلق سراحهم. ولم يتعرضوا لأية استعمال للقوة.

٦٤٨- كما أبلغت الحكومة بأنها لم تجد معلومات في السجلات الرسمية بشأن تدابير اتخذت ضد الأشخاص التالية أسماؤهم: علي (ريدزيب) كادريجاج من ريستوفيشي بالقرب من ديكاني؛ فاضل كرالجاني من بيك؛ جاسار ساليحادزياج من رادوفيشي بالقرب من بيك؛ ميرتزاج باجرامو من بيك؛ وآفدي أولاج من بريستينا.

ملاحظات

٦٤٩- أثناء الفترة موضع الاستعراض، تلقى المقرر الخاص القليل جدا من المعلومات المباشرة بشأن التعذيب في أراضي يوغوسلافيا السابقة. ومنذ تعيين السيد ت. مازوفيكي ممثلا خاصا بشأن حالة حقوق الانسان في أراضي يوغوسلافيا السابقة في آب/أغسطس ١٩٩٢، قام موظفوه في جنيف وزغرب بتجهيز المعلومات الواردة وردت خلال عام ١٩٩٢ في التقارير الواردة في الوثائق E/CN.4/1994/3 المؤرخة في ٥ أيار/مايو ١٩٩٣؛ E/CN.4/1994/4 المؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٣؛ E/CN.4/1994/6 المؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣؛ E/CN.4/1994/8 المؤرخة في ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ و E/CN.4/1994/47 المؤرخة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقد تم القيام بذلك سواء من أجل تجنب ازدواج الجهود، وضمان نهج شامل في معالجة مسألة يوغوسلافيا السابقة، وكذلك للاستفادة على الوجه الأمثل من الخبرة التي تتطلبها الحالة. ومن ناحية أخرى، فيما يتعلق بالبوسنه والهرسك، فان الاجراءات العادية المتصلة بتبليغ

الادعاءات الى الحكومة المعنية لا يمكن تطبيقها بطريقة مفيدة على بلد يُقدر أن ثلثي أراضيه ليست تحت سيطرة الحكومة المعترف بها.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

المعلومات الواردة من الحكومة بشأن حالات مذكورة في تقارير سابقة

٦٥٠- في رسالة مؤرخة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات يدعى فيها أن داميين أوستن، البالغ من العمر ١٧ سنة، تعرض لاساءة المعاملة في مركز اعتقال كاسيلري في بلفاست في ايار/مايو وآب/أغسطس ١٩٩١.

٦٥١- وفي ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٣، ردت الحكومة بأن الشكاوى المقدمة من السيد أوستن تتعلق باحتجازه من ٧ الى ١٠ ايار/مايو ١٩٩١ ومن ١٧ الى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩١. وبعد اطلاق سراحه، في كل من المناسبتين، تقدم بشكويين رسميتين بشأن معاملته في مركز الاحتجاز. وصنفت شكوى أيار/مايو بأنه لا يمكن أن تحقق فيها اللجنة المستقلة للشكاوى المتعلقة بالشرطة، بموجب القاعدة ١٧ من لائحة الشكاوى لعام ١٩٨٨ المتعلقة بشرطة أولستر الملكية (ايرلندا) بسبب عدم تعاون السيد اوستن. فعند القبض عليه في آب/أغسطس كان مصابا من قبل ببعض الجروح، بما في ذلك جرح في أذنه تمت معالجته وخياطته. ومع ذلك، أثناء احتجازه في كاسيليري ادعي بأنه اصيب بجرح آخر وذهب محاميه الى المحكمة لاستصدار أمر مثول. وأطلق سراح أوستن قبل نظر الدعوى. وقامت شرطة أولستر الملكية (ايرلندا) بالتحقيق في الشكوى، تحت اشراف اللجنة المستقلة للشكاوى المتعلقة بالشرطة، وأُرسل تقرير الى مدير الادعاء العام (ايرلندا الشمالية). وأصدر مدير الادعاء العام توجيها مؤقتا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ينص على أنه يتعين لنظر الشكوى انتظار نتيجة الدعوى المدنية التي رفعها السيد أوستن. ولذلك لا يكون من الملائم التعليق أكثر من ذلك الى أن تُستكمل جميع الاجراءات المدنية أو الجنائية أو التأديبية.

٦٥٢- وفيما يتعلق بالضمانات ضد اساءة معاملة الأشخاص المحتجزين للاستجواب، أخطرت الحكومة المقرر الخاص بأن قانون الشرطة والأدلة الجنائية (ايرلندا الشمالية) لعام ١٩٨٩، في حالة المشتبه فيهم من غير الارهابيين، استحدث ضمانات تؤثر في سلطة الشرطة، وحقوق الأشخاص المحتجزين لدى الشرطة، وانضباط الشرطة، والشكاوى المقدمة ضد الشرطة. كما استحدث مدونات ممارسات فيما يتعلق بسلطات التفتيش ومصادرة الممتلكات، والحجز، والمعاملة، والاستجواب. وتشكل هذه التشريعات مجموعة هامة من التشريعات الاصلاحية.

٦٥٣- كما أن جميع المقابلات مع المعتقلين من المشتبه في أنهم ارهابيون تخضع لمجموعة من الضمانات القانونية. فقد أعطي المشتبه فيهم المعتقلون الحق في إخطار أحد الأشخاص باعتقالهم، وفي اعلامهم بأسباب اعتقالهم، وفي استشارة محام. وينبغي أن يقوم ضابط مراجعة ليس له علاقة بالقضية أن يعيد النظر دوريا في استمرار حجز المشتبه فيه. ويقوم ضباط يرتدون زيا موحدا (ليست لهم علاقة أخرى بالقضية) برصد جميع المقابلات التي تتم مع المشتبه في أنهم ارهابيون، بواسطة دائرة تلفزيونية مغلقة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة أنها سوف تعين مفوضا مستقلا للاشراف على مراكز الاحتجاز.

٦٥٤- وينظم أمر الشرطة (ايرلندا الشمالية) لعام ١٩٨٧ اجراءات التحقيق في الشكاوى. وتقوم شرطة أولستر الملكية (ايرلندا) بالتحقيق في شكاوى اساءة المعاملة. ويمكن للجنة المستقلة للشكاوى المتعلقة بالشرطة الإشراف بصورة مباشرة على التحقيق، إذا قررت ذلك.

٦٥٥- وبعد انتهاء التحقيق، يقدم تقرير كامل عن الحادثة مشفوعا بآراء نائب رئيس شرطة أولستر الملكية (ايرلندا)، إلى اللجنة المستقلة للشكاوى المتعلقة بالشرطة. وتبعا لنتيجة التحقيق، قد تحال الدعوى بعد ذلك إلى مدير الادعاء العام لايرلندا الشمالية، وهو مستقل تماما عن كل من الشرطة والحكومة. وقد توجه تهما تتعلق بالنظام إلى ضابط أو ضباط الشرطة المعينين إذا رأت الشرطة أو اللجنة المستقلة للشكاوى المتعلقة بالشرطة ضرورة لذلك.

جمهورية تنزانيا المتحدة

المعلومات المحالة الى الحكومة

٦٥٦- في رسالة مؤرخة في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣، أعلم المقرر الخاص الحكومة بتقارير تلقاها بشأن السيد ماهينبو كاونيكا، وهو موظف حكومي متقاعد ورئيس الحزب السياسي المسجل شاما شاديموقراسي الذي قبض عليه في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في شارع مسيمبازي في وسط مدينة دار السلام. وأخذ الى قسم شرطة مسيمبازي حيث ادعي بأن عدة ضباط ضربوه ضربا شديدا، ولم يخبروه بسبب إلقاء القبض عليه. وأطلق سراحه في اليوم التالي. ووجد طبيب في مركز موهمنيلي الطبي قام بفحصه في ٢١ كانون الأول/ديسمبر، كسرا في أحد أضلاعه واصابة في عينه اليمنى.

زائير

المعلومات المحالة الى الحكومة والردود الواردة

٦٥٧- في رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أخطر المقرر الخاص الحكومة بأنه تلقى معلومات تفيد بأن هناك مؤيدين مدنيين من المعارضة، بما في ذلك أعضاء في حزب المعارضة الرئيسي وهو الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي، وكذلك رجال من قوات الأمن يعرفون بوصفهم متعاطفين مع المعارضة، قبض عليهم وعذبوا أحيانا أثناء احتجازهم في مراكز احتجاز سرية. كما أفيد بأن القبض ألقي على حوالي ٣٠ جنديا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بعد احتلال محطة الاذاعة الوطنية في كينشاسا وبث بيانات تطالب باستقالة الحكومة. وأفيد بأنهم حُجزوا في حالة عزل عن أي اتصال في ثكنات تشاتشي العسكرية في كينشاسا وأفيد بأنهم كانوا يجردون فيها من ملابسهم بصورة منتظمة ويضربون بالسياط وبأعقاب البنادق ويطعنون بالسنكي ويتعرضون لعمليات اعدام زائفة، وفي بعض الحالات كان يعتدى عليهم جنسيا. وبعد ذلك بشهرين، مثل ١١ من هؤلاء المقبوض عليهم أمام المحكمة العسكرية العليا التي رفضت السماح باجراء تحقيق مستقل في الادعاءات التي قدمها بعض المتهمين بأنهم أجبروا على الادلاء بأقوال زائفة تجرمهم تحت وطأة التعذيب، ورفضت هذه المحكمة طلبات قدمها المحامون لكي يقوم طبيب بفحص المقبوض عليهم.

٦٥٨- كما أبلغ عن حالة جان - كلود بهائي. ففي ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، قام افراد من الشعبة الرئاسية الخاصة بالقبض على هذا الشخص في كينشاسا، بعد أن انتقد سياسات الحكومة في محادثة خاصة. وأخذ إلى معسكر تشاتشي وادعي بأنه جرد هناك من ملابسه حتى التعرية وأطلقت عليه ماء من خرطوم تحت ضغط عال، وضرب بالأحزمة العسكرية، وحُرق بمعدن ساخن، وحُلقت ذقنه بزجاج مكسورة. كما قيل إنه جُلد حوالي ثلاث مرات كل يوم. وأطلق سراحه بعد ذلك بثلاثة أيام. وعلى الرغم من أنه ابلغ السلطات بالمحنة التي مر بها، لم يُتخذ باجراء تحقيق أو اتخاذ اجراء تأديبي.

نداءات عاجلة

٦٥٩- أحال المقرر الخاص الى الحكومة اربعة نداءات عاجلة من أجل الأشخاص المشار اليهم في الفقرات الآتية، والذين أُعرب بشأنهم عن مخاوف من احتمال تعرضهم للتعذيب. ويذكر تاريخ ارسال النداءات في نهاية الموجز المقابل بين قوسين.

٦٦٠- موكيندي وامولومبا، محام، وسابقا رئيس نقابة المحامين في كينشاسا والمستشار السياسي لرئيس الوزراء؛ مبيكا، رائد، موظف أمن رئيس الوزراء؛ نباكا، ملازم؛ نيانجيلي؛ جوستين موبيكاي، موظف البروتوكول لرئيس الوزراء؛ ميشيل كيمبو؛ الينغا نكوي، الممثل الرسمي لرئيس الوزراء؛ م. اكوي، صحفي في جريدة اوموجا؛ وغيوم نيغيفا اتوندوكو، رئيس الرابطة الزائيرية للدفاع عن حقوق الانسان. أفيد

بأن هؤلاء الأشخاص قبض عليهم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في مطار كينشاسا أثناء انتظارهم وفدا فرنسيا أعضاؤه من ذوي النشاط في ميدان حقوق الانسان. وادعي بأن جنود الشعبة الرئاسية الخاصة ضربوهم لحظة القبض عليهم ثم أخذوهم الى مباني الحرس المدني ومن هناك نقلوا الى زنزانات الدرك CIRCO _الدائرة العسكرية). وأفيد بأن السيد نيغيغا اتوندوكو أطلق سراحه بينما كان لا يزال في المطار بعد ضربه. (٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣).

٦٦١- أولينغا نيكوي، مستشار وممثل رسمي لرئيس الوزراء تشيسيكيدي، قبض عليه في ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣، أخذ الى "الدائرة العسكرية" (CIRCO) في كينشاسا حيث عُذب، وفقا لأقوال الشهود. وأفيد بأنه اتهم بالتحريض على الثورة ضد السلطة المستقرة شرعيا. (٤ ايار/مايو ١٩٩٣) وأرسل نداء عاجل آخر الى الحكومة من أجل أولينغا نكوي في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣ نظرا لأن سراحه أطلق ثم قبض عليه مرة أخرى بعد ذلك بأيام قليلة.

٦٦٢- وفيما يتعلق بهذه الحالة، ردت الحكومة في ٩ آب/اغسطس ١٩٩٣ بأن أولينغا نكوي كان يحاكم بسبب الجرائم التالية التي يعاقب عليها القانون الزائيري: سب رئيس الدولة؛ واثارة المواطنين ضد الحكومة المستقرة؛ وتحريض القوات المسلحة على العصيان. وأصدر قاضي غرفة المشورة أمرا بحجزه مؤقتا، وفقا للوائح، وتقدم موظف مكتب المدعي الحكومي بطلب إلى محكمة العدل العليا لاعداة نظر قضائية. وفي الوقت نفسه، بقي المتهم محتجزا وكان يمكن أن يستقبل زائرين.

٦٦٣- وبمقتضى المادة ٦٧، الكتاب الأول، من قانون العقوبات، تعتبر الحكومة الزائيرية التعذيب جريمة؛ ولذلك لا تستطيع أن تسمح به أو تتغاضى عنه، وبناء على ذلك، فإن المتهم آمن وسليم ولم تُمس سلامته البدنية.

٦٦٤- تابورا كابوجا، موسابيمانا، نيزابوميمانا، ندامبارا، كابونغا، ندايمباجي، كاسوكا، موهوزي، وكاكوكو ونجيو. قيل إنهم جزء من مجموعة تتألف من حوالي ٢٠ عضوا من جماعة بانيارواندا العرقية، وأفيد بأنه قبض عليهم في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٣، أو حوالي هذا التاريخ، في غوما، في اقليم شمال كيفو، في الجزء الشرقي من البلد. وبعد القاء القبض عليهم بوقت قصير ادعي بانهم أخذوا الى كينشاسا ولكن لا يعرف مكان احتجازهم بالضبط. (١ ايلول/سبتمبر ١٩٩٣)

زامبيا

المعلومات المحالة الى الحكومة

٦٦٥- في رسالة مؤرخة في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣، أخطر المقرر الخاص الحكومة بالادعاءات التي تلقاها بشأن كوثبرت نغوني، عضو البرلمان عن تشيباتا، وهنري كاميما، رئيس سابق للأمن عندما كان حزب الاستقلال الوطني المتحد متوليا الحكم. وأفيد بأنه قبض عليهما في أوائل آذار/مارس ١٩٩٣ بموجب قانون الحفاظ على الأمن العام الذي بدأ نفاذه بعد اعلان حالة الطوارئ في ٤ آذار/مارس ١٩٩٣. وادعي بأن السيد نغوني استجوب بدون توقف طوال ٣٩ ساعة، أُجبر أثناءها على حفظ توازنه على قطعتين من الآجر، وأن يقوم بتمارين تتطلب الدوران حول نفسه في مكان واحد لاحداث الدوار، عندما يسقط على الأرض يُركل. وأفيد بأن السيد كانيما قَيِّد إلى كرسي ولُكم.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٦٦٦- كما حدث في السنوات السابقة، ينبغي استنتاج أن التعذيب يحدث، بصورة تبعث على الأسى، في عدد كبير من البلدان. ومن البديهي تقريبا أن الحالات التي يمارس فيها التعذيب بصورة مستمرة تتصف باحدى الظاهرتين الآتيتين أو بهما معا:

(أ) لا يوفر النظام القانوني الضمانات المؤسسية الضرورية لمنع موظفي انفاذ القوانين وأفراد قوات الأمن من اللجوء إلى سلوك مؤذ وغير قانوني لتحقيق أهدافهم. وبوجه خاص يترك المشتبه في ارتكابهم جرائم أو لديهم معلومات تتعلق بالكشف عن جريمة في أيدي مستجوبيهم دون امكانية الاتصال بالعالم الخارجي أو رقابة خارجية رسمية أخرى. وفي واقع الأمر، فانهم يُحجزون في حالة عزل عن أي اتصال. ولا يستطيعون دعوة العالم الخارجي لمساعدتهم، ويفترض معتقلوهم ومستجوبوهم أنهم معزولون عن التدخل الخارجي. وبهذا المعنى، فإن هذا العامل مرتبط بالعامل الثاني في الواقع.

(ب) إن هؤلاء الذين يمارسون التعذيب يتمتعون بافلات شرعي أو فعلي من العقاب. وعموما ينشأ الافلات الشرعي من العقاب في الحالات التي توفر فيها التشريعات وقاية من إجراء قانوني يتعلق بأفعال ترتكب في إطار معين، أو توفر إعفاء من مسؤولية قانونية تتعلق بأفعال ارتُكبت في الماضي، مثلا عن طريق العفو أو الصفح. ويحدث الافلات من العقاب الفعلي في الحالات التي يكون فيها هؤلاء الذين يرتكبون الأفعال المذكورة معزولين عمليا عن العملية الطبيعية للنظام القانوني. وقد تبدأ هذه الحصانة في حالة عدم وجود ضمانات من النوع المذكور في (أ) أعلاه. وربما تكون الضمانات قائمة رسميا أحيانا ومنطبقة، ولكن الأشخاص المكلفين بحفظ النظام العام يُسمح لهم أن يصبحوا "قانونا لأنفسهم"، أو على نحو أدق، يُمنع القانون من الوصول إلى أفعالهم. فيُستغنى عن الشرعية وسيادة القانون. وفي حالة التعذيب، ترتكب جرائم خطيرة باسم الحفاظ على النظام العام. وليس هناك شيء يمكن أن يكون أكثر تقويضا للاحترام العام للقانون الذي بدونه لا يمكن لمجتمع منظم أن يكون آمنا على المدى الطويل.

٦٦٧- والأمم المتحدة مدركة لهذه الظواهر. ففي إطار الجهود التي تبذلها الجمعية العامة لمحاربة التعذيب، حركت في قراريها ٣٢١٨ (د-٢٩) و٣٤٥٣ (د-٣٠)، بدء صياغة صك كان من المقرر أن يصبح مجموعة المبادئ لحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاعتقال أو السجن. ويشكل هذا الصك مجموعة من الضمانات سيؤدي احترامها إلى منع حدوث التعذيب في العالم تماما. وللمبادئ ١٥ و١٦ و١٨ و١٩ و٢٤ و٢٥ و٢٩ و٣٢ و٣٣ أهمية حاسمة في هذا الصدد. وفي هذا السياق،

يذكّر المقرر الخاص بصيغة المبدأ ١٥ التي بموجبها "لا ينبغي رفض اتصال الشخص المحتجز أو السجين بالعالم الخارجي، وخاصة بأسرته أو محاميه، أكثر من بضعة أيام".

٦٦٨- وفيما يتعلق بالافلات من العقاب، أظهر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بوضوح قلقا عاما إزاء المشكلة في إعلان وبرنامج عمل فيينا، الجزء الثاني، الفقرة ٩١ التي تنص على ما يلي:

"٩١- وينظر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بقلق إلى مسألة إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من القصاص، ويساند ما تبذله لجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات من جهود لدراسة جميع جوانب هذه المسألة."

وبالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمسألة التعذيب تحديدا، تنص الفقرة ٦٠ من الجزء الثاني على ما يلي:

"٦٠- ينبغي للدول أن تلغي التشريعات التي تؤدي إلى إفلات المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، مثل التعذيب، من العقاب؛ أن تحاكمهم على هذه الانتهاكات، موفرة بذلك أساسا وطيدا لسيادة القانون".

٦٦٩- وزيادة على ذلك، أيدت لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩٩٣/٤٠، الذي بموجبه تم تعيين المقرر الخاص، توصية سلفه بأنه:

"كلما وجد أن شكوى من تعذيب مبررة، ينبغي معاقبة مرتكبيه عقابا شديدا. وخصوصا الموظف المسؤول في مكان الاحتجاز الذي يكتشف أن التعذيب حدث فيه (E/CN.4/1992/17, para 294(i)).

٦٧٠- وبعد أخذ جميع العوامل في الاعتبار، فان القضاء على التعذيب هو مسألة ارادة سياسية. وإن استمراره هو شهادة على فشل الارادة السياسية. وحيثما يحدث التعذيب، يكون انعدام الضمانات وانتشار الافلات من العقاب معيار الفجوة بين الالتزام باستئصاله وبين الارادة السياسية اللازمة لإنفاذ الالتزام.

٦٧١- ويعرب المقرر الخاص عن تقديره لروح التعاون التي أظهرتها الحكومات التي ردت على المعلومات التي أحالها إليها. ورغم ذلك فهو لا يستطيع أن يخفي خيبة أمله إزاء الردود التي يبدو أن الغرض منها هو التمويه أكثر من معالجة الحالات الجسيمة التي تتصف بالتعذيب، مثل الإنكار الصريح، أو الإشارة إلى تحقيقات غير محددة أو غير مؤيدة بالأدلة، أو الإشارة إلى إجراءات قانونية أضعفت

إلى حد جعلها عاجزة عن توفير التحقيق أو المعلومات أو سيلة الانتصاف، مما يُدعى بأنها قادرة على توفيره. وليست هناك قلة في التوصيات التي يمكن تقديمها إلى الحكومات الملتزمة التزاما جادا بانهاء التعذيب. فقد أوصى المقرر الخاص السابق بمعظمها وأيدتها اللجنة. ويؤكد المقرر الخاص رأيه فيما يتعلق بقيمتها، ويوصي بأن تقوم الحكومات باتخاذ إجراء جاد بشأنها.

- - - - -